FATF

MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

تقرير مجموعة العمل المالي

غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد

نوفمبر ٢٠١٥م

لغة المستند :العربية
اللغة الأصلية :الإنجليزية

مجموعة العمل المالي (فاتف) هي هيئة مستقلة متعددة الحكومات تعمل على وضع وتعزيز سياسات حماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل نشر أسلحة الدمار الشامل. وتعتبر توصيات مجموعة العمل المالي بمثابة معايير دولية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

للمزيد من المعلومات عن مجموعة العمل المالي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.fatf-gafi.org

للإطلاع والحصول على المزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)، الرجاء التكرم بزيارة الموقع الإلكتروني: www.menafatf.org

هذه الوثيقة و/أو أي خريطة مدرجة هنا لا تقدم حكم مسبق حول وضع أو حالة أو سيادة أي إقليم، أوخطوط أو ترسيم الحدود الدولية، أو اسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

الإشارة المرجعية:

مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠١٥)، غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد، مجموعة العمل المالي، باريس، فرنسا و مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنامة، مملكة البحرين.
www.fatf-gafi.org/publications/methodsstandards/documents/ml-through-physical-transprotation-of cash.html

©٢٠١٥م منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية/مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بإعادة إصدار هذا المستند أو ترجمته أو نشره دون الحصول على إذن كتابي مسبق.
يمكن الحصول على إذن بإعادة إصدار هذا المستند أو ترجمته أو نشره من مجموعة العمل المالي (سكرتارية مجموعة العمل المالي، ٢ شارع اندريه باسكال، ٧٥٧٧٥ باريس سيدكس ١٦، فرنسا.
(فاكس: ٠٠٣٣١٤٤٣٠٦١٣٧ أو عنوان البريد الإلكتروني:contact@fatf-gafi.org)

جدول المحتويات

التسميات المختصرة ٣

الملخص التنفيذي ٤

١- نطاق المشروع ومداه ٧

١-١ خلفية المشروع: ٧

١-٢ أهداف المشروع: ٨

١-٣ انتشار استخدام النقد: ٩

١-٤ الاستخدام الشرعي للنقد: ١٢

١-٥ النقل المشروع للنقد عبر الحدود: ١٤

١-٦ استخدام النقد في الأعمال الإجرامية: ٢٩

١-٧ حالة المشكلة: ٣١

١-٨ الجرائم الأصلية المُدرّة لعائدات نقدية: ٣٢

١-٩ تقدير قيمة عمليات النقل عبر الحدود للنقد المحقق من الأعمال الإجرامية: ٣٤

٢- لماذا يلجأ المجرمون إلى نقل النقد ٣٦

٢-١ الدوافع وعوامل الدفع والجذب التي تؤثر على نقل النقد عبر الحدود: ٣٦

٢-٢ جمع النقد: ٤٠

٢-٣ تحريك/نقل النقد: ٤٠

٢-٤ حفظ النقد: ٤٨

٢-٥ استخدام النقد: ٤٩

٣- الطرق والأساليب ٥٣

٣-١ المسارات واختيار المسار: ٥٣

٣-٢ العملات: ٥٦

٣-٣ فئات الأوراق النقدية: ٥٨

٣-٤ أساليب النقل المادي للنقد – المسافرون جواً والأشخاص الطبيعيون: ٦٣

٣-٥ متطلبات الكشف عن النقد: ٦٥

٣-٦ عدم محاولة الإخفاء: ٦٨

٣-٧ الإخفاء مع الشخص نفسه: ٦٩

٣-٨ الإخفاء داخل أمتعة المسافر: ٧٠

٣-٩ الإخفاء في المركبات والشحنات المصحوبة: ٧٣
٣-١٠ إعادة استخدام وسائل إخفاء البضائع غير المشروعة: ٧٥
٣-١١ استغلال بنية الأعمال القانونية: ٧٥
٣-١٢ أساليب النقل المادي للنقد – الشحن والبريد: ٧٦
٣-١٣ بدون محاولة إخفاء: ٧٨
٣-١٤ تقنيات إخفاء النقد في الشحن: ٧٩
٣-١٥ تقنيات إخفاء النقد في البريد: ٨٢

٤- مراقبة نقل النقد عبر الحدود: ٨٧

٤-١ أساليب المراقبة عند الحدود – الأدوار والمسؤوليات: ٨٧
٤-٢ الأساليب المستخدمة للكشف عن شحنات النقد الإجرامي ومنعها ٩٢
٤-٣ المؤشرات: ٩٥

٥- تحديات مراقبة نقل النقد عبر الحدود والكشف عنه ١٠٢

٥-١ على الحدود – التعاون المحلي: ١٠٢
٥-٢ التعاون الدولي: ١٠٤
٥-٣ المسائل التشريعية: ١٠٦
٥-٤ التطبيقات والإرشادات: ١٠٩

التسميات المختصرة

AML	مكافحة غسل الأموال
BCS	تهريب مبالغ كبيرة من النقد
BNI	الأدوات القابلة للتداول لحاملها
CDD	العناية الواجبة تجاه العملاء
CFT	مكافحة تمويل الإرهاب
CVIT	نقل النقد/الأشياء الثمينة
EC	المفوضية الأوروبية
ECB	البنك المركزي الأوروبي
FSRBs	مجموعة / مجموعات العمل المالي الإقليمية
GAFILAT	مجموعة العمل المالي لأمريكا اللاتينية
IMF	صندوق النقد الدولي
MENAFATF	مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MSB	شركة الخدمات المالية
UNODC	مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة
UPU	الاتحاد البريدي العالمي
WCO	منظمة الجمارك العالمية

الملخص التنفيذي

بالرغم من الانتشار الكبير والمتزايد لأساليب الدفع غير النقدية في الأنظمة الاقتصادية المتطورة، يبقى النقد وسيلة مهمة للتسوية في جميع أنحاء العالم، مع ما يقدَّر بحوالي ٤ تريليون دولار وبنسبة معاملات نقدية تراوحت بين ٤٦٪ و ٨٢٪.

وبشكل مماثل، لا يزال النقد مستخدماً على نطاق واسع في الاقتصاد الإجرامي ولا يزال المادة الخام في معظم الأنشطة الإجرامية. في كثير من الحالات، حتى عندما يتم جني عائدات الجريمة مبدئياً بطريقة إلكترونية (مثل سرقة الأموال من حساب مصرفي)، يختار المجرمون سحب الأموال من الحساب المصرفي في صورة نقد، ثم نقله إلى دولة أخرى ودفعها في حساب آخر حتى ينقطع مسار المراجعة المالية. النقل المادي للنقد عبر الحدود الدولية يعد واحداً من أقدم الصور وأبسطها لغسل الأموال[١]، ولكن هذا التقرير يثبت أنه لا يزال منتشراً حتى يومنا هذا. لا توجد تقديرات موثوق بها بالكامل لمبالغ النقد التي يتم غسلها بهذه الطريقة، ولكن يبدو أن الرقم يتراوح بين مئات البلايين وتريليون دولار أمريكي في كل عام، ويتسق ذلك مع رأي غالبية الدول التي شملها الاستطلاع أثناء إعداد هذا التقرير في اعتبار أن تهريب النقد هو مشكلة متصاعدة.

النقل المادي للنقد كوسيلة لغسل الأموال غير مقتصر على نوع محدد من الجرائم. على الرغم من إبلاغ العديد من الدول عن استخدام هذا الأسلوب من قِبل منظمات الاتجار بالمخدرات، فإنه يمكن ربطه أيضاً بالاتجار غير القانوني للسلع مثل الكحول والتبغ، كما أنه يستخدم بشكل واسع من قِبل المجرمين المتورطين في أنشطة أخرى تتضمن التهرب من الضرائب، وتهريب الأسلحة والذخيرة، وجرائم الهجرة المنظمة وتمويل الإرهاب. لا توجد أساليب لتهريب النقد مقترنة بنوع من الجرائم بصورة أكبر من نوع آخر، ولا يوجد ضمان أن يقوم المجرمون المرتكبون لنفس نوع الجريمة بنقل العائدات بنفس الأسلوب ونفس المسار.

بدلاً من ذلك، تعتمد الأساليب المستخدمة للنقل المادي للنقد الإجرامي على عملية اتخاذ القرار التي يتبعها المجرم. تبدأ هذه العملية بأن يقرر المجرم السبب وراء حركة النقد (على سبيل المثال، لقطع مسار المراجعة المالية، للدفع لمورِّد، لإبقائها في بنك في دولة أخرى، وما إلى ذلك). سيفرض ذلك الوجهة النهائية والتي ستحدد بدورها الطريقة المستخدمة والطريق المختار في النهاية. في كل المراحل، ستؤثر عوامل مثل المخاطرة والمعرفة والسهولة ومتطلبات الشركاء على القرار المتخَّذ. وقد يساعد فهم عملية اتخاذ القرار في تطوير تقنيات التحكم بواسطة السلطات المكلفة بالتصدي لهذه المشكلة.

بمجرد أن يتم نقل النقد إلى وجهته واستخدامه في الغرض المقصود، سيدخل في النهاية إلى النظام المالي الشرعي وستتم إعادة دمجه بواسطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. تتوفر لدى الدول التي تستخدم عملة موحدة، الفرصة لمراقبة إعادة عملتها من الخارج. وبالرغم من عدم وضوح وسهولة ذلك، يمكن بالتحليل المناسب في بعض الحالات تحديد الطرق ذات المخاطر العالية وشبكات غسل الأموال وقيادة برامج محلية لرفع مستوى الوعي بالمخاطر.

[١] الأساليب التي يمكن استخدامها لغسل الأموال، يمكن استخدامها أيضاً لتمويل الإرهاب (راجع المربع ٣١)، لذلك يفيد هذا التقرير في مكافحة تمويل الإرهاب أيضاً.

أهم النتائج:

على الرغم من تأثير اتخاذ القرار الإجرامي على الأسلوب المستخدم، تظهر بعض الخصائص والاتجاهات من دراسة المعلومات المجمَّعة أثناء إعداد هذا التقرير.

- استخدام النقل المادي للنقد ينأى بعائدات الجرائم عن الجريمة الأصلية التي حققتها ويقطع مسار المراجعة المالية.
- يكون المبلغ النقدي الذي يتم إخفاؤه في الشحنات والحمولات أكبر بكثير مما يمكن أن يحمله الشخص الطبيعي.
- العملات الأكثر استخداماً في شحنات النقد الإجرامي – الدولار الأمريكي، واليورو، والجنيه الإسترليني، والفرنك السويسري وما إلى ذلك – هي الأكثر استقراراً وتستخدم على نطاق واسع ويتم تداولها عالمياً بسهولة.
- غالباً ما يتم استخدام النقد من الفئات الكبيرة لتقليل حجم النقد الإجرامي ووزنه كشرط أساسي عند إخفاء النقد لتهريبه، على الرغم من عدم ملاحظة ذلك بشكل عالمي.
- يستغل المجرمون آليات أنظمة الإقرار بالنقد، خاصة كوسيلة لإضافة واجهة شرعية على النقد الإجرامي الذي يتم تقديمه إلى النظام المالي الشرعي.
- يتم نقل مبالغ كبيرة من النقد بصورة يومية في جميع أنحاء العالم بسبب الطلب الشرعي على النقد، ويتم ذلك بواسطة الأشخاص الطبيعيين (سواء بحمل النقد شخصياً أو في أمتعتهم الشخصية أو مركباتهم) وفي الشحنات والبريد. ومع ذلك، بالرغم من تمتع معظم الدول بقدر معقول من المعرفة والفهم حول نقل النقد بواسطة الأشخاص الطبيعيين ووضعها لتدابير شاملة لمراقبة هذه العملية والتحكم بها، إلا أنه يبدو أن عدداً قليلاً لديه تقدير لحركة النقل الشرعية للنقد في الشحنات والبريد، بالإضافة إلى إظهار اهتمام قليل بهذه الظاهرة على الرغم من أن المبالغ المنقولة بواسطة الشحنات أكبر بكثير من تلك المنقولة بواسطة الأشخاص الطبيعيين. قد يكون أحد الأسباب المحتملة لقلة المعرفة هو أنه بالرغم من أن التوصية ٣٢ لمجموعة العمل المالي تضع المعايير للتحكم في النقل المادي للنقد عبر الحدود بواسطة الأشخاص الطبيعيين والشحنات والبريد، إلا أن تركيز التوصية على "الأشخاص الطبيعيين" قد يساعد في تفسير السبب وراء أن العديد من الدول تعتبر أن التزاماتها بموجب هذه التوصية تقتصر على وجود نظام إقرار أو إفصاح لنقل النقد بواسطة الأشخاص الطبيعيين فقط.

عندما يتم النقل بواسطة الشحنات، يتم التعامل مع النقد كشكل من أشكال السلع، وفي معظم الحالات يكون المطلوب هو إقرار جمركي فقط– فلا تطلب معظم الدول إقراراً نقدياً محدداً بالإضافة إلى الإقرار الجمركي الطبيعي. تكون كمية التفاصيل المطلوبة في هذا الإقرار ضئيلة – فلا يتم طلب حتى القيمة المادية للنقد – مما يعني أنه في معظم الحالات ستكون المعلومات المتوفرة للجمارك غير كافية لتكوين صورة حول ما إذا كانت هذه الشحنة مشتبهاً فيها أم لا. لاحظت بعض الدول أن غياب القدرة على الاشتباه قد حدت من قدرة السلطات الجمركية على فتح الشحنات وتفتيشها، وطلب توفير المزيد من المعلومات وممارسة السيطرة الفعالة على النقد في الشحنات.

يمكن أن تعوق هذه العوامل بشكل كبير الجهود المبذولة لتحديد شحنات النقد العائد من الجرائم. توجد مؤشرات من الأبحاث التي أجرتها بعض الدول أن الجماعات الإجرامية قد أصبحت على دراية بهذا، وتسعى إلى ضخ مبالغ ضخمة من النقد في النظام الشرعي المستخدم من قِبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لنقل النقد المتداول بينها، وبذلك يتم إخفاؤه بشكل فعاَّل وواضح للجميع.

تشمل كل عملية نقل مادي للنقد عبر الحدود الدولية دولتين على الأقل، وقد أكدت أغلب الدول التي شملها الاستطلاع على أهمية التعاون الدولي الفعَّال للتحكم في هذه الظاهرة. تحتاج الدول إلى بذل كل الجهد لتبادل المعلومات والاستخبارات وتسهيل عملية تجميع الأدلة بواسطة الشركاء الدوليين من أجل ضمان عدم إعاقة الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال. وعلى نحو مماثل، ينبغي أن تعمل عدة جهات وطنية في العديد من الدول للسيطرة على الحدود، ومن الأهمية القصوى ألا تتم إعاقتها بالمشاكل مثل ضعف الاتصالات وتنسيق الموارد.

١- نطاق المشروع ومداه

١-١ خلفية المشروع:

يبقى النقد مادة خام مهمة للجماعات الإجرامية، ويتم اختيار استخدامه كوسيلة مالية سرية من قِبل مجموعة واسعة من المجرمين، حتى في أنظمة غسل الأموال المعقدة.

يمثّل النقل المادي للنقد (بمعنى تهريب مبالغ كبيرة من النقد وناقلي النقد) باعتباره وسيلة لغسل الأموال، مشكلة في العديد من الدول حول العالم. فهي قضية تخص كل من الدول النامية ذات الأنظمة الاقتصادية القائمة على النقد والدول ذات الأنظمة المالية والمتطورة. بالرغم من وجود فهم غير كامل للقضية عالمياً، إلا أن الردود على الاستبيانات تشير إلى أن قوة أنظمة مكافحة غسل الأموال المتزايدة في القطاع المالي قد أدت إلى زيادة انتشار النقل المادي للنقد كوسيلة بديلة لنقل عائدات الجريمة وضمان تأمينها بالحفاظ عليها بعيداً عن الأنظمة المالية التقليدية. وبما أنه يتم تطبيق المزيد من التدابير الوقائية في القطاع المالي التقليدي، يبحث المجرمون عن خيارات أخرى بسبب حاجتهم إلى استغلال مكاسبهم غير المشروعة.

ويمثل وجود تدابير كافية للكشف عن النقل غير المشروع للنقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود ومنعه، أحد المتطلبات من كل الدول. وقد تمت مناقشته في التوصية ٣٢ من معايير مجموعة العمل المالي[٢] والمذكرة التفسيرية المرفقة، والتي تعرِّف النقل المادي عبر الحدود كما يلي ".. أي نقل مادي للعملة أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها للداخل أو للخارج من دولة إلى دولة أخرى. ويتضمن المصطلح وسائل النقل التالية:

- النقل المادي بواسطة شخص طبيعي أو في الأمتعة أو المركبة المصاحبة له؛
- شحن العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها في الشحنات المعبأة في حاويات؛
- إرسال العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر البريد بواسطة شخص طبيعي أو شخص اعتباري."

حتى هذا التاريخ، لا توجد دراسة عالمية وتقرير تطبيقات تم إصداره من قِبل مجموعة العمل المالي مخصص لتهريب المبالغ النقدية الكبيرة وناقلي الأموال. ومع ذلك، تم تناول تهريب المبالغ النقدية الكبيرة وناقلي الأموال في عدة تقارير تطبيقات لمجموعة العمل المالي، بالإضافة إلى تقرير أفضل الممارسات العالمية لمجموعة العمل المالي المعني بـ *"كشف النقل غير المشروع للنقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود ومنعها"* المنشور في فبراير ٢٠١٠م. كما تم تناول النقل المادي للنقد في بعض الدراسات التي أجرتها مجموعات العمل المالي الإقليمية ومجموعة إيجمونت.

يهدف هذا التقرير إلى استكمال تقرير مجموعة العمل المالي لأفضل الممارسات ٢٠١٠م وليس استبداله. بينما ساهم تقرير ٢٠١٠م في الاجابة عن مجموعة من المسائل التي اعتمدها واضعي السياسات آنذاك. كما يهدف هذا التقرير إلى تطوير قاعدة المعرفة حول الأساليب والاتجاهات المستخدمة من قَبل المجرمين لتهريب النقد، وذلك لإرشاد عمل السياسات في هذا المجال.

[٢] تتضمن معايير مجموعة العمل المالي توصيات مجموعة العمل المالي والملاحظات التفسيرية.

تم اقتراح المشروع من قِبل سكرتارية مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والسلطات الهولندية، وتم اعتماده من قِبل مجموعة العمل المالي في أكتوبر ٢٠١٣م. وقد تطوعت المملكة المتحدة بتولي مهام الرئيس المشارك مع الجمهورية التونسية. كان هذا المشروع موضوع النقاش في اجتماع خبراء التطبيقات المشترك في الدوحة بقطر في ديسمبر ٢٠١٣م. وقد كانت المشاركة في الاجتماع جيدة جداً، مع حضور ما لا يقل عن ٧٠ من ممثلي الدول، بالإضافة إلى تقديم عروض تقديمية من كل من مجموعة العمل المالي لأمريكا اللاتينية[٣] والمملكة العربية السعودية ولبنان ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهولندا ودولة قطر ومنظمة الجمارك العالمية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ظل الاهتمام بالمشروع والتعاون قوياً خلال العام ٢٠١٤م، مع ما يزيد عن ٦٠ دولة تشارك بالمعلومات وأمثلة الحالات في الرد على الاستبيان الذي وضعه الرؤساء المشاركون وأصدرته سكرتارية مجموعة العمل المالي في مارس ٢٠١٤م. ومؤخراً في أكتوبر ٢٠١٤، طلبت دولة الإمارات العربية المتحدة الانضمام إلى فريق المشروع، وتمت مناقشة التطبيق وتقديم عروض تقديمية وأمثلة حالات إضافية على مدار يومين في ورشة عمل التطبيقات التي عقدتها مجموعة العمل المالي لمنطقة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجموعة الأورآسيوية في الدوحة في ديسمبر ٢٠١٤م.

١-٢ أهداف المشروع:

يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في ملء الفجوة المعرفية المحددة من قِبل مجموعة العمل المالي في سياق مراجعة العمل المنجز، بالإضافة إلى فهم نماذج التشغيل ومداها ونطاقها في استخدام النقل المادي للنقد في خطط غسل الأموال[٤] لتوفير أساس لتعريف الآثار المترتبة على السياسات والتي يمكن أن تساعد في النهاية في الجهود المبذولة لمنعها وكشفها واعاقتها.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تتمثل الأهداف الأساسية لهذا المشروع فيما يلي:

- تكوين فهم حول نطاق مشكلة النقل المادي للنقد ومداها على المستوى العالمي والإقليمي عن طريق تجميع البيانات ومراجعة الدراسات المتوفرة.
- تحديد الاتجاهات والأساليب والتقنيات المستخدمة لغسل الأموال من خلال النقل المادي للنقد وتقديم مجموعة من القضايا كأمثلة.
- تحديد التحديات الرئيسية والمشاكل التي تتم مواجهتها في اكتشاف النقل المادي للنقد واعاقته.
- تجميع مجموعة من المؤشرات التحذيرية و/أو أي معلومات إضافية قد يتم استخدامها لاحقاً لتطوير أفضل الممارسات في منع غسل الأموال من خلال النقل المادي للنقد وكشفه واعاقته.

[٣] المعروفة مسبقًا بمجموعة العمل المالي لأمريكا الجنوبية (GAFISUD).

[٤] وفي مخططات تمويل الإرهاب أيضاً.

١-٣ انتشار استخدام النقد:

١. يتم تعريف مصطلح "النقد" في قاموس أكسفورد الإنجليزي على أنه "الأموال في صورة معدنية أو ورقية كتمييز عن الشيكات أو الحوالات أو الائتمان". كما أضاف قاموس أكسفورد الأمريكي على هذا التعريف الآتي "الأموال في أي صورة خاصة تلك المتوفرة على الفور". وعموماً قدمت قواميس اللغات الأخرى المتداولة على نطاق واسع، مثل الإسبانية والماندارين والعربية، تعريفات مشابهة.

لقد ترسخ مفهوم النقد لآلاف السنين. فقد كان يمثل النوع الأصلي للأموال المتوفرة قبل فترة طويلة جداً من ظهور البنوك الحديثة والمؤسسات المالية الأخرى، والتي أصبحت جزءاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة الحديثة. ولكن على الرغم من انتشار مثل هذه المؤسسات المالية، إلا أن النقد لا يزال هو الوسيلة المفضلة لتسوية البضائع والخدمات لبلايين من الناس في العالم اليوم. توجد العديد من الأسباب لهذه الظاهرة. فحقيقة أنه لا يزال هناك ٢ مليار شخص في العالم اليوم ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية[٥] ليست أقل هذه الأسباب أهمية. بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، لا يزال النقد هو الوسيلة الوحيدة التي يمكنهم استخدامها لشراء البضائع والخدمات التي يحتاجونها لحياتهم اليومية. وليس من قبيل المصادفة أن تملك العديد من أكثر الدول فقراً وأقلها تنمية في العالم أنظمة اقتصادية قائمة على النقد بشكل أساسي.

ومع ذلك، لا يزال النقد وسيلة سائدة للدفع في العديد من الأنظمة الاقتصادية حول العالم. يدل على ذلك وجود عوامل أخرى فضلًا عن سهولة الوصول إلى الخدمات المالية تؤثر على تفضيل استخدام النقد بدلاً من الأدوات الأكثر تقدماً، مثل الشيكات وبطاقات الائتمان والخصم لتسوية المعاملات.

تتضمن هذه العوامل ما يلي:

- **القضايا الثقافية:** في بعض الدول، لا تثق الغالبية من السكان بطبيعتها في أي شكل من أشكال الرسمية، مثل الحكومات والمؤسسات المالية الضخمة. فيشعرون بالحاجة إلى القيام بأنشطتهم اليومية بما في ذلك الأنشطة المالية بالحد الأدنى من التدقيق الرسمي. وقد يرغبون أيضاً في إخفاء القيمة الحقيقية لأصولهم ومواقعها عن الحكومة ربما لأغراض خاصة بالضرائب. في مثل هذه الدول، يعتبر النقد وسيلة مجهولة الهوية تقوم بتسهيل هذه الاحتياجات.
- **يُقبل النقد على نطاق واسع:** أوضحت العديد من الدراسات[٦] أنه في معظم الدول، حتى تلك التي تملك أنظمة مالية عالية التطور، يكون النقد هو الوسيلة المفضلة للمعاملات ذات القيمة المنخفضة. فيوجد عدد قليل للغاية من محلات البيع بالتجزئة في العالم والتي تبيع مثلا الطعام أو الملابس وترفض التعامل بالنقد، وتعترف معظم أنظمة مكافحة غسل الأموال بذلك عند إملاء الحد الأدنى من مستويات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

[٥] البنك الدولي (أبريل ٢٠١٥م).

[٦] Bagnal J, Bounie D. et al (بانيال جي، بوني دي وأل)، يوليو ٢٠١٤م.

- **النقد أسرع:** يتم إجراء المعاملة النقدية في الوقت الحقيقي ويتم استلام الدفعة فوراً. بينما يمكن أن تستغرق المعاملات عبر النظام المصرفي أياماً أو أسابيع أو أشهر حسب مجموعة من المتغيرات، مثل تأخير المقاصة والأيام غير المصرفية وشروط الائتمان وما إلى ذلك.

- **النقد يقلل من الإنفاق:** تشير الدراسات الأكاديمية[٧] إلى أن الأشخاص الذين يشترون البضائع والخدمات بالنقد يميلون لإنفاق أموال أقل في المجمل، حيث إنهم أكثر "تواصلاً" بالمعاملات التي يجرونها. تجد هذه الدراسات أن استخدام بطاقات الخصم والائتمان لديها تأثير في جعل الشعور بالمعاملة أقل "حقيقة"، بمعنى أن احتمالية إنفاق حامل البطاقة حسب الموازنة بشكل فعال تبدو أقل.

- **النقد يقلل من الاستدانة:** الأشخاص الذين يتعاملون بالنقد فقط يمكنهم إنفاق المال الذي يملكونه بالفعل، على عكس الأشخاص الذين يستخدمون بطاقات الخصم والائتمان والتي قد ينتج عنها السحب على المكشوف وفواتير بطاقات الائتمان.

- **السلع المخفَّضة:** في العديد من الدول، من الممكن أن تتفاوض على سعر أقل عند شراء البضائع والخدمات بالنقد، حيث تتقاضى بعض البنوك رسوماً نظير معالجة معاملات بطاقات الائتمان والخصم والشيكات. كما أن بعض الأعمال قد تبيع البضائع بصورة "غير مسجلة"، وبذلك تتفادى ضرائب المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة، مما يعنى أنها تتمكن من بيع البضائع بسعر أقل.

- **الفوائد والرسوم:** لا يدفع الأشخاص الذين يشترون البضائع أو يبيعونها فوائد على أرصدة الائتمان أو رسوم لتشغيل حساب مصرفي، مما يعنى إمكانية تقليل عمليات السحب على الكشف وزيادة الأرباح للأعمال الصغيرة.

- **النقد يمكن الاعتماد عليه في الأزمات:** يمكن أن تتسبب الكوارث الطبيعية ذات النطاق الواسع، مثل الفيضانات والزلازل، في اضطراب واسع النطاق في البنية التحتية الحيوية، مثل وسائل النقل والمباني ومصادر الطاقة، ويؤثر هذا بدوره على تشغيل المؤسسات المالية. في هذه الظروف، غالباً ما يكون النقد هو الوسيلة الوحيدة لإجراء أي نوع من المعاملات المالية.

- **مخزن القيمة:** في الأنظمة الاقتصادية المضطربة أو الدول المهددة بالحرب أو الكوارث الطبيعية، غالباً ما يُستخدم النقد لتخزين الثروات بطريقة تعتبر أكثر أماناً عن المؤسسات المالية. وفي بعض المناطق، يتم استخدام العملات الأجنبية والتي تُعد أكثر استقراراً أو أماناً عن العملة المحلية (مثل الدولار الأمريكي أو اليورو) لهذا الغرض.

ومع ذلك، توجد عدة مساوئ لاستخدام النقد:

- **المبالغ الكبيرة من النقد ثقيلة وضخمة:** في الدول التي لا يتم فيها طبع الأوراق النقدية ذات الفئات العالية بالعملة المحلية أو تلك التي لا تكون متوفرة على نطاق واسع، سيكون المبلغ النقدي المطلوب لعملية شراء كبيرة، مثل شراء سيارة، كبيراً بالفعل وثقيلاً. ففي المملكة المتحدة، يصل وزن مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه إسترليني بمزيج من الأوراق النقدية

[٧] على سبيل المثال، K.C. Knouse، (1996)

بفئات ٥ جنيهات إسترلينية و١٠ جنيهات إسترلينية و٢٠ جنيهاً إسترلينياً إلى أكثر من كيلو جرام واحد ويصل ارتفاع الأوراق النقدية ١٣ سم[٨]. مما يشكل عيباً واضحاً من حيث التخزين والنقل إلى مكان الحاجة.

- **المبالغ الضخمة من النقد معرّضة للسرقة:** إذا اختار الشخص أو المؤسسة الاحتفاظ بالثروة بشكل نقدي في مكان غير مؤمَّن مثل المنزل أو مقر العمل، أو اختار حملها بنفسه، فسيكون أكثر عرضة للانتهازيين والسرقة المخططة. وغالباً ما تتم هذه السرقة بالتهديد باستخدام العنف أو استخدامه بالفعل. كما أن المبالغ النقدية الكبيرة التي يتم حملها أو تخزينها بهذه الطريقة غالباً ما تكون غير مشمولة في التأمين الشخصي أو التأمين المنزلي، مما يعني أن المالك لن يكون لديه أي تأمين في حالة الخسارة.

- **ادخار النقد يقيّد الثروة:** يقيّد ادخار النقد واستخدامه خارج المؤسسات المالية إمكانية الوصول لأسواق العملات، مما يعني أن النقد لا يمكن استخدامه لأغراض استثمارية وبذلك لا يمكنه أن يدرّ بالفوائد والدخل الإضافي للمالك المستفيد. ينطوي كل ذلك على أهمية قصوى عند انخفاض قيمة الأموال بسبب التضخم، ويمكن أن يكون هذا الانخفاض سريعاً للغاية في الأنظمة الاقتصادية المضطربة.

- **استخدام النقد يحدّ من خيارات الشراء:** قد لا يمكن استخدام النقد لشراء البضائع في بعض الظروف، على سبيل المثال، عند استخدام بوابات الإنترنت؛ وفي بعض الدول حيث تفرض الحكومات قيوداً على الحد الأقصى لقيمة المعاملات النقدية أو تفرض متطلبات تنظيمية صارمة على الشركات عند قبول مبالغ كبيرة من النقد كدفعة للبضائع والخدمات لمكافحة غسل الأموال[٩].

- **القيام بعمليات الدفع عن بُعد يتطلب نقل النقد:** غالباً ما يتطلب شراء البضائع والخدمات من الأشخاص أو الشركات التي تقع بعيدًا عن المشتري أن يتم نقل النقد إلى البائع ليتم الشراء (على افتراض أن كلاً من المشتري أو البائع لا يريدان دفع النقد عن طريق حساب مصرفي). من الواضح جداً أن ذلك يؤدي إلى مشاكل أمنية ولوجستية وينتج عنه تكاليف إضافية. ويواجه الأشخاص الذين يرغبون في تقديم هدايا مالية لأقاربهم و/أو أصدقائهم مشاكل مماثلة.

- **تكلفة عد النقد ومعالجته كبيرة:** بالنسبة للشركات، يتطلب عد النقد ومعالجته بفعالية استثمارات إضافية في الأمن والتوزيع وتوظيف فريق العمل والتدريب والمعدات. فقد لا تتمكن الشركات والمؤسسات المالية من تحميل هذه التكاليف على العميل دائماً. وغالباً ما تجد البنوك الكبيرة والمؤسسات المالية أنه من الأكثر توفيراً أن تعهد بأنظمة معالجة النقد للشركات المتخصصة، والتي قد تكون أقل تكلفة ولكن تخلق متطلبات إضافية فيما يتعلق بترتيبات العقد وما إلى ذلك.

[٨] المصدر – بيانات بنك إنجلترا مقدمة بواسطة سلطات المملكة المتحدة.

[٩] راجع القسم ٢,٥.

- **تقييد الوصول إلى خدمات مالية أخرى:** يعني الاختيار المتعمد لإجراء المعاملات بالنقد عوضاً عن إجرائها من خلال البنك أن يجمع الشخص "ملف شخصي" مالي أقل قيمة، مما يمكن أن يكون عائقاً عندما يريد هذا الشخص ادخار عائداته واستثمارها أو التقديم لمنتج مالي آخر، مثل القروض الطارئة أو التأمين على منزله أو سيارته.

١-٤ الاستخدام الشرعي للنقد:

تتجاوز القيمة الإجمالية المقدرة للنقد المتداول في العالم في ٢٠٠٩، ٤ مليارات دولار أمريكي[١٠]. تشير الأرقام الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي ومجلس الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة في نفس الاتجاه، على الرغم من أنها لا تقدم إلا مؤشراً لحجم التداول القانوني للأوراق النقدية، حيث إنها تمثل عملتين فقط من أعلى ٥ عملات في العالم[١١].

في ٢٠١٤، كان يوجد حوالي ١٧,٥ مليار ورقة نقدية من عملة اليورو متداولة بقيمة إجمالية تبلغ ١,٠٢ تريليون يورو[١٢]. وقد كانت نسبة ٢٠-٢٥% من الأوراق المالية في حوزة أشخاص خارج منطقة اليورو[١٣].

في ٢٠١٤م، كان يوجد حوالي ٣,٤ مليارات ورقة نقدية من عملة الدولار الأمريكي متداولة بقيمة إجمالية تبلغ ١,٣ مليار دولار أمريكي[١٤] (يقع جزءاً منها خارج الولايات المتحدة أيضاً) [١٥].

لا يمكن تقدير استخدام أوراق اليورو النقدية خارج منطقة اليورو بدقة، ولكن قدر البنك المركزي الأوروبي وجود ١٤٣ ملياراً من أوراق اليورو النقدية متداولة خارج منطقة اليورو في نهاية ٢٠١٣م. كان ذلك حوالي ١٦٪ من إجمالي عملة اليورو المتداولة في ذلك الشهر في منطقة اليورو [١٦].

يمثل هذا التقدير حداً أدنى واضحاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القناة المصرفية هي قناة واحدة فقط من عدة قنوات تترك من خلالها أوراق اليورو النقدية منطقة اليورو وتدخلها مجدداً. تشير الأدلة الواقعية وفقاً للبنك المركزي الأوروبي أن تدفقات أوراق اليورو النقدية عبر قنوات المؤسسات المالية غير السائدة (*على سبيل المثال، عبر السياحة أو تحويلات العمال*) أكبر، بالنسبة لمعظم الدول، من التدفقات الوافدة عبر مثل هذه القنوات[١٧]. ولذلك، يقدم صافي الشحنات بواسطة البنوك صورة غير مكتملة عن صافي تدفقات الأوراق النقدية الحقيقي. تشير التقديرات الأخرى أن حوالي ٢٥٪ من عملة اليورو المتداولة (من المحتمل أن تكون النسبة أعلى) تم تداولها خارج منطقة اليورو في نهاية ٢٠١٣م.

---

[١٠] هويت، مايك (٢٠٠٩)

[١١] وفقاً لـ Swift، العملات الثلاثة الأخرى من أعلى ٥ عملات هي الين الياباني والجنية الإسترليني واليوان الصيني.(سويفت، ٢٠١٥)

[١٢] البنك المركزي الأوروبي (أ و ب)

[١٣] البنك المركزي الأوروبي (أ)

[١٤] الاحتياطي الفدرالي (٢٠١٥ أ و٢٠١٥ب)

[١٥] "يقدر الاحتياطي الفيدرالي أن غالبية النقد المتداول اليوم هو خارج الولايات المتحدة" – (الاحتياطي الفيدرالي لبنك نيويورك، ٢٠١٣)

[١٦] البنك المركزي الأوروبي (٢٠١٤)، صفحة ٢٣.

[١٧] البنك المركزي الأوروبي (٢٠١٤)، صفحة ٢٣.

لا يمكن قياس حركات العملة عبر حدود الولايات الأمريكية بدقة لعدة أسباب[١٨]. فلا توجد أي متطلبات قانونية لمراقبة حركات المبالغ بقيمة ١٠٠٠٠ دولار أمريكي أو أقل، ويحمل العديد من السياح والمهاجرين مبالغ أقل من ذلك عبر حدود الولايات الأمريكية بصورة يومية. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تتوفر الآليات دائماً لتجميع البيانات حتى عند وجود متطلب قانوني بالإبلاغ عن تدفقات العملة، كما أن بعض الأشخاص المبلغين قد لا يلتزمون بتلك المتطلبات.

يقدم الاحتياطي الفيدرالي العملة عند الطلب لعدة عملاء دوليين من داخل الولايات المتحدة. تتركز تجارة شحن الأوراق النقدية بشكل كبير وتلتقط البيانات المتوفرة من هذه العملية حالياً غالبية شحنات الأوراق النقدية التي تعبر حدود الولايات الأمريكية عبر القنوات المصرفية التجارية[١٩]. ومع ذلك، لا تغطي البيانات تدفقات أوراق الدولار الأمريكي النقدية بين الدول الأخرى والتي يمكن أن تكون كبيرة [٢٠].

بالإضافة إلى ذلك، في الدول ذات القطاعات المصرفية غير المتطورة، تُستخدم أوراق الدولار الأمريكي النقدية لتسوية المعاملات بجميع الأحجام. حتى في بعض الدول ذات القطاعات المصرفية المتقدمة والعملات المستقرة، عملة الدولار الأمريكي هي المفضلة للمسافرين وللتجارة عبر الحدود وتسوية معاملات النقد الضخمة وللمعاملات في القطاع غير الرسمي[٢١]. ومع ذلك، وضع الاحتياطي الفيدرالي العديد من النماذج الإحصائية لتقدير أرصدة العملة الأمريكية وتدفقاتها في الخارج. تشير هذه النماذج إلى أن حوالي ٧٥١ مليار دولار أمريكي تم تداولها خارج الولايات المتحدة في ٢٠٠٣م [٢٢].

وجدت دراسة حديثة نُشرت بواسطة البنك المركزي الأوروبي[٢٣] أن النقد لا يزال يُستخدم على نطاق واسع خاصة للمعاملات قليلة القيمة في أضخم سبعة أنظمة اقتصادية متطورة حول العالم بما يتضمن أستراليا وكندا والولايات المتحدة. اختلف عدد المعاملات النقدية على نطاق واسع بين الدول ولكنه كان يتراوح بين ٤٦٪ و٨٢٪ من إجمالي عدد المعاملات. وكانت قيمة مثل هذه المعاملات أكثر من ٥٠% من النسبة الإجمالية في النمسا وألمانيا، ولكنها كانت ٢٥٪ فقط في كندا وفرنسا والولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن استخدام النقد ينخفض مع اختلاف حجم المعاملة، ففي كل الدول التي تم فحصها كان استخدام النقد الأغلب في أصغر ٥٠% من المعاملات. كما وجدت الدراسة علاقة مباشرة بين استخدام النقد وقبول بطاقات الائتمان والخصم في نقاط البيع.

لذلك، حتى في الدول ذات الأنظمة المالية المتطورة المتوفرة على نطاق واسع من خيارات الدفع، تحتاج البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى النقد بصورة يومية من أجل إجراء الأنشطة التجارية الطبيعية وخدمة عملائهم. حيث يكون النقد مطلوباً لتحميل ماكينات الصرف الآلي، وللمرور عبر العداد، ولأغراض صرف العملات الأجنبية، وللمبيعات لمن يقضون الإجازات في

[١٨] غودسون، أر (٢٠١٢)، صفحة ٤.

[١٩] أر جدسون (٢٠١٢)، صفحة ٤-٥.

[٢٠] R. Judson (2011) ، صفحة ٥.

[٢١] وزارة الخزانة الأميركية (٢٠٠٦)

[٢٢] J. Botta (2003) ، صفحة ١٥٥.

[٢٣] بانيال جاي بونييه، دي وأل (٢٠١٤)

زيارة دولة أجنبية من بين أسباب أخرى. ما يدعم ذلك حاجة المؤسسات المالية للنقد بصورة يومية، على سبيل المثال لإيداع عملاء القطاع الخاص أو الأعمال التجارية النقد في حساباتهم المصرفية.

اعترافاً بذلك، اتفق فريق المشروع أن دراسة السوق النقدي الشرعي ضرورية من أجل اكتشاف النقل المادي للنقد العائد من الجرائم عبر الحدود ولفهم الدوافع وراء هذا النشاط. وبذلك، سيكون تعريف "المؤشرات التحذيرية" ممكناً لتحديد حركات النقد الإجرامي بالإضافة إلى المساعدة في تحديد نقاط الضعف في الأنظمة الشرعية التي يمكن استغلالها من قِبل المجرمين.

من أجل تسهيل ذلك، يركز القسم الثاني من الاستبيان بالكامل على تجميع البيانات بخصوص نطاق حركة النقد الشرعية ومداها. وقد تم سؤال الدول عن المواضيع التالية:

- الأساليب المستخدمة لنقل شحنات النقد الشرعية.
- مدى حركة النقد الشرعية داخل الدولة وخارجها.
- أنواع حركة النقد الشرعية.
- طريقة تسجيل حركة النقد في الحدود.

١-٥ النقل المشروع للنقد عبر الحدود:

تقوم الشركات والأشخاص بنقل النقد حسب احتياجاتهم كل يوم حول العالم، ربما لأغراض إنفاق الأموال أثناء الإجازة، أو الدفع للبضائع والخدمات التي تم شراؤها في دولة أخرى. على سبيل المثال، داخل الاتحاد الأوروبي حيث تتشارك الدول في العملة، وتشارك العديد من الدول الحدود والحق لأي مواطن في الاتحاد الأوروبي في العيش والعمل في أي دولة من الاتحاد الأوروبي، تحدث حركات نقل النقد عبر الحدود لأغراض شرعية بصورة متكررة للغاية.

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى النقد في عملياتهم اليومية وذلك باستخدام العملة الخاصة بالدولة التي يعملون بها والعديد من العملات الأخرى وفقاً لمتطلبات أعمالهم وعملائهم. لا يمكن دائماً للسوق المحلي واحتياطيات الدولة التي يقع فيها البنك أو الفرع فعلياً، تلبية الطلب المشروع للنقد من المؤسسات المالية. ويرجع ذلك إلى سببين: إما لعدم توافر المخزون الكافي من العملة المطلوبة في الاحتياطي في فترة معينة، أو لعدم وجود اتفاقية بين المؤسسة المالية المعنية بشأن الاحتياطي المحلي لتوفير تلك العملة. وبالتالي، تقوم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بشراء الأوراق النقدية وبيعها في الأسواق العالمية، وذلك لتلبية حاجتهم للنقد وزيادة أرباحهم عن طريق الاستفادة من تقلبات أسعار الصرف. ويؤدي ذلك إلى نقل النقد مادياً بكميات كبيرة عبر الحدود الدولية بشكل يومي.

وبدا جلياً من الردود على الاستبيان أن ظاهرة نقل النقد المشروع عبر الحدود لم تكن مفهومة جيداً بشكل عام. تم الطلب من الدول في الاستبيان عرض، وفقاً لخبراتها، الأساليب الأكثر استخداماً لنقل الشحنات المشروعة من النقد عبر حدودها. تجدون عرض ملخص للردود في الرسم البياني أدناه. وأوضحت الردود أن معظم الدول كانت على علم بأن المسافرين جواً وركاب السيارات يحملون الأموال النقدية بشكل مشروع عبر الحدود. بالرغم من أن عدد الدول التي لديها خبرة في نقل النقد في الشحنات

والبريد لأغراض مشروعة هو عدد قليل جداً، إلا أنه يتم نقل مبالغ ضخمة من النقد يومياً (بما يعادل عشرات من الدولارات الأمريكية، وأحياناً مئات الملايين منها في الشحنة الواحدة)، بين المؤسسات المالية الكبرى وذلك عن طريق الشحن الجوي وهذه الشحنات عموماً لا يتم فحصها بالشكل الكافي بواسطة السلطات الجمركية.

الرسم البياني ١: **الطرق المستخدمة لنقل الشحنات المشروعة من النقد خارج حدود دولة وداخلها**

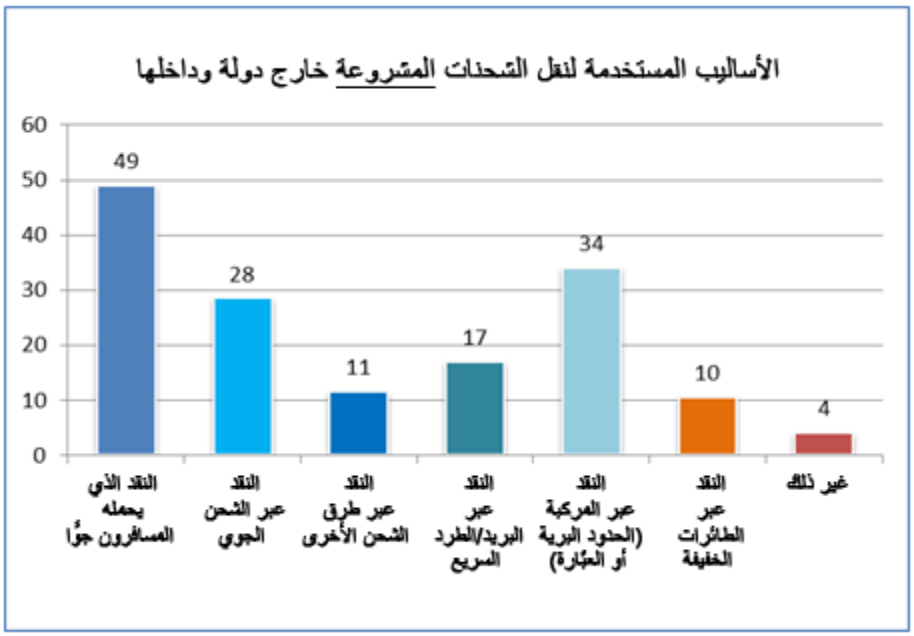

الرسم البياني أعلاه يوضح الطرق المستخدمة لنقل الشحنات المشروعة من النقد خارج الدول وداخلها.

وتم أيضاً سؤال المجيبين على الاستبيان عما إذا كانوا يعرفون كم النقد الذي تم نقله بشكل مشروع عبر حدودهم. مرة أخرى، ذكر الأغلبية (٦٠٪) أنهم يعرفون كمية النقد الذي تم نقله بشكل مشروع عن طريق المسافرين جواً، في المقابل كانت النسبة أقل بشكل كبير لمن لديه معرفة عن قيمة الحركات النقدية في البضائع (٣٢٪) والبريد (٢١٪).

ويعد هذا الافتقار العام للمعرفة و/أو الفهم كبيراً. فدون الفهم الدقيق لطرق وأساليب النقل المشروع للنقد عبر الحدود، والوثائق والإجراءات الجمركية المعمول بها، وآليات إدارة تلك الطرق والأساليب، سيكون من الصعب جداً على سلطات الدولة أن تتمكن من تحديد ما إذا كانت شحنة النقد مشروعة أم لا. وعلاوة على ذلك، من دون هذا الفهم، لن تتمكن الدول من تقييم ما إذا كانت العمليات التشريعية كافية للسماح للمصالح الجمركية وسلطات الحدود بمراقبة عملية نقل النقد عبر الحدود بشكل فعال. ومع ذلك، فإن أي مؤسسة مالية خاضعة للرقابة التنظيمية، تلتزم على سبيل المثال، في حالة وجود معاملات بين البنوك، الى موجبات تحددها تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حتى يتم تنظيم عملية نقل النقد. (مما يعني ضرورة الالتزام بالقواعد المعينة التي تحددها السلطات الرقابية). يمكن للسلطات الوطنية أن تأخذ هذا في الاعتبار لتحديد الأولويات والإجراءات التشغيلية، بما في ذلك دور المصالح الجمركية والجهات الرقابية. فضلاً عن ذلك، يتطلب إجراء أي تقييم موضوعي الخبرات المتخصصة التي تتوفر أساساً في القطاع المالي وجهاته الرقابية.

بما يتوافق مع التوصية ٣٢ لمجموعة العمل المالي، فإن معظم الدول لديها الآن شكل من أشكال أنظمة الإقرار بالنقد وهو متطلب قانوني ملزم على الأشخاص الطبيعيين القادمين إلى الدولة والمغادرين منها لتقديم إقرار بالنقد الذي يزيد عن قيمة معينة. ولكن عدد قليل الدول فقط يطبق مثل هذا النظام لنقل النقد عبر الشحن والبريد، فأغلبها تعتمد على الإجراءات الجمركية المطبقة على حركة البضائع العامة.

١-٥-١ مراقبة حركة النقد المشروعة – الأشخاص الطبيعيون:

تستخدم معظم دول العالم أنظمة خاصة للإقرار بالنقد (في مقابل الإقرارات الجمركية العامة) للأشخاص الطبيعيين (الركاب). في بعض الدول، يفرض البنك المركزي قيوداً على مبلغ العملات التي يمكن تصديرها بصورة قانونية، والأشخاص الذين يمكنهم تصديرها، بالإضافة إلى ما يمكن إجراؤه بها بمجرد تصديرها. على سبيل المثال، تحظر باكستان تصدير ما يزيد على ٣٠٠٠ روبية (روبية باكستانية) من خلال الأشخاص الطبيعيين، وتشترط عدم تصدير هذه العملة إلا بواسطة الأشخاص الطبيعيين الذين يعتزمون الاحتفاظ بها لاستخدامها عند عودتهم إلى باكستان. يحظر تغيير الروبية الباكستانية إلى عملة أخرى [٢٤]. بالمثل، في تونس، لا يحق سوى للبنك المركزي نقل النقد عبر الحدود عن طريق الشحن.[٢٥]

فليس من الغريب أن معظم الدول التي ردت على الاستبيان أوضحت أنه كانت لديها فكرة عن قيمة النقد الذي يتم شحنه بواسطة الركاب حيث إن معظم الدول لديها شكل من أشكال أنظمة إقرار النقد أو الإفصاح معمول بها، وفقاً للتوصية رقم ٣٢ لمجموعة العمل المالي. ومع ذلك، تقوم الأنظمة بتسجيل المبالغ التي تزيد عن مستوى حد الإقرار – لا يحتاج أي شخص يحمل أقل من هذا المبلغ إلى تقديم إقرار وبالتالي لن يتم تسجيل تلك المعلومات.

تتضمن المذكرة التفسيرية للتوصية ٣٢ أنظمة الإقرار بالنقد. وتنص المذكرة التفسيرية، *ضمن أمور أخرى*، على أنه يجب على كل الدول تطبيق نظام يفرض على جميع المسافرين الإقرار بأي عملة سيتم استخدامها خارج الدولة والإفصاح عنها، شفوياً أو كتابياً، أو الأشخاص فقط الذين يحملون ما يزيد عن قيمة معينة (وتنص المذكرة التفسيرية على أنه يجب أن يساوي المبلغ ١٥٠٠٠ دولار أمريكي أو يورو، أو ما يعادل ذلك، فيما تحدد العديد من الدول مبلغاً أقل). بالإضافة إلى ذلك، تنص المذكرة التفسيرية على أنه يجب على المسافرين تقديم إقرارات صريحة، إذ يتم تطبيق العقوبات عليهم عند تقديم إقرار كاذب أو عدم تقديم إقرار، كما يجب على السلطات المعنية امتلاك الصلاحيات لاحتجاز النقد وإجراء التحقيقات في مثل هذه الحالات.

وتضمن الاستبيان، الذي تم توزيعه لهذا البحث، أسئلة متعلقة بأنظمة الإقرار بالنقد النافذة في الدول التي قامت بالرد على الاستبيان. تشير الردود إلى أن الطرق التي يتم من خلالها تطبيق هذه التوصية تختلف اختلافا كبيراً من دولة إلى أخرى، حيث أوضحت بعض الدول، على سبيل المثال، أنه يتم فحص جميع الإقرارات بالنقد للأشخاص الطبيعيين للتأكد من دقتها (عن طريق تعداد النقد)، في حين أوضحت دول أخرى أنه يتم اتباع هذا الإجراء في بعض الأحيان فقط[٢٦]. كما كشفت الردود أيضاً أن بعض الدول تحتفظ بإحصائيات تفصيلية عن مبالغ (قيمة) النقد التي يتم نقلها إلى الدولة أو منها أو من خلالها، عن طريق

[٢٤] دولة باكستان (٢٠١٤)

[٢٥] المصدر – السلطات التونسية.

[٢٦] لا تشير التوصية ٣٢ إلى أي مدي يجب تنفيذ عمليات التحقق من إقرارات النقد

المؤسسات المالية المشروعة (في مقابل الأشخاص الطبيعيين)، في حين لا تحتفظ دول أخرى بهذه السجلات وفعلياً يكون إشرافها على المسألة محدوداً.

كشفت الردود أيضاً أن هناك تعاون محدود بين الدول المتجاورة عند وضع أنظمة الإقرارات بالنقد مما يترتب عليه وجود تعارض كبير. على سبيل المثال، يُلزم نظام غواتيمالا الإقرار بأي مبلغ من النقد سيتم تداوله داخل الدولة أو خارجها، في حين تُلزم المكسيك وهندوراس، والتي تشارك كل منهما حدوداً برية طويلة مع غواتيمالا، بالإقرار بالمبالغ التي تزيد عن ١٠٠٠٠ دولار أمريكي فقط. وعلى نحو مماثل، فيجب الإقرار بالنقد المتداول عند دخول البرازيل أو الخروج منها عند حد قيمته ١٠٠٠٠ ريال برازيلي (ما يعادل ٣٩٠٠ دولار أمريكي)، في حين أن الحد الذي يجب الإقرار به في الدول المجاورة لها، كولومبيا وبيرو وغيرها، يساوي ١٠٠٠٠ دولار أمريكي.

قد يكون حتمياً أن أمثلة القضايا المبلغ عنها من جانب عدد من الدول توضح أن الجماعات الإجرامية أدركت أنه يمكنها استغلال أنظمة الإقرار بالنقد لأغراض إجرامية، وذلك من خلال العديد من الوسائل من بينها:

- الاستفادة من واقع أن النقد قد تم الإقرار به عند دخوله الدولة كوسيلة لإضفاء الشرعية على النقد الجنائي المودع في حساب بنكي،
- إعادة استخدام الإقرارات بالنقد عدة مرات لنفس الغرض، أو
- المبالغة في الإقرار بالنقد عند الدخول (عند عدم وجود عدد مؤكد) للتستر على استلام نقد عائد من أعمال إجرامية في دولة الاستيراد.

وسوف تتم دراسة تلك القضايا بتفاصيل أكثر في القسم ٣.

١-٥-٢- مراقبة حركة النقد المشروعة – الشحن:

أفادت نسبة كبيرة (٢١٪) من الدول التي ردت على الاستبيان أن استيراد وتصدير شحنات النقد عبر الشحن والبريد لم يتم الإقرار بها في الجمارك على الإطلاق. وقد يرتبط التفسير المحتمل لذلك بتفسير التشريعات الجمركية، حيث أن بعض الدول لا تعترف بالنقد كنوع من البضائع، وبالتالي فإنها لا تتطلب الحصول على الإقرارات الجمركية (أو، لهذه المسألة، أي أنواع أخرى من الإقرارات) للنقد عبر الشحن والبريد.

وللأغراض الجمركية، بما في ذلك الاستيراد والمرور العابر والتصدير، يُعدّ النقد (الأوراق النقدية) نوعاً من البضائع ويخضع لنفس إجراءات البضائع الأخرى. وفي هذه الحالة، يلزم تقديم إقرار جمركي. طبقاً "للنظام الموحد" الدولي، الذي وضعته منظمة الجمارك العالمية، يتم منح النقد (الأوراق النقدية) رمز تسمية للبضائع مميز: ٤٩٠٧ ("الطوابع البريدية أو المالية أو الطوابع المشابهة لها غير المستخدمة للإصدار الحالي أو الجديد في الدولة التي تكون أو ستكون لهذه الطوابع فيها قيمة اسمية معروفة،

الورق المدموغ بطابع، الأوراق المالية، نماذج الشيكات، شهادات الأسهم والحصص والسندات، وما يماثلها من مستندات الملكية[٢٧]").

"النظام الموحد لتعيين البضائع وترميزها (الذي يشار إليه عامة باسم "النظام الموحد" أو ببساطة "HS") هو تسمية دولية للمنتج متعددة الأغراض وضعتها منظمة الجمارك العالمية. ويضم هذا النظام حوالي ٥٠٠٠ مجموعة بضائع، يتم تحديد كل مجموعة منها برمز مكون من ستة أرقام، مرتبة بشكل قانوني ومنطقي، وتدعمها قواعد محددة جيداً لتحقيق تصنيف موحد. يعتمد هذا النظام أكثر من ٢٠٠ دولة واقتصاد كأساس للتعريفات الجمركية ولجمع إحصائيات التجارة الدولية. ويساهم النظام الموحد في توحيد الإجراءات الجمركية والتجارية، وتبادل البيانات التجارية غير المستندية المتعلقة بمثل هذه الإجراءات، وبالتالي يؤدي إلى تقليل التكاليف المتعلقة بالتجارة الدولية. كما تستخدمه الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على نطاق واسع لأغراض عديدة أخرى مثل:

- الضرائب الداخلية
- السياسات التجارية
- مراقبة البضائع الخاضعة للرقابة
- قواعد المنشأ
- تعريفات الشحن
- إحصائيات النقل
- مراقبة الأسعار
- ضوابط الحصص
- تجميع الحسابات القومية
- البحث والتحليل الاقتصادي.

ولذلك يعد النظام الموحد لغة اقتصادية عالمية ورمزًا للبضائع وأداة لا غنى عنها للتجارة الدولية. يخضع النظام الموحد "للاتفاقية الدولية بشأن النظام الموحد لتعيين البضائع وترميزها"[٢٨].

بما أن النقد يعتبر شحنة بضائع عادية، فيجب تقديم إقرار جمركي به. وعادةً ما يتم تسجيل تلك الإقرارات بالأنظمة الجمركية. ومع ذلك، لا يلزم تحديد الفئة أو العملة في الإقرار. لا يتطلب الإقرار الجمركي سوى وزن الشحنة ووصف مناسب للبضائع. ويختلف الأمر بين الدول فيما يتعلق بضرورة تحديد القيمة في الإقرار الجمركي. فتعتقد بعض الدول أن الأمر ليس ضرورياً بما أن رمز البضاعة للأوراق النقدية لا يخضع لضريبة القيمة المضافة أو لا يقتضي دفع أي رسوم جمركية، ولذلك لن يكون ذكر القيمة ضرورياً.

[٢٧] منظمة التجارة العالمية

[٢٨] منظمة التجارة العالمية

في المقابل، ترى دول أخرى أن قيمة البضائع التي يتم الإقرار بها في الجمارك هي دائماً عنصر إلزامي للإقرار، على سبيل المثال، كما هو إلزامي في التشريعات المتعلقة بالإحصائيات. ولا يمكن أن تكون تلك القيمة هي القيمة العادية للمعاملة نظراً لأنه لم يتم شراء النقد عن طريق المالك (كما هو الحال غالباً مع كل البضائع الأخرى). وهذا يعني أنه يجب الإقرار بالقيمة الذاتية للنقد (قيمة العمل الورقي والحبر وما إلى ذلك). ومع ذلك، لا يتوجب الإفادة بأي قيمة على الإطلاق عند تقديم إقرار موجز. علاوة على الإقرار الجمركي، تفيد ٢٠ دولة أنها تستخدم نموذجاً خاصاً لإقرار النقد يشبه الإقرار المستخدم للركاب إلى حد ما. يكون لإقرار النقد هذا حد قيمته ١٠٠٠٠ دولار أمريكي في معظم الحالات.

بالرغم من وجود رمز تعريفة محدد للأوراق المالية ضمن النظام الموحد، فقد لاحظت بعض الدول أن بعض وكلاء الشحن أو الشاحنين لا يستخدمون رمز البضائع الصحيح عند الانتهاء من وثائق التخليص الجمركي. فقد تم تطبيق مجموعة متنوعة من الرموز الأخرى بشكل غير صحيح، مثل الرموز المتعلقة "بالمطبوعات". نظراً لعدم فرض رسوم جمركية على الأوراق النقدية للشحن، فلا توجد إيرادات مترتبة على ذلك. في الواقع، يمكن للاستخدام الخاطئ لرمز التعريفة التسبب في إضافة إجراء أمني آخر لأن ذلك قد يساعد على التستر على قيمة الشحنة وطبيعتها. ويترتب على ذلك مواجهة السلطات الوطنية صعوبات شديدة عند تحديد شحنات الأوراق النقدية وجمع الإحصائيات المتعلقة بالتجارة.

وتم الطلب من الدول في الاستبيان أن تحدد تفاصيل كيفية تسجيل حركة النقد في الشحن والبريد، أو طرق مراقبتها عند حدودها. تتضح الردود من خلال الرسم البياني التالي.

الرسم البياني ٢: **حركة النقد في الشحن والبريد**

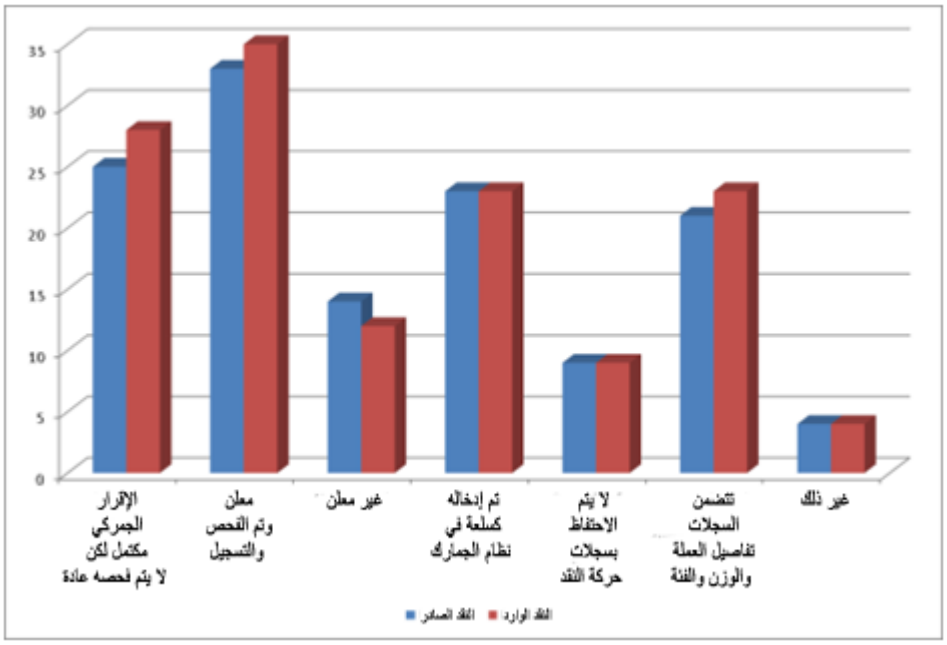

يوضح الرسم البياني أعلاه أن أغلب الدول أفادت أنه تم الإقرار بشحنات النقد في الشحن والبريد، وفحصها وتسجيلها. مع ذلك، بما أن قيمة النقد لا يتم تحديدها في وثائق الجمارك عادةً، فلا يمكن أن تتضمن الفحوص التي تم إجراؤها القيمة الفعلية للشحنة

بانتظام (خلافاً لقيمة الورق والطباعة وما إلى ذلك)، ما يفسر السبب في أن معظم الدول لديها فكرة محدودة أو معدومة عن قيمة النقد الذي يتم شحنه باستخدام تلك الطريقة. ويمكن تأكيد حقيقة توفر بعض الأرقام من واقع أن معظم الدول الأخرى أفادت بأن حركة النقد كانت خاضعة لإقرار جمركي بالنقد لم يتم التحقق منه، وتم إدخاله بكل بساطة على أنه بضاعة جمركية، أو لم يتم الإقرار به على الإطلاق، أو لم يتم الاحتفاظ بسجلات للنقد الذي يتم نقله بتلك الطريقة.

تم الطلب من الدول أيضاً تحديد الضوابط التي تم فرضها على حركة النقد في الشحن والبريد، بخلاف تلك التي تمر عبرها. يوضح الرسم البياني التالي إجاباتها. وقد أوضحت بعض الدول أنها تقوم بفحص كامل التدفقات النقدية، وأشار حوالي نفس العدد أنه يتم فحصها بصفة منتظمة. ومع ذلك، أشارت مزيد من الدول إلى قيامها في بعض الأحيان بفحص حركة النقد فقط. والخيار الأكثر شيوعاً الذي تم معاينته هو أنه يتم تحديد عمليات الفحص لحركة النقد على أساس قائم على معلومات استخبارية. ومع ذلك، فإن المعلومات الاستخباراتية التي يمكن على أساسها إصدار حكم، تبقى محدودة بسبب الطريقة التي يتم بها إكمال الوثائق الجمركية فيما يتعلق بهذه الشحنات (وستتم مناقشة هذه القضايا بمزيد من التفصيل في القسم ٤ من هذا التقرير). وأفادت ثماني دول أنه لم يتم فحص مثل هذه الحركات على الإطلاق.

الرسم البياني ٣: **الضوابط التي تخضع لها حركة النقد في الشحن والبريد، باستثناء المرور العابر (ترانزيت)**

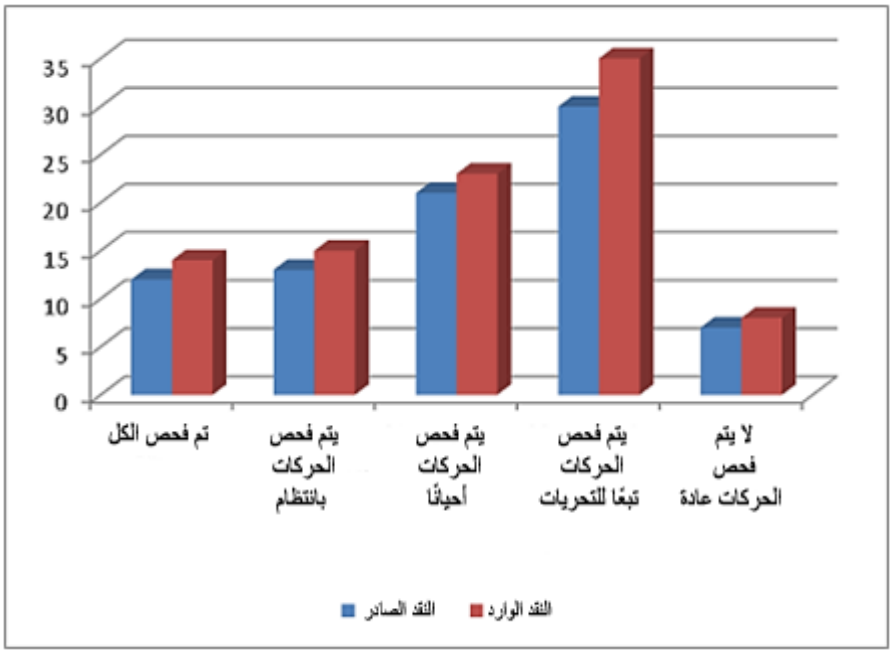

تم الطلب من المجيبين على الاستبيان ذكر سبب تحديد حركة النقد للفحص. وكانت الخيارات الواردة هي انتهاك اللوائح الجمركية، أو الاشتباه في غسل الأموال، أو الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، أو تحديد نمطي لمواصفات المشبوهين، أو الاختيار الروتيني. وقد تم تحديد كافة هذه الأسباب مع عدم وجود سبب يبرز عن الأسباب الأخرى.

وصرحت الدول المذكورة في الجدول أدناه أن لديها، بالإضافة إلى الإقرار الجمركي المنتظم، نظام محدد معمول به يتطلب الإقرار بنقل النقد عبر الشحن والبريد عند تجاوزه حداً معيناً. ويكون الحد المحدد في كثير من الأحوال هو ١٠٠٠٠ دولار أمريكي، على غرار العديد من أنظمة الإقرار بالنقد الخاصة بالأشخاص الطبيعيين.

الجدول ١: **نموذج إقرار خاص بحركة النقد عبر الشحن والبريد**			
الشحن		***البريد***	
١. الأرجنتين	١٠. كوريا	١. الأرجنتين	١٠. كوريا
٢. أستراليا	١١. ماليزيا	٢. أستراليا	١١. ماليزيا
٣. أذربيجان	١٢. موريشيوس	٣. أذربيجان	١٢. موريشيوس
٤. برمودا	١٣. نيوزيلندا	٤. برمودا	١٣. نيوزيلندا
٥. كولومبيا	١٤. بنما	٥. بلغاريا	١٤. بنما
٦. غويانا	١٥. قطر	٦. كولومبيا	١٥. قطر
٧. إسرائيل	١٦. أوروغواي	٧. إسرائيل	١٦. أوروغواي
٨. الأردن	١٧. الولايات المتحدة الأمريكية	٨. الأردن	١٧. الولايات المتحدة الأمريكية
٩. المملكة العربية السعودية		٩. المملكة العربية السعودية	

أشارت الولايات المتحدة[٢٩] وأستراليا أن هذا النوع من الإقرار إلزامي على شحنات المرور العابر في الشحن والبريد. على الرغم من عدم التصريح بذلك بشكل مباشر، إلا إنه يبدو أن هذا هو الحال في معظم الدول الأخرى التي تتطلب كذلك إقراراً محدداً بالنقد

المربع ١ – **تجارة الأوراق المالية العالمية:**

توجد سوق عالمية كبيرة في مجال تداول العملات لتحقيق الأرباح بين البنوك، وبين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية. ولا تعمل هذه التجارة على تحقيق الاحتياجات اليومية فقط من النقد للمؤسسات المعنية، ولكن أيضاً كوسيلة لدرّ الأرباح عن طريق المضاربة والاستفادة من تقلبات أسعار الصرف. وغالباً ما يتم تداول الأوراق النقدية في مجموعات من العملات المختلطة، مما يعني أنه في حالة كان هناك شركات في حاجة إلى يورو، ستتمكن فقط من الحصول على هذه العملة كجزء من مجموعة تضم الدولار الأمريكي والين الياباني وما إلى ذلك. في هذه الظروف، سيتم بيع العملات غير المرغوب فيها حيثما أمكن ذلك للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى مثل شركات الخدمات المالية (MSBs). وغالباً ما يتم بيع العملات الأقل شيوعاً في التداول في أسرع وقت ممكن لتجنب تقلبات أسعار الصرف غير الملائمة.

ويتم الاحتفاظ بالعملات الدولية الرئيسية مثل الدولار الأمريكي واليورو في الاحتياطيات بعيداً عن الدول التي يتم فيها إصدارها وطباعتها. في حالة الدولار الأمريكي، يدير بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (FRBNY) برنامج موسع لمخزون الحفظ، حيث يتم حفظ العملات بالدولار الأمريكي التي لا تزال في ملكية بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في مواقع آمنة في خزائن

[٢٩] وزارة الخزانة الأميركية

منفصلة تمتلكها وتديرها بنوك القطاع الخاص في فرانكفورت وهونغ كونغ والصين ولندن وسنغافورة وزيوريخ.

وبشكل عام، يتم نقل العملة المتداولة على الصعيد المحلي والدولي مادياً من خلال شركات متخصصة بنقل النقد/الأشياء الثمينة، والتي تتمتع بسهولة الوصول إلى مجموعة واسعة من التدابير الأمنية المشددة، مثل، مراكز النقد الآمنة، وخزائن الأمانات، ومرافق معالجة وجرد النقد، وعربات تغليف آمنة ومصفّحة. وتقدم بعض هذه الشركات الكبرى أيضاً خدمة "شاملة" بالكامل تتضمن جمع ودمج وجرد الوثائق الجمركية وتخليصها وتسليمها إلى الوجهة المقصودة.

ويمكن نقل الشحنات المشروعة من النقد بين المؤسسات المالية في الدول المختلفة بالعديد من الطرق، بما في ذلك الخدمات البريدية، أو العربات المصفحة لشركة متخصصة في نقل النقد/الأشياء الثمينة أو بالشحن الجوي. إن العامل المشترك بين جميع الشحنات من هذا النوع هو أن الشخص المسؤول عن مناولة النقد يطبق بروتوكولات وإجراءات صارمة لضمان أنه، في حالة واجه تحدٍ من أحد الطرفين في المعاملة، أو طرأ حادث خطير، ستتم تغطية أي خسائر من خلال شركة التأمين، وسيتم تعويض الشركة وموظفيها إزاء الإجراءات القانونية.

في معظم هذه الحالات، ستشمل هذه الإجراءات الجرد المنفصل للنقد، وبعد ذلك، سيتم إحكام إغلاقه من خلال التغليف كاشف للتلاعب وحمايته من أي تدخل خارجي (ومن الجدير بالذكر هنا أن أي فحص للشحنة من قبل المصالح الجمركية سيكون واضحاً على الفور بفضل هذا الإجراء). وعادةً ما يكون للمطارات الدولية التي تعمل كمراكز للشحن، مخازن للشحنات ذات القيمة العالية، تتمتع بإجراءات أمنية مشددة تم وضعها للتعامل مع الشحنات ذات القيمة العالية.

تكون نسبة الأرباح التي يتضمنها هذا النشاط ضئيلة جداً. وعادةً ما يتم تداول أزواج العملات (أي العملات المتداولة إحداها مقابل الأخرى، على سبيل المثال، الدولار الأمريكي واليورو، أو الجنيه الإسترليني واليورو) في أسعار الصرف المدرجة بقائمة أسعار من أربعة منازل عشرية، وغالباً ما تشتمل الأرباح على فروق "بنقطة" واحدة أو بنقطتين (والنقطة تعادل واحد على عشرة آلاف من وحدة سعر صرف عملة)، وهذا يعني أنه يجب تداول العملات بكميات كبيرة لتصبح العملية جديرة بالاهتمام.

بما أن هناك هامش ربح صغير متضمن، فمن المهم للمؤسسات المالية الحفاظ على التكاليف المتضمنة في العملية عند أقل نسبة ممكنة. ويشمل ذلك التكاليف المتعلقة بجرد النقد وتغليفه وشحنه، ويتم تضمين هذه التكاليف في الرسوم التي تتقاضاها شركات نقل النقد/الأشياء الثمينة من المؤسسات المالية. من أجل تقليل هذه التكاليف، يتم شحن النقد بشكل عام بطريقة تجعل معالجته وجرده سهلة قدر الإمكان. ويتم رزم النقد في مجموعات من ١٠٠ ورقة نقدية لها نفس العملة والفئة، مغلق إحكامها بشريط بلاستيكي. بالإضافة إلى مجموعات من ١٠٠ ورقة نقدية يتم تجميعها بعد ذلك لتكوين مجموعات أكبر من ١٠٠٠ ورقة نقدية ويتم إحكام غلقها أيضاً بشريط بلاستيكي. يتم إغلاق هذه المجموعات بإحكام في أكياس بلاستيكية متينة، ثم يتم تأمين هذه الأكياس بختم مرقّم بشكل مميز (باستخدام التغليف الكاشف للتلاعب المشار إليه أعلاه).

على الرغم من أن شحنة النقد قد تحتوي على عملات وأوراق نقدية متعددة ذات فئات نقدية مختلفة، فسيحتوي كل كيس بشكل عام على مبلغ معين من أوراق نقدية ذات فئة لعملة واحدة (ومع ذلك، قد تحتوي بعض الشحنات على كيس فردي به "الفائض" من العملات والفئات المتعددة التي لا تكفي في حد ذاتها لتكوين كيس كامل). ولن تمنح الوثائق الجمركية القيمة الكاملة للشحنة، ولكن يجوز أن تكون هناك وثائق إضافية متوفرة من شركة الشحن، بما في ذلك قوائم الرزم التي توضح بالتفصيل العملات والفئات التي يجب وضعها بكل كيس. كما ذكر أعلاه، تمتلك شركة الشحن بوليصة تأمين تحدد الحد الأقصى لقيمة النقد الذي يمكن نقله في شحنة واحدة، وبالتالي فإن الشحنات لن تتجاوز هذه القيمة.

إن تغليف النقد وشحنه بهذه الطريقة يسهّل كثيراً عملية جرد النقد ومعالجته، كما يقلل التكاليف إلى أدنى حد ممكن. ويزيد أي نوع آخر من التغليف، مثل وضع العملات والفئات المتعددة في كيس واحد (ما عدا في الحالات المذكورة أعلاه)، أو ربط مجموعات الأوراق النقدية ذات الأحجام المختلفة بشكل غير صحيح، من تكاليف المعالجة والجرد بشكل كبير، كما يؤدي إلى رفض المستفيد الفعلي من النقد بسبب تأثير ذلك على أرباحه. وأوضحت المؤسسات المالية، التي تطوعت بهذه المعلومات لفريق المشروع، أن التغليف من هذا النوع يمكن اعتباره "مؤشراً محتملاً على أصل النقد المكتسب بصفة إجرامية".

بالإضافة إلى التدابير التي تتخذها الشركات المتخصصة في نقل النقد/الأشياء الثمينة، يتم إلزام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بموجب قوانينها المحلية، بالاستعلام الشامل عن إجراءات العناية الواجبة فيما يتعلق بجميع عملائها. عادة، سيشتمل هذا على الاستعلامات المتعلقة بنموذج أعمال العميل، سواء أكان مصدر النقد من العمليات الداخلية الخاصة به، أو كان العميل يمثل نقطة الاندماج للأعمال الأخرى الغنية بالنقد في المنطقة المحلية. إذا كان هذا هو الحال، فستمتد إجراءات العناية الواجبة إلى الحصول على معلومات إضافية، مثل تفصيل هذه النقاط المتعلقة بأصل النقد. يمكن للمؤسسة المالية أيضاً إجراء البحوث في سوق العملاء، ربما للتأكد من أن حجم النقد التي ستقوم بشرائه وتفاصيله متوافقان مع الظروف المحلية (على سبيل المثال، قد يبيع بنك يقع في موقع مكتظ بالسياح الأوروبيين المزيد من النقد باليورو في فصل الصيف).

وتعد فعالية هذا الاستعلام بإجراءات العناية الواجبة مهمة جداً لأن شدة أمن النظام ما هي إلا نفس نقاط ضعفه. على سبيل المثال، إذا كان البنك العميل قائماً بأعمال دمج النقد من الشركات الصغيرة، فمن المهم الأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة في عملية إجراءات العناية الواجبة. إذا تم تقييم علاقة أو نموذج الأعمال على أنه مرتفع المخاطر بشكل مبدئي، فقد يقرر البنك أن القيام باستعلامات إجراءات العناية الواجبة المشددة مناسب، وقد يتضمن ذلك الفهم الجيد لقاعدة بيانات عملائه.

وقد حددت الأعمال الأخيرة التي أجرتها كل من سلطات المملكة المتحدة والسلطات الهولندية أن المراقبة الجمركية على شحنات الأوراق النقدية بين البنوك (ظاهرياً) قد لا تكون دقيقة بالقدر المطلوب في كثير من الأحيان (أو، في كثير من الحالات، لا يُفرض عليها أي نوع من المراقبة على الإطلاق). نظراً لعدم وجود أسباب ظاهرية تدعو إلى الاشتباه في هذه الشحنات، فلا تخضع للفحص الروتيني (وفي بعض الحالات، لا يمكن ذلك بسبب عدم وجود السلطة اللازمة) وفي أغلب الحالات، لا يتم فحص الأوراق النقدية العابرة عبر دولة على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد أمثلة على الممارسات السيئة من قِبَل الشركات المتخصصة في نقل النقد/الأشياء الثمينة، مثل إزالة شحنات من الأوراق النقدية من المراقبة الجمركية قبل تخليصها جمركياً.

المصدر: السلطات البريطانية، على أساس الاتصال والمقابلات التي أجرتها مع الشركات الدولية العاملة في مجال تداول العملات ونقل النقد المرتبط.

١-٥-٣ مراقبة حركة النقد المشروعة – البريد:

يُعد الاتحاد البريدي العالمي، الذي تم إنشاؤه في عام ١٨٧٤م بموجب معاهدة برن، ثاني أقدم منظمة دولية في العالم. كونه يضم ١٩٢ دولة، أصبح الاتحاد البريدي العالمي المحفل الرئيسي للتعاون بين الجهات الفاعلة في القطاع البريدي. يساهم الاتحاد البريدي العالمي باعتباره منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في تحديد القواعد المنظمة لعمليات تبادل البريد الدولي.

تقدم الدول الأعضاء للمكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي اسم وعنوان المستثمر أو المستثمرين المعينين رسمياً لإدارة الخدمات البريدية. المستثمر المعين هو أي جهة حكومية كانت أو غير حكومية معينة رسمياً من قِبَل الدولة العضو لإدارة الخدمات البريدية والإيفاء بالالتزامات ذات الصلة بوثائق الاتحاد على أراضيها. وتعمل الدول الأعضاء على ضمان أن المشغلين المعينين يقبلون بعائث بريد الرسائل ويتعاملون معها ويقومون بإيصالها وتسليمها.

وتشتمل بعائث بريد الرسائل على ما يلي:

- البعائث ذات الأولوية والبعائث غير ذات الأولوية، حتى ٢ كجم.
- الرسائل والبطاقات البريدية والأوراق المطبوعة والرزم الصغيرة، حتى ٢ كجم.
- الطرود التي تصل إلى ٢٠ كجم.

ويعني هذا أن الشحنات الأخرى التي لا تعد جزءاً مما حدده الاتحاد البريدي العالمي، يجب أن تعامل على أنها بضائع، وبالتالي تطبق عليها كافة الإجراءات الخاصة بالبضائع. وينطبق ذلك أيضاً على شركات النقل بالبريد السريع الدولية. والشحنات التي تتعامل معها تلك الشركات غير "مسجلة" في التحديد أعلاه. مع ذلك، واستناداً إلى أسس قانونية أخرى، فإن نفس التحجيرات والقيود القانونية المفروضة على بريد الرسائل يمكن تطبيقها على هذه الشركات.

تحدد الاتفاقية أيضاً القيود والمحظورات العامة (مثل العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، أو المواد المخلة بالآداب أو المنافية للأخلاق، وما إلى ذلك)، والاستثناءات العامة للمحظورات وأي توسيع لنطاق الممنوعات يتم تطبيقه على أساس كل دولة على حدة.

تحدد المادة ١٨,٦ من اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي القواعد للقطع النقدية والأوراق النقدية والمواد الثمينة الأخرى، وتنص على أنه "يجب حظر إدخال: القطع النقدية أو الأوراق النقدية أو العملات الورقية أو الأوراق المالية من أي نوع التي تدفع إلى حاملها أو شيكات سفر أو مواد بلاتينية أو ذهبية أو فضية سواء أكانت مصنعة أم لا، أو أحجار كريمة أو مجوهرات أو غير ذلك من المواد الثمينة الأخرى...".

ومع ذلك، فقد استفادت بعض الدول من إمكانية منح استثناءات (مثل توسيع نطاق الممنوعات العامة) في الاتفاقية نفسها. على سبيل المثال، فيما يتعلق ببريد الرسائل، لا تقبل بعض الدول البعائث المسجلة التي تحتوي على النقد والبعائث المعادلة. كما لا تقبل دول أخرى الطرود المؤمن عليها التي تحتوي على هذه البعائث.

وتكمن النقطة الأساسية في أن قيود الاتحاد البريدي العالمي والتحجيرات التي يفرضها (وتوسيع نطاق التحجيرات الوطني) ليست ملزمة مباشرة على المشغّل المعين والأشخاص الذين يستخدمون الخدمة البريدية. يجب تطبيق جميع التحجيرات وفقاً للتشريع البريدي الوطني. وحتى عندما يكون هذا هو الحال، بصفة عامة، فليست مهمة الجمارك مراقبة هذه التحجيرات (أفادت ٨٠٪ من الدول التي ردت، أن الجمارك هي الجهة المسؤولة الرئيسية[٣٠]). وسيكون هذا الحال فقط عندما يتم تجريم انتهاك التحجيرات بالتشريع الوطني. وخلافاً لذلك، لن يعني عدم الالتزام بالتحجيرات سوى أن المرسل لم يلتزم باللوائح التي ينص عليها مشغّل البريد المعين.

أوضحت ردود بعض الدول على الاستبيان أن الاتحاد البريدي العالمي يحظر إرسال النقد عبر البريد. وبما أن هذا ليس هو الحال، قد تكون هذه الدول تشير إلى حظر منصوص عليه بتشريعاتها الوطنية (البريدية) استناداً إلى إرشادات الاتحاد البريدي العالمي. ويمكن أن يكون ثمة تفسير آخر وهو أن هذه الدول لا تدرك تماماً الوضع القانوني المتعلق بالنقد المنقول في البريد، حيث إن هذا لا ينظر إليه على أنه خطر أو شيء جدير بالاهتمام بالنسبة لها. ومع ذلك، فأحد الاستنتاجات هو أن الدول تختلف على نطاق واسع في نهجها المتعلق بمراقبة النقد المنقول عبر البريد. فتتعامل بعض الدول مع ذلك على أنه محظور بخلاف الدول الأخرى التي تتعامل معه على أنه مسموح به.

المربع ٢ – **حظر الإرسال بالبريد – فرنسا:**

تحظر فرنسا إرسال العملة والقطع النقدية والمعادن الثمينة عبر البريد بموجب المقرر رقم ٢٠١٣–٤١٧ بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٣م عن تعديل قانون الاتصالات البريدية والإلكترونية.

في هذا التشريع الذي تم سنه، أصدرت الحكومة الفرنسية مقرراً بحظر إرسال جميع أنواع العملات – القطع النقدية والنقد وكل أنواع المعادن الثمينة – والسبائك والمجوهرات عبر البريد.

المصدر: فرنسا

يجب تقديم إقرار جمركي محدد لكافة شحنات بريد الرسائل التي لها قيود قانونية مثل النقد: الإقرار CN 22 أو الإقرار CN 23. علاوة على الإقرار الجمركي، صرحت ٢٠ دولة بأنها تستخدم استمارة خاصة للإقرار بالنقد يشبه الإقرار المستخدم للركاب إلى حد ما. ويبلغ، في معظم الحالات، المستوى الحدي للإقرار ١٠٠٠٠ دولار أمريكي.

بعض الدول لديها أنظمة منفصلة للتخليص البريدي، في حين أدمجت دول أخرى وظائف التخليص البريدي مع نظم الجمارك الوطنية. ومع ذلك، فمن المألوف أنه عندما يتم تنفيذ إجراءات التخليص الجمركي آلياً في دولة واحدة، فلا تتضمن هذه الوظيفة تخليص البعائث البريدية.

[٣٠] على الأرجح، ستكون هذه النسبة أعلى من ذلك بكثير، كما هو واضح فإن بعض الدول لم تجب على السؤال الأول في القسم ٣ بشكل صحيح. على سبيل المثال، يجب أن تمتلك دولة بها نظام حظر وترخيص لنقل النقد عبر البريد جهازاً رقابياً بالتأكيد، ولكن كانت إجابة الدولة على ذلك "بلا شيء".

ويوجد اختلاف واحد على الأقل بين المراقبة الجمركية على بريد الرسائل والمراقبة الجمركية العادية والذي يجعل عملية المراقبة أكثر صعوبة. إذا ما أرادت الجمارك فتح بريد الرسائل ضمن نطاق المراقبة الجمركية، فإنها تواجه القضايا القانونية المتعلقة بسرية المراسلات (على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، يعد فتح الرسائل نوعاً من التنصت على الاتصالات ويتم التعامل معه بنفس طريقة التعامل مع التنصت على المحادثات الهاتفية، ولا يمكن أن يتم هذا دون أمر قضائي مُوقع من وزير الداخلية).

وإلى جانب هذه الإجراءات الخاصة بفتح بريد الرسائل، توجد أيضاً كمية كبيرة من بريد الرسائل يجب النظر فيها: في عام ٢٠١٣م، تم نقل ٣,٥ مليار من البعائث عن طريق النظم البريدية في جميع أنحاء العالم. وعند النظر إلى هذه المبالغ والإجراءات الجمركية المبسطة المتعلقة ببريد الرسائل، نجد أن أدوات إدارة المخاطر الحديثة ليست مفيدة للغاية.

تشير الردود على الاستبيانات إلى أن العديد من الدول (وليس كلها) لا تعير اهتماماً لظاهرة نقل النقد عبر البريد. ويبدو واضحاً أنه إذا نظرت الدول للأمر بشكل سطحي فقط، ببساطة عن طريق فحص الإقرارات الرسمية للنقد عبر البريد، في جميع الاحتمالات، فستستنتج أنه لا يوجد أي سبب لإعطاء عملية نقل النقد عبر البريد أي اهتمام حيث أنه لا يوجد الكثير لدراسته.

قدمت دولتان فقط تفاصيل فيما يتعلق بالشحنات المشروعة للنقد عبر الحدود بالبريد. أولت دولة واحدة من تلك الدول اهتماماً خاصًا بهذه المسألة خلال فترة محددة من الزمن، لتكوين رؤية واضحة عن هذه الظاهرة، وتحديد ما إذا كانت هناك أي قضايا مطروحة متعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وكشف هذا البحث أنه تم تقديم عدد قليل جدًا من الإقرارات الرسمية للاستيراد والتصدير (إقرار واحد فقط في عام ٢٠١٣م). ومع ذلك، على مدى الفترة التي أدير المشروع خلالها، كشفت المصالح الجمركية في تلك الدولة عن حالات عديدة من النقد المخبأ في البريد. وقد أدى ذلك إلى استنتاجهم أنه يتم نقل النقد عبر بعائث البريد بشكل متكرر جداً، ولكن نادراً ما يتم الإقرار به في الجمارك، بغض النظر عن ما إذا كانت عملية نقل النقد هذه قانونية أو غير قانونية. كانت أحد نتائج هذه العملية أن المصالح الجمركية في تلك الدولة، توصلت إلى أنها لا تمتلك صلاحيات قانونية كافية تمكنها من التحكم في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشحنات والبريد على نحو فعال. ونتيجة لذلك، تقوم تلك الدولة حالياً بصياغة تشريعات محددة جديدة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يخص النقد في الشحن والبريد.

ويبدو أن البحوث المذكورة أعلاه تدل على أن ظاهرة النقل عبر الحدود وبواسطة البريد للنقد العائد من الأعمال الإجرامية، قد تكون ظاهرة عالية المخاطر ومعظم الدول تدرك ذلك. ومع ذلك، فمن المهم أيضاً النظر في تجارب ألمانيا وفرنسا، فقد أجرى كل منهما نشاطات وتمارين مركزة لدراسة هذه القضية. وكانت نتيجة كل من هذه التمارين، أنه لم يتم تحديد أي نقد (لم يتم الإقرار به)، على الرغم من فحص عدد كبير جداً من الطرود السريعة والبريد.

يعتبر هذا الاختلاف الشديد بين تجارب الدول الأوروبية الثلاث المتماثلة ظاهرياً في حد ذاته أمراً ملحوظاً. إن مثل هذه الاختلافات تعني أنه قد يكون هناك عوامل إقليمية أو محلية فاعلة تؤثر على هذه الظاهرة، على سبيل المثال، في بعض الدول (ألمانيا) من المعلوم أن الشحنات البريدية والطرود الدولية خاضعة للمراقبة/الفحص المنتظم من قِبَل المصالح الجمركية والبريدية ولها صلاحية فتحها، في حين أنه في دول/مناطق أخرى فمن المعلوم أنه يلزم قرار قضائي لفتح الشحنات البريدية والطرود، أو

أنه لا يتم تنفيذ أي مراقبة منتظمة في هذا الصدد. عند أخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار، يبدو أن هناك المزيد الذي يتعين إجراؤه لفهم هذه المسألة[٣١].

١-٥-٤ تقدير قيمة حركة نقل النقد المشروعة – الأشخاص الطبيعيون:

تكشف الإجابات على الاستبيان عدم إمكانية التوصل إلى رقم دقيق يمثل مقدار النقد المشروع الذي يتم نقله في جميع أنحاء الكرة الأرضية، مقابل النقد الموجود في احتياطي الخزينة، وذلك لأن العديد من الدول لا تحتفظ بسجلات حول مقدار النقد الذي يعبر حدودها لأغراض مشروعة ظاهرياً[٣٢]. وبالمثل، لا تتحقق بعض الدول من دقة إقرارات النقد المقدمة من قبل الأشخاص الطبيعيين داخل حدودها. وفي كثير من الحالات، لا تخضع الإقرارات المقدمة لأي شكل من أشكال التدقيق التأكيدي، لذلك لا يوجد أي ضمانات بأن المبلغ الذي تم إقراره هو المبلغ المنقول.

أصدرت المفوضية الأوروبية (EC) في أغسطس ٢٠١٠م تقريراً[٣٣] لتحليل فعالية الضوابط التي يفرضها الاتحاد الأوروبي بشأن النقد، حيث اعتمد إعداد هذا التقرير على البيانات المقدمة من جميع دول الاتحاد الأوروبي باستثناء دولة واحدة. (تنص لوائح المفوضية الأوروبية على أن الأشخاص الطبيعيين عليهم الإفصاح عن النقد الذي يتجاوز ١٠٠٠٠ يورو عند دخول دول الاتحاد الأوروبي أو مغادرتها، ولا يلزم الإفصاح عن حركة نقل النقد التي تتم فيما بين دول الاتحاد.)

نص هذا التقرير على أن الأشخاص الطبيعيين الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي أو خرجوا منه أفصحوا عن مبلغ إجمالي يصل إلى ٨٠ مليار يورو تقريباً خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٧م وحتى يوليو ٢٠٠٩م. ولم تتوفر أرقام عن مبلغ النقد المنقول بين المؤسسات المالية. وفي نفس الفترة، وصل مبلغ حركة نقل النقد المكتشفة إلى ١,٦ مليار يورو، وهي حركة نقل النقد التي تمت من جانب الأشخاص الطبيعيين التي لم يتم الإفصاح عنها لسبب ما ولكن تم الكشف عنها من جانب الجمارك أو السلطات الأخرى.

ومن المرجح أن يكون المبلغ الفعلي، العائد من أنشطة إجرامية، والمنقول عبر حدود دول الاتحاد الأوروبي يتجاوز هذا الرقم بصورة كبيرة، ومع ذلك لا توجد حالياً أي تقديرات موثوقة لهذه التجارة.

١-٥-٥ تقدير قيمة حركة نقل النقد المشروعة – الشحنات والبريد:

توفر الإجابات على الاستبيان معرفة أفضل بحركة النقد المشروعة لنقله أو عبوره داخل البلاد أو خارجها. في المتوسط[٣٤]، أشارت ٦٥٪ على الأقل من الدول التي أجابت على الأسئلة ذات الصلة إلى أنها لا تعلم مقدار النقد المنقول بطريقة قانونية من وإلى بلادهم عبر الشحنات سنوياً، كما أن ٧١٪ منها لا تعلم مقدار النقل المنقول عبر البريد.

---

[٣١] بما أنه من المعروف أن الشحنات البريدية والطرود خاضعة للرقابة ويتم فتحها في ألمانيا بشكل منتظم، تعتبر السلطات الألمانية قضاياها الخاصة بالنقد الإجرامي في البريد والطرود السريعة، المعروضة في المربع ٢٢ والمربع ٢٨، على إنها استثناءات.

[٣٢] على العكس، النقد الموجود في البلاد الأجنبية يمكن توزيعه محلياً، على سبيل المثال، في الدول التي يعتمد اقتصادها على النقد والدولار.

[٣٣] تقرير اللجنة الأوروبية النهائي (٢٠١٠م).

[٣٤] متوسط عدد الدول التي أبلغت عن الاستيراد والدول التي أبلغت عن التصدير.

ويعني ذلك أن ٣٥٪ فقط من الدول التي أجابت قادرة على الكشف عن مقدار النقد المنقول بصورة قانونية من وإلى بلادهم عبر الشحنات والبريد سنوياً[٣٥]. ويتفق هذا الرقم تقريباً مع العشرين دولة التي تستخدم، بناءً على الاستبيان[٣٦]، نظام إقرار معين للنقد المنقول عبر الشحنات والبريد، ومع الثلاثين دولة تقريباً التي تقر بأن لديها قاعدة بيانات محددة (بخلاف قاعدة بيانات إقرار الجمارك العادية) تسجل تصدير الأوراق النقدية واستيرادها في الشحنات والبريد[٣٧].

ومع ذلك، ٧ دول فقط كانت قادرة على توفير معلومات حول مقدار النقد المنقول بصورة قانونية من وإلى بلادها عبر الشحنات والبريد سنوياً[٣٨]. أما بالنسبة للدول الأخرى، فلا تتوفر لديها معلومات حول مدى حركة النقل المشروع للشحنات الكبيرة من النقد عبر حدودها والمبلغ الإجمالي لحركة نقل النقد المادي التي تم إقرارها. ويمكن تبرير هذا الاستنتاج بأن النقد المنقول عن طريق الشحنات أو البريد ليس محل اهتمام جميع الدول تقريباً؛ فمعظمها لا تعير اهتماماً لهذه الظاهرة، مما يؤكد مرة أخرى على أن مبدأ نقل النقد عبر الحدود عن طريق الشحنات والبريد غير مفهوم بالشكل الكافي باستثناء لدى عدد قليل جداً من الدول.

وتؤكد على هذا الاستنتاج حقيقة أن ٣٩٪ من الدول التي أجابت على الاستبيان تشير إلى أن حركة نقل النقد المشروعة العابرة لحدودها عن طريق الشحنات والبريد لا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة أو الإقرار أو التفتيش. وحوالي ثلث الدول التي أجابت على الاستبيان لا تعرف إذا كانت حركة النقل هذه تخضع إلى أي شكل من أشكال الرقابة.

حددت الدول السبع المذكورة أعلاه مقدار النقد المشروع المنقول إليها ومن خلالها وخارجها سنوياً عن طريق الشحنات والبريد[٣٩]. والأرقام الخاصة بنقل النقد عن طريق الشحنات لعام ٢٠١٣م هي:

- تراوح النقد الوارد بين ٢٦ مليون دولار أمريكي و١٠٨ مليار دولار أمريكي.
- تراوح النقد الصادر بين ٨ مليون دولار أمريكي و٢٩٦ مليار دولار أمريكي.
- تراوح النقد العابر بين ٣ مليون دولار أمريكي و ٣,٤ مليار دولار أمريكي.[٤٠]

[٣٥] تمثل هذه الأرقام النقد الذي تم إقراره عند الجمارك (عن طريق إقرار الجمارك أو إقرار نقد محدد). وبما أن معظم هذا النقد لم يتم فحصه على غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فالدول لا تعرف رسمياً إذا كان هذا النقد قانوني.

[٣٦] عندما طُلِبت معلومات إضافية من بعض هذه الدول، وجد فريق المشروع أن ليس كل هذه الدول لديها، من الناحية القانونية أو العملية، نظام إقرار محدد للنقد المنقول عبر البريد أو الشحنات.

[٣٧] راجع المزيد من التفاصيل في وصف الفقرة ١,٦.

[٣٨] أبلغت ٢١ دولة أخرى رقمياً و/أو نصياً عن مدى نقل النقد قانونياً منها ومن خلالها وإليها عبر الشحنات والبريد والمسافرين. في الواقع، أبلغت تلك الدول عن الأرقام الإجمالية بدون التفرقة بين الثلاثة (البريد، الشحنات، المسافرين). ويمكن الاستنتاج أنه في كافة الحالات تقريباً، هذا الرقم الإجمالي متعلق فقط بالمسافرين.

[٣٩] من الجدير بالذكر أنه وبما أن ٤ من الدول السبعة تلك ليس لديها إقرار محدد للنقد المنقول بالشحنات والبريد، فلن يكون لديها قاعدة بيانات محددة لتلك البيانات. ويمكن استنتاج أن الأرقام المقدمة تستند إلى قاعدة بيانات إقرارات الجمارك الوطنية.

[٤٠] قدمت دولتان فقط أرقاماً حول النقل العابر. فمن الصعب إيجاد أي أرقام متعلقة بالنقل العابر؛ نظراً لأنه في حالات النقل العابر، قد يكون ملخص وصف البضائع كافياً، مما يجعل من الصعب تقييم نوع البضائع.

في هذه الدول السبع، يصل النقد المشروع الذي يعبر الحدود من خلال الشحنات إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً. ونستنبط من ذلك، أن عدة تريليونات نقدية من الدولارات الأمريكية يتم نقلها عبر حدود دول العالم.

وتؤدي التفاصيل المقدمة من بعض الدول السبع إلى استنتاج أنه في المتوسط يصل مبلغ النقد المنقول في الشحنات إلى ٣ مليون يورو، يتراوح بين ١٠٠٠٠٠ و١٥٠ مليون يورو في كل نقلة. وبطبيعة الحال، يمكن أن تحتوي الحاوية، حتى الصغيرة منها، على مبالغ نقدية أكبر بكثير مما يمكن للشخص المسافر حمله. وبالمقارنة مع المبالغ المنقولة عبر الحدود بواسطة المسافرين، فإن المبالغ المنقولة كل مرة أكبر بكثير في الشحنات.

تشير الإجابات على الاستبيان بوجه عام إلى أن أغلب الدول، باستثناءات قليلة واضحة، لا تعير اهتماماً كبيراً إلى ظاهرة نقل النقد عبر الشحنات والبريد. واستناداً إلى البحث العالمي الذي تم إجراؤه في السنوات الأخيرة (راجع الفقرة ١-٩) فإن التخمين المدروس لمبالغ النقد التي يتم نقلها عبر الحدود عن طريق الشحنات والبريد يمكن أن يصل إلى عدة تريليونات من الدولارات الأمريكية سنوياً حول العالم. وتزيد مبالغ النقد المنقول في كل مرة عن طريق الشحنات عن تلك المنقولة عن طريق المسافرين بشكل لا يقارن (ويبدو الأمر كذلك أيضاً في نقل النقد عن طريق البريد). وتُعد النقلات الفردية لمبالغ تصل إلى ١٥٠ مليون دولار أمريكي عن طريق الشحن أمراً معتاداً. ويتم نقل النقد عبر الحدود عن طريق البريد بمقدار غير معروف في الغالب، إلا أن تجارب إحدى الدول تشير إلى احتمال تعرضها لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١-٦ استخدام النقد في الأعمال الإجرامية:

تستمر الأسواق الإجرامية في تحقيق مبالغ كبيرة من النقد بما يتعدى سلسلة التوريد للبضائع الجنائية أو تكون المادة الخام التي يحتاج المجرمون وغاسلو الأموال إلى معالجتها.

يحتاج المجرمون في كثير من الأحيان إلى استخدام جزء كبير من النقد الذي حصلوا عليه لسداد ثمن البضائع غير المشروعة التي قاموا ببيعها أو لشراء مزيد من الشحنات أو لسداد النفقات المختلفة المتكبدة من نقل البضائع إلى الأماكن المطلوبة. وبالرغم من مزايا ومساوئ التعامل بالنقد (المفصَّلة مسبقًا في هذا التقرير)، للجماعات الإجرامية، إلا أنه لا توجد خيارات كثيرة. فلا يزال الاقتصاد الإجرامي قائماً على النقد[٤١] إلى حد كبير للغاية. وذلك يعني أن المجرمين الذين يبيعون بعض أنواع المنتجات غير المشروعة غالباً ما يتم الدفع لهم نقداً، سواء رغبوا في ذلك أم لا. كلما زاد نجاح المجرمين وكلما زادت السلع التي يبيعوها، كلما زاد النقد الناتج عن عملياتهم. ويمكن أن يسبب ذلك للمجرمين مشكلات كبيرة فيما يتعلق باستخدام عائداتهم وتخزينها والتخلص منها/أو التصرف بها. وبالرغم من هذه المشكلات، إلا أنه من الملاحظ أن النقد يمنحهم بعض الفوائد الكبيرة.

غالباً ما يقال أن الفائدة الأساسية للنقد **هي أنه مجهول المصدر ولا يترك أي أثر يمكن اقتفاؤه** بإجراءات التدقيق ومراجعة الحسابات. وغالباً ما يُعد إخفاء مصدر النقد أحد الأسباب الرئيسية لاستخدامه في الاقتصاد الإجرامي، وليس هناك شك أن هذا هو الحال إلى حد ما. ويمكن أن يكون إثبات مصدر مبالغ النقد الصغيرة أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة للقائمين على إنفاذ القانون. فعلى سبيل المثال، حتى يصبح بيع كميات التجار من العقاقير المحظورة أصعب في التحديد والإثبات إذا تم السداد نقداً. فقد

[٤١] تم استنتاج ذلك في العديد من الدراسات، مثل تقرير عام ٢٠١٥ لمكتب الشرطة الأوروبية *لماذا لا يزال النقد الطريقة الأكثر شيوعاً. يعد هذا التقرير تقريراً إستراتيجياً حول استخدام النقد من قبل الجماعات الإجرامية كأداة لتسهيل غسل الأموال."*

يتمكن التاجر من إعطاء تفسير مقبول (أو على الأقل قابل للإثبات) بشأن رزمة النقد الموجودة في محفظته. وفي الواقع، لا يكون النقد مجهول المصدر فعلاً إلا عندما يكون بمبالغ صغيرة. وعند مواجهة المجرمين يمكنهم تبرير وجود كميات صغيرة أو متوسطة من النقد بحوزتهم. إلا أن حيازة مبالغ كبيرة من النقد أو نقلها بدون توضيح مصدرها أو الغرض منها يُعد أمراً بالغ الصعوبة على المجرمين والجماعات الإجرامية.

وبمجرد تجاوز المبلغ النقدي لتلك الحدود، يكون هناك توقع عام أن الشخص الحائز لهذا المبلغ يمكنه أن يقدم تفسيراً له إذا طلب منه ذلك. حتى في الاقتصاد القائم على النقد، إذا تم إجراء معاملة كبيرة الحجم، فستوجد بوجه عام بعض السجلات بشأنها في مكان ما، كقبول أو إدخال بعض المعاملات في دفاتر المحاسبات أو وجود فعلي لبضائع مشتراة أو إثبات عملية سحب من بنك وما إلى ذلك. ولذلك، فمع عدم قدرة المجرم على التبرير الدقيق لوجود المبلغ النقدي الكبير بحوزته، يمكن أن تُعد حقيقة أن هذا المبلغ مجهول المصدر عائقاً أكثر من كونها ميزة.

يعتبر غياب التوضيح المشروع عقبة كبيرة عند محاولة إدخال الأموال إلى أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى. وبفضل توصيات مجموعة العمل المالي، وتحديداً التوصيات ١٠ و١١ و٢٠ الخاصة بالعناية الواجبة للعميل والإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة، تقوم معظم المؤسسات المالية حول العالم الآن بالاستعلام عن مصدر أي مبلغ نقدي كبير يحاول شخص ما إيداعه في حساب مصرفي. وعليه، يسعى المجرمون إلى تجنب مثل هذه المشكلات عن طريق الاحتفاظ بالنقد الناتج عن عملياتهم، وإذا كان هذا النقد مطلوباً في مكان آخر، يمكنهم ببساطة نقل النقد مادياً عبر الحدود الدولية.[٤٢]

ومع تزايد تشديد إجراءات مكافحة غسل الأموال تدريجياً حول العالم، سيواجه المجرمون صعوبات متزايدة عند محاولة إدخال النقد الخاص بهم في أنظمة مالية مشروعة. وبالتالي، فمن المرجح أن تتزايد ظاهرة غسل الأموال عبر النقل المادي للنقود تدريجياً.

تتم تغطية طريقة نقل النقد المحقق من الأعمال الإجرامية بصورة أكثر تفصيلاً فيما يلي في هذا التقرير، ولكن استناداً إلى الاستبيانات وأمثلة القضايا المقدمة، فإن أكثر الأساليب انتشاراً هي ما يلي:

- **بواسطة ناقل النقد:** في سياق هذا التقرير، يكون ناقل النقد شخصاً يتم تجنيده من جانب منظمة إجرامية لنقل النقد العائد من الأعمال الإجرامية عبر الحدود الدولية بحوزته شخصيًا. وقد يقوم ناقل النقد بإخفاء النقد داخل ملابسه، أو على جسمه (على سبيل المثال في حزام مال أو ما يشابه ذلك)، أو في حقيبته (إما داخل أمتعته الشخصية أو داخل هيكل الحقيبة نفسها) أو حتى إخفائه داخلياً. وبإمكان ناقلي النقد استخدام وسائل النقل الجوية أو البحرية أو السكك الحديدية لعبور الحدود الدولية.

- **عن طريق إخفاءه داخل وسيلة المواصلات:** يشير ذلك إلى النقد المخبأ داخل هيكل وسيلة المواصلات بدلاً من إخفائه بأي طريقة من طرق الشحن. ويمكن أن تشمل وسائل المواصلات السيارات أو الشاحنات أو القوارب البحرية بدايةً من زوارق التنزه الصغيرة إلى البواخر الكبيرة مثل سفن الحاويات والعبّارات. في هذه الحالات، قد يكون الشخص المسؤول عن المركبة على علم بالنقد المخبأ ومتواطئ في محاولة التهريب. وفي المقابل، قد لا يعلم سائق المركبة بالفعل بوجود

[٤٢] المصدر: استناداً إلى بحث قامت به سلطات المملكة المتحدة.

نقد مخفي داخل المركبة التي يقودها. وبالمثل، قد يقوم بعض أفراد طاقم السفينة بإخفاء النقد في فراغ ما على متن السفينة بدون علم الربان أو بقية أفراد طاقم السفينة.

- **في حاويات أو أشكال أخرى من الشحنات:** يتسم النقد بثقل الوزن وكبر الحيّز الذي يشغله، وهناك حد أقصى للمبلغ الذي يستطيع ناقل النقد حمله، إما بحوزته شخصياً أو في هيكل حقيبته. وبالمثل، يمكن أن يمثل الحيز المادي للنقد تقييداً للمبلغ الذي يمكن إخفاؤه في الفراغات بهيكل المركبات أو وسائل المواصلات الأخرى. إذا أرادت أي منظمة إجرامية نقل مبالغ كبيرة جداً من النقد، فعادةً ما يكون الخيار الوحيد أمامها هو إخفاؤه في شحنات يمكن أن توضع في حاويات وما إلى ذلك مما يتم نقله عبر الحدود.

- **إخفاؤه في البريد أو الطرود البريدية:** أبلغت بعض الدول عن أمثلة معقدة لعمليات إخفاء النقد داخل البضائع المرسلة عبر خدمات البريد العادي أو الطرود البريدية. وبالرغم من أن عمليات الإخفاء هذه عادةً ما تكون أصغر من عمليات الإخفاء داخل المركبات أو بحوزة الشخص ناقل النقد، إلا أن استخدام فئات كبيرة من الأوراق النقدية يمكن أن يؤدي إلى ضبط هذه المبالغ الكبيرة.

- **إخفاؤه "على مرأى من الجميع":** أثبتت الأبحاث التي تم إجراؤها في إطار جمع المعلومات لهذه الدراسة، وكذلك من جانب سلطات الجمارك للدول المشاركة، أن بعض الجماعات الإجرامية تمكنت من تهريب كميات كبيرة من النقد العائد من الأعمال الإجرامية داخل الأنظمة المستخدمة من جانب المؤسسات المالية المشروعة لنقل النقد المخصص للاستخدام في الأنظمة المالية، وذلك عن طريق استغلال المتطلبات المحدودة للمعلومات الخاصة بنقل النقد في إقرارات الجمارك أو عن طريق تزوير تلك الوثائق المطلوبة. ويعتبر مدى هذا الاستغلال الإجرامي غير معروف حالياً.

١-٧ حالة المشكلة:

في أبريل ٢٠٠٤م، قام فريق المشروع بتوزيع استبيان على أعضاء مجموعة العمل المالي ومجموعات العمل المالي الإقليمية، حيث تطلب الاستبيان من الدول المجيبة تقييم ما إذا كانت ظاهرة غسل الأموال عن طريق النقل المادي للنقد في حالة تزايد أو ثبات أو تراجع أو تقلّب، وما الذي جعلهم يعتقدون ذلك.

قيّمت ثلثي الدول المجيبة تهريب النقد باعتباره من المخاطر الجسيمة، وأقر نصف هذا العدد أن تلك المشكلة في حالة تزايد. إلا أن الثلث الباقي من الدول المجيبة لم تتمكن من تقييم حجم المشكلة لديها.

صرّحت دولة واحدة أن الظاهرة تشهد تراجعاً نتيجة الضوابط المحسنة لمراقبة الحدود والتي يعتقد أنها جعلت من الصعب أكثر على المجرمين نقل النقد عبر حدود الدول دون اكتشافه، مما أدى إلى الانخفاض المستمر في قيمة مبلغ النقد المضبوط.

وقد أعطت الدول التي قالت أن المشكلة متزايدة أسباباً مختلفة لإجاباتها، تضمنت:

- **زيادة صرامة الرقابة المصرفية:** مع زيادة فعالية إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيقها بشكل أفضل، أصبح من الصعب على المجرمين إدخال النقد إلى القطاع المالي، ولا سبيل أمامهم بدلاً من ذلك إلا نقله ماديا عبر الحدود. وكان هذا السبب الأكثر شيوعاً بين الأسباب المذكورة.

- **زيادة النشاط الإجرامي:** تعتقد بعض الدول أن مستوى جرائم الثراء لديها (أو دولة مجاورة) ارتفع، مما أدى إلى زيادة في معدلات النقد العائد من الأعمال الإجرامية.

- **ضعف ضوابط مراقبة الحدود أو نقص الموارد أو الرغبة في تطبيق ضوابط مراقبة الحدود بصورة فعالة:** تؤمن بعض الدول أن بعض الجماعات الإجرامية تعلم أن ضوابط مراقبة الحدود غير فعّالة في بعض المناطق، وتستغل تلك الجماعات نقاط الضعف هذه لنقل النقد مع انخفاض نسبة خطر الاكتشاف.

- **عدم الاستقرار السياسي و/أو الاقتصادي:** في الدول التي يتعطل بها النظام المالي العادي بسبب صراع أو عدم استقرار شديد، يسعى جميع الأشخاص، بما في ذلك الأشخاص الذين يعملون بالأنشطة الإجرامية، إلى نقل الأصول الخاصة بهم إلى مكان أكثر أماناً.

على العكس، أوضحت بعض الدول أن ملاحظتها حول تزايد المشكلة مستندة إلى النتائج المتعلقة بزيادة صرامة ضوابط مراقبة الحدود لديها إلى جانب تحسين قدراتها على الاكتشاف. ويطرح ذلك السؤال بشأن ما إذا كانت مشكلة نقل النقد عبر الحدود في تزايد فعلي، أو أن الدول المعنية أصبحت أفضل في اكتشاف ذلك.

١-٨ الجرائم الأصلية المُدرّة لعائدات نقدية:

يتضح من الاستبيانات المجاب عنها وأمثلة الحالات التي جرى استلامها أثناء مرحلة جمع المعلومات في هذا المشروع أن النقد المحقق من الأعمال الإجرامية المنقول مادياً عبر الحدود الدولية يرجع مصدره إلى نطاق واسع من الجرائم الأصلية. تناول أحد أسئلة الاستبيان هذا الموضوع تحديداً، وقدم ١٢ خياراً لأنواع هذه الجرائم، بالإضافة إلى خيار "أخرى" وطلب لتقديم تفاصيل حول أي جرائم غير مذكورة في السؤال. تطلب السؤال أيضاً أن تقوم الدول بالتمييز بين النقد المهرب إلى داخل نطاق الدولة وخارجها.

تم تحديد جميع الجرائم الأصلية المقترحة من جانب ست دول على الأقل من الدول المجيبة على الاستبيان. وكانت الإجابات كما يلي:

الرسم البياني ٤: **الجرائم الأصلية المُدرة لعائدات نقدية**

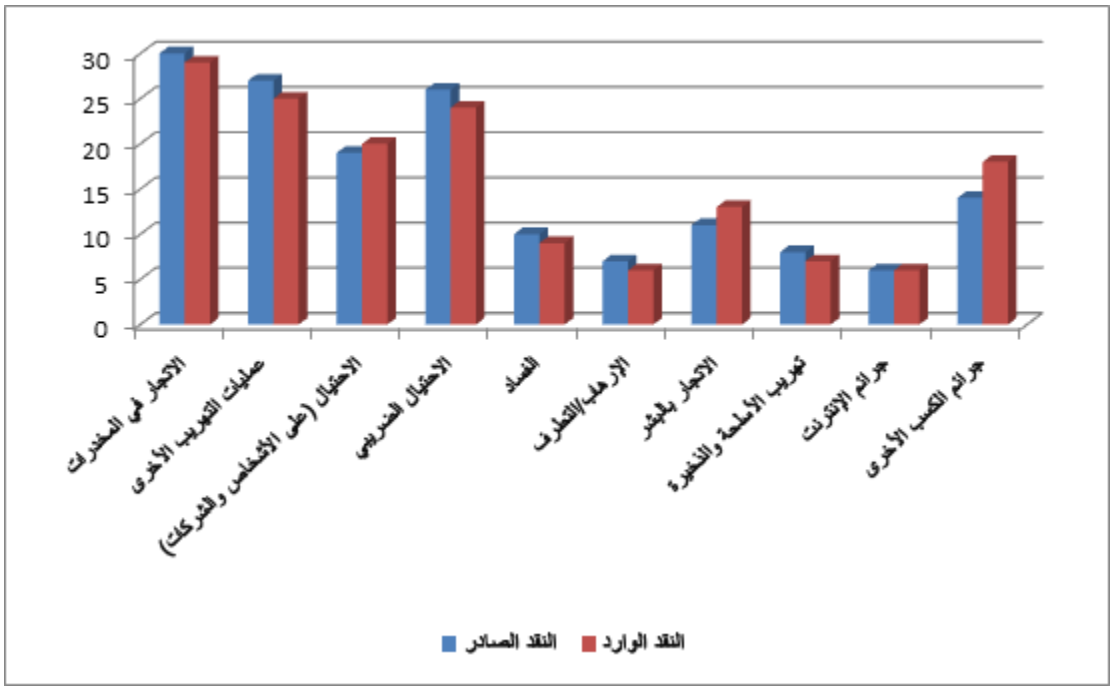

توضح الإجابات أن الجرائم الأصلية الأكثر انتشاراً هي الاتجار في المخدرات، بالرغم من أن تهريب البضائع الأخرى (مثل الكحول والتبغ وما إلى ذلك) والاحتيال الضريبي من الجرائم المتكررة. كما يوضح الرسم البياني أعلاه أيضاً وجود علاقة قوية بين الأسباب وراء حركة نقل النقد داخل الدول والأسباب المرتبطة بحركة نقل النقد في الاتجاه المعاكس. وبالرغم من ذلك، فهذا لا يعني بالضرورة أن النقد يتبع دائماً المسار العكسي للبضائع غير المشروعة.

تشير تحليلات الإجابات على الاستبيان إلى عدم وجود جرائم أصلية يشيع اقترانها بأسلوب واحد من أساليب تهريب النقد أكثر من غيره. ويتأثر الأسلوب الذي يتم اختياره لنقل النقد بالاستخدام المقصود للأموال والوجهة المطلوب نقل النقد إليها أكثر من تأثره بطبيعة الجريمة نفسها. يتم توضيح هذه القضية بتفاصيل أكثر في القسم ٢ من هذا التقرير.

عوامل أخرى تؤثر في نقل النقد عبر الحدود:

يطلب نفس السؤال بالاستبيان من الدول تحديد إمكانية ربط حركة نقل النقد بعوامل أخرى غير الجرائم الأصلية. وتتضح الإجابات من الرسم البياني التالي.

الرسم البياني **٥: عوامل أخرى ترتبط بحركة نقل النقد**

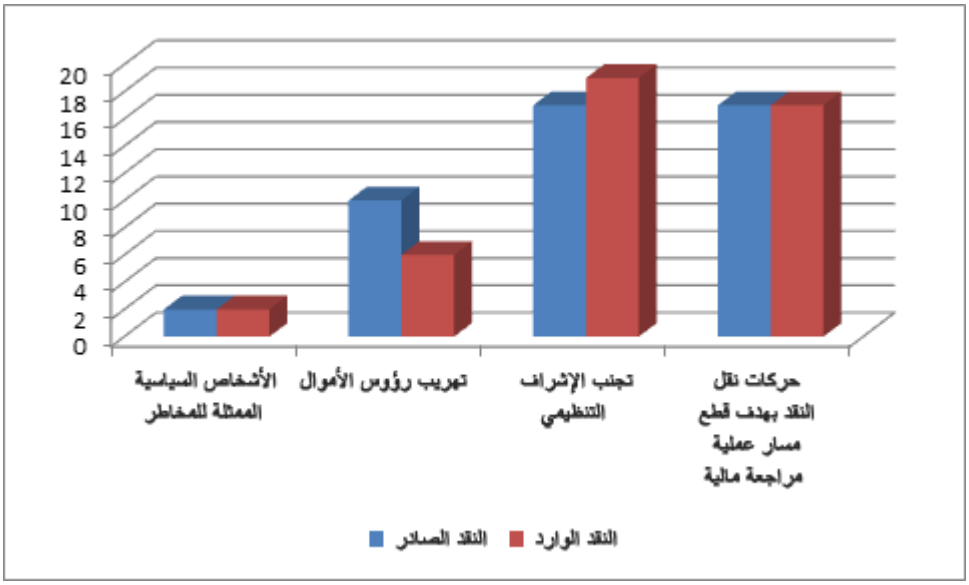

كما هو موضح، تم اختيار كافة الخيارات المتوفرة وتعتبر الرغبة في تجنب سلطات الرقابة والإشراف لدولة ما والرغبة في قطع مسار المراجعة المالية من العوامل الرئيسية. ومجدداً، توجد علاقة قوية بين الأسباب وراء حركة نقل النقد داخل الدول والأسباب المرتبطة بحركة نقل النقد في الاتجاه المعاكس. يعتبر الاستثناء الوحيد لذلك هو تهريب رأس المال، والسبب في ذلك هو وجود دول كثيرة تقوم بالإبلاغ عن ذلك كظاهرة مرتبطة بظاهرة خروج النقد من دولتهم أكثر من دخوله. سيتم تغطية هذه القضايا بتفاصيل أكثر في القسم التالي.

١-٩ تقدير قيمة عمليات النقل عبر الحدود للنقد المحقق من الأعمال الإجرامية:

يعد احتساب حجم شيء مستهدف بحكم طبيعته أن يكون مخفياً أمراً صعباً للغاية، إلى جانب عدم توفر أرقام موثوقة عن الأموال المغسولة على مستوى العالم كل عام. وقد قدر صندوق النقد الدولي في ١٩٩٨م أن الرقم يتراوح بين ٢% و٥% من إجمالي الناتج المحلي، ولكنه لم يحاول تقسيم هذا المبلغ إلى الأموال المغسولة من خلال النقل المادي للنقد والأموال المغسولة بطرق أخرى.

قدر "جون واكر" John Walker في عام ١٩٩٩م هذا الرقم بقيمة تتجاوز ٢,٨ تريليون دولار أمريكي[٤٣] وفي عام ٢٠٠٥م قدر "بيكر" Baker قيمة النقد المحقق من الأعمال غير مشروعة المنقول عبر الحدود الدولية بأكثر من ١,١ تريليون دولار أمريكي على الصعيد العالمي.[٤٤] أما في عام ٢٠٠٩م، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) باحتساب إلى أي مدى وصلت العائدات الإجرامية، من تحليل إحصائي لنتائج دراسات متعددة، وكانت حوالي ٢,١ تريليون دولار أمريكي[٤٥]،

[٤٣] بيكر ريموند (٢٠٠٥)

[٤٤] بيكر ريموند (٢٠٠٥)

[٤٥] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (٢٠١١).

وباستخدام ذلك الرقم، تم تقييم تدفقات الأموال ذات الصلة بأنشطة الجرائم المنظمة العالمية بحوالي ٠,٨٧ تريليون دولار أمريكي (أي ٨٧٠ مليار دولار أمريكي) في نفس العام.

من أجل محاولة الوصول إلى فهم حجم المشكلة إلى حدٍ ما، تضمن الاستبيان طلباً من الدول المجيبة أن تقدم التفاصيل حول عدد عمليات اكتشاف النقد المتعلق بغسل الأموال التي قامت بها خلال الثلاث سنوات السابقة وإجمالي المبالغ التي تم اكتشافها. أجابت نسبة ٦٠% من إجمالي الدول المجيبة على الاستبيان على هذا السؤال، ولم تقدم كل الدول رقماً يدل على عدد هذه الحالات والمبالغ.

عند تحويل الأرقام المقدمة من خلال الدول المجيبة على الاستبيان إلى الدولار الأمريكي، وهي أكثر من ٣١٠٠٠ حالة اكتشاف متعلقة بغسل الأموال، بما يمثل أكثر من ٩٠٠ مليون دولار أمريكي في ثلاث سنوات، كان المبلغ الناتج بما يعادل الحد الأدنى (على أقصى تقدير حوالي) ٣٠٠ مليون دولار أمريكي يتم اكتشافها في جميع أنحاء العالم سنوياً[٤٦].

توضح الدراسات التي أجريت من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أنه لا يتم حصر إلا نسبة مئوية صغيرة جداً من إجمالي النقد المهرب سنوياً. وعليه، فمن المنطقي أن يكون إجمالي المبلغ النقدي المنقول مادياً لأغراض غسل الأموال دولياً في حدود مئات المليارات من الدولارات، وتلك نسبة ذات أهمية يمكن مقارنتها بشكل عام مع الدراسات الأكاديمية المشار إليها أعلاه.

من الواضح أن الأرقام المذكورة أعلاه ما هي إلا إشارات عن المبالغ المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة الدولية؛ وبالرغم من ذلك، فإنها تشير إلى مدى كبر حجم المشكلة.

[٤٦] في عام ٢٠١٢م، أجرت المملكة المتحدة تقييماً يفيد بأنه تم بيع أكثر من ٥٠٠ مليون يورو بأوراق مالية بقيمة كبيرة عن طريق شركات الخدمات المالية لصرف العملات بالمملكة المتحدة في فترة اثني عشر شهراً، وأن الأغلبية العظمى تم شراؤها بواسطة مجرمين ليستخدموها بهدف تقليل حجم النقد لأغراض التهريب. في نفس الفترة، تم اعتراض أقل من ١٪ من هذا الرقم عند تصديره للخارج بموانئ المملكة المتحدة.

٢- لماذا يلجأ المجرمون إلى نقل النقد

٢-١ الدوافع وعوامل الدفع والجذب التي تؤثر على نقل النقد عبر الحدود:

يقوم الأفراد بنقل النقد عبر الحدود لأسباب عديدة، يمكن أن تكون تلك الأسباب مشروعة أو غير مشروعة. ويهدف هذا القسم إلى اكتشاف تفاصيل أكثر حول سبب تحريك النقد لأغراض إجرامية.

عند التفكير في الأسباب وراء اتجاه المجرمين إلى غسل الأموال عن طريق نقلها مادياً عبر الحدود، فمن من الضروري التفكير في الأهداف الرئيسية للمجرم للقيام بذلك في المقام الأول. بشكل عام، يمكن تلخيص تلك الأهداف في جمع الأموال ونقلها وتخزينها واستخدامها[٤٧]، وذلك فقط بعد تحديد الهدف أو الأهداف الرئيسية ("لماذا") التي سيقوم المجرم من أجله/ أجلها الوصول إلى الطرق المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف ("كيف" وما يساويه في الأهمية "أين"). ستتم مناقشة هذه الأهداف بتفصيل أكثر فيما يلي.

توجد العديد من العوامل التي يمكن الإشارة إليها كعوامل "دفع" أو عوامل "جذب"، والتي تؤثر في أسباب نقل النقد العائد من الأعمال الإجرامية من دولة إلى أخرى، والتي ترتبط بشكل وثيق بحاجة المجرم إلى جمع عائدات الأنشطة الإجرامية ونقلها وتخزينها و/أو استخدامها. يتم توضيح تلك العوامل في الرسم البياني الموجود أدناه.

[٤٧] يعد "الجمع والنقل والتخزين والاستخدام" توضيحاً توصلت إليه جهات إنفاذ القانون بالمملكة المتحدة لوصف العمليات في عدد من الجرائم المالية، بما في ذلك تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

الرسم البياني ١: **تأثير اتخاذ القرارات الإجرامية على الغرض وطرق نقل النقد**

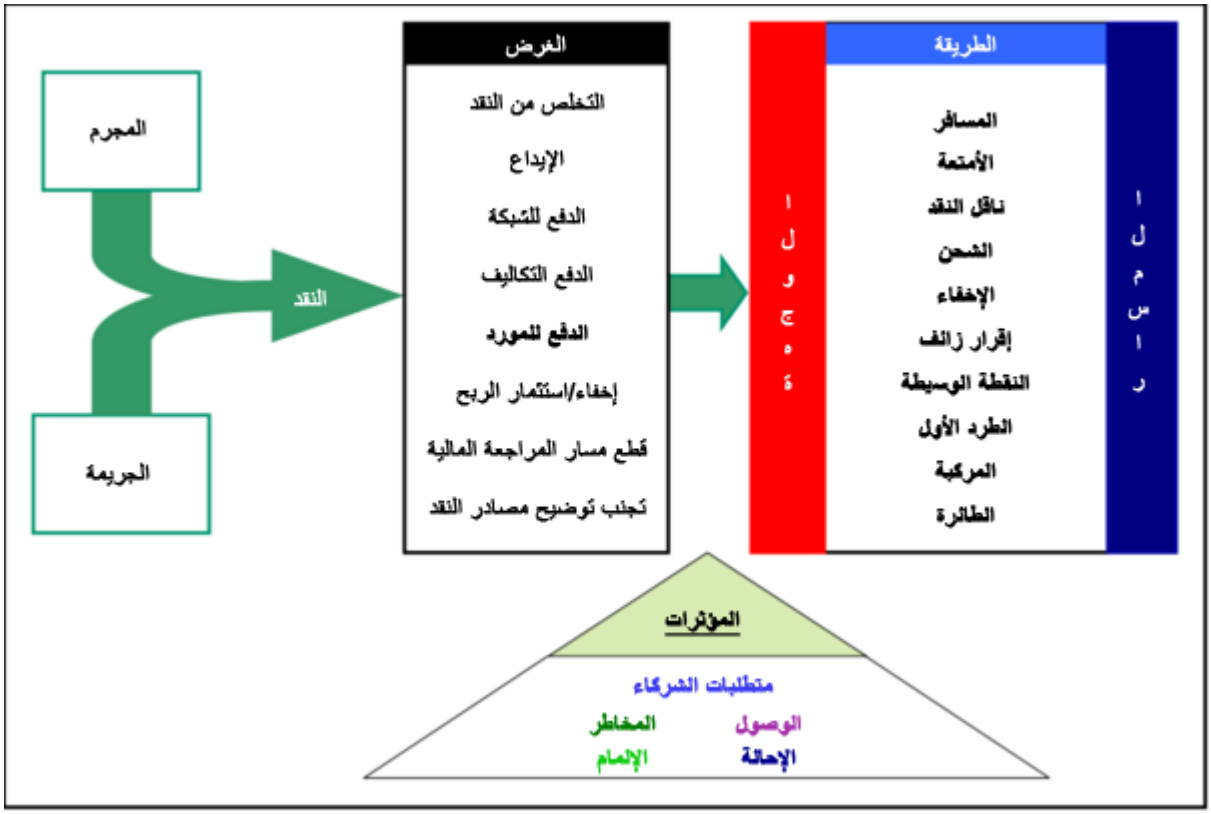

المصدر: سلطات المملكة المتحدة

تبدأ العملية في الجزء الأيسر من الرسم البياني، مع ارتكاب المجرم للجريمة التي تدرّ النقد. يجب أن يقرر المجرم حينها ما الذي يرغب في القيام به بذلك النقد (يدفع تكاليفه، يدفع لمورِّده، يستثمر الأرباح، وما إلى ذلك) – وتكون تلك هي المرحلة التالية في السلسلة: "الغرض".

تتضح "الوجهة" فقط عندما يقرر المجرم غرضه؛ حيث يحدد الغرض الوجهة. وتكون الخطوة التالية هي تحديد كيفية توصيل النقد إلى الوجهة؛ وستقودك تلك الخطوة إلى القرار التالي: "الطريقة"، (ناقل النقد، إخفاء النقد في مركبة، استخدام الشحن، وما إلى ذلك)، ويقترن اختيار "المسار" الذي تم اختياره بشكل وثيق بالطريقة والوجهة.

تؤثر أيضاً العوامل الأخرى على جميع مراحل عملية اتخاذ القرارات – يتم إظهار تلك العوامل في أسفل الرسم البياني أعلاه. وتشمل: مخاطر اختيار مسار ووجهة دون الأخرى، توفر (أو إمكانية الوصول إلى) طريقة محددة (مركبة مناسبة على سبيل المثال)، والإلمام بنظام نجح العمل به من قبل.

أثناء العملية، سيتبع النقد مساراً يعتمد على قرارات اتخذها المجرم؛ ومع ذلك، يتم إدخال النقد مرة أخرى إلى النظام المالي المشروع ويكون تمت "إعادة تدويره". يوضح الرسم البياني الموجود أدناه ما يمكن أن يطلق عليه "دورة النقد".

الرسم البياني ٢: "**دورة" النقد**

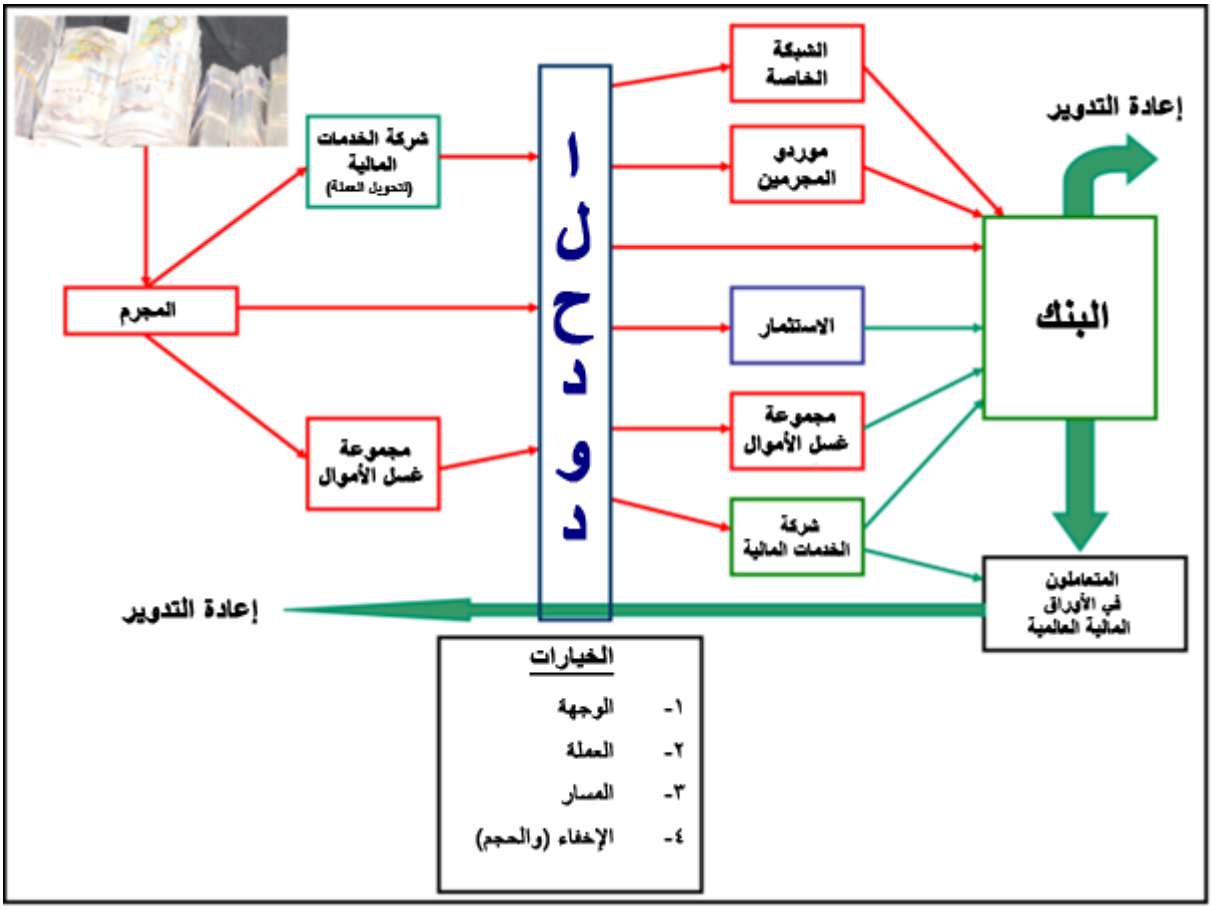

المصدر – سلطات المملكة المتحدة

بدايةً من الجزء الأيسر، يمكن أن يأخذ المجرم النقد إلى إحدى شركات الخدمات المالية لتحويل النقد إلى عملة أخرى؛ يمكنه الاستعانة بخدمات شبكة خبيرة في غسل الأموال، أو يمكنه استخدام موارده الخاصة لنقل النقد عبر الحدود. وتعتمد تلك الاختيارات على عوامل أخرى مثل الوجهة المختارة، وعملة النقد المطلوبة في الوجهة النهائية، والمسار الذي تم اختياره (وإذا كان إخفاء النقد أمراً ضرورياً).

بمجرد وصول النقد إلى الدول المستلمة، يمكن استخدام النقد لأغراض عديدة – لدفع تكاليف الشبكة الخاصة بالمجرم، أو للدفع مقابل توريد المزيد من البضائع غير المشروعة، أو للاستثمار في الأصول وما إلى ذلك. ويمكن أيضاً تمرير هذا النقد إلى شركة خدمات مالية أو إلى بنك وذلك كجزء من عملية تشتيت مسار عملية المراجعة المالية. في مرحلة ما، في الغالب بعد فترة كبيرة من الوقت، يدخل النقد مرة أخرى إلى النظام المالي العادي، وليس بالضرورة أن يكون ذلك نتيجة أي إجراء تم من جانب الجماعة الإجرامية. وفي هذه المرحلة، سيقوم البنك بإعادة تدوير النقد ليستخدمه داخل أنظمته الخاصة – على سبيل المثال، لأغراض تعبئة ماكينات الصراف الآلي – أو سيتم الاتجار بهذا النقد في أسواق العملات العالمية.

غالباً ما تختلف عوامل الدفع والجذب التي تؤثر على المنظمات الإجرامية عن العوامل التي يتم تطبيقها على التحريك الشرعي للأموال المكتسبة بطريقة واضحة، ويمكن بالتالي أن تساعد في تقديم تفاصيل حول المؤشرات التي تستخدم لتعريف حركة نقل النقد المحقق من أعمال إجرامية. وبصفة عامة، تعد الدوافع الرئيسية لتحريك النقد لأغراض مشروعة هي كفاءة الأعمال التجارية واعتبارات التكلفة، بالإضافة إلى عدم التوازن في توريد وطلب النقد (على سبيل المثال، المعاملات السياحية والمعاملات الخاصة بالأعمال التجارية، خاصة في الدول ذات الاقتصاد القائم على النقد). وتسعى جميع الأعمال التجارية لتقليل النفقات العامة ولا يختلف القطاع المالي في هذا الشأن. كما تسعى الأعمال التجارية المشروعة إلى الالتزام بالقواعد المحلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (لأسباب ليس أقلها أن عدم القيام بذلك قد يؤدي إلى فرض غرامات كبيرة وملاحقات جنائية وإدانات عامة، وكل ذلك ليس من مصلحة القائمين على تلك الأعمال التجارية).

نظراً لرغبة المؤسسات المالية في الحفاظ على سمعتها، فمن المستبعد جداً أن تتورط أي مؤسسة مالية متطورة أو أي أعمال تجارية ضمن القطاعات المنظمة في أي ممارسات قد تؤثر على "محصلتها النهائية" (على الأقل، إذا اعتقدت أن تكون هناك مخاطرة بهذا النوع من الأنشطة ويمكن اكتشافها). فإذا كان الأمر كذلك، فمن المستبعد أن يفضل بنك، على سبيل المثال، أن ينقل نقداً من دولة ذات درجة عالية من الرقابة التنظيمية إلى دولة ضوابطها أقل صرامة بدون أي سبب سوى إيداعها في البنك، أو حتى نقل النقد لأي مكان بدون غرض تجاري واضح، وكما ذكر سابقاً أن النقد ثقيل وضخم ومن المكلف جداً معالجته ونقله (شحنه) وتخزينه بأمان.

في المقابل، تشير الدراسات التي أجريت من قبل جهات إنفاذ القانون في المملكة المتحدة وأماكن أخرى أن أغلب دوافع تحريك النقد لأغراض إجرامية، هي السلامة (كما هو موصوف أعلاه، تعد "السلامة" في هذا السياق الطريقة المحسوبة لتجنب فحص جهات إنفاذ القانون أو الجماعات الإجرامية الأخرى). وتشير الدراسات الأكاديمية[٤٨] إلى أن المجرمين أكثر عرضة عند التفكير في طرق للربح من عند التفكير في الخسارة. بعبارة أخرى، المجرمون على استعداد أكثر للمخاطرة عند السعي إلى إخفاء أرباحهم من السلطات، بالرغم من أن التكلفة من العناصر ولكنها عنصراً ثانوياً.

بالتالي، من المحتمل أن يستخدم المجرمون سلسلة أكثر تعقيداً من المعاملات التي ليس لها أغراض تجارية واضحة، بما في ذلك سحب النقد من بنك في دولة ما وإيداعه في بنك في دولة أخرى[٤٩].فالمجرمون الخطرون والمنظمون الذين يسعون في كثير من الأحيان إلى غسل كميات كبيرة من النقد قد يجدوا أن المخاطرة بكشفهم بالموانئ الجوية والبحرية على أنها أقل من المخاطر المقترنة بترك أثر دليل والحصول على عائدات من جرائم مبلغ عنها رسمياً عند القيام بالمعاملات من خلال النظام المالي الرسمي.

[٤٨] على سبيل المثال، جونسون وباين (١٩٩٦).

[٤٩] المصدر: استناداً إلى بحث أجرته سلطات المملكة المتحدة.

٢-٢ جمع النقد:

يعد "الجمع" المرحلة الأولى في العملية، وفيما يخص غسل الأموال، يشير إلى التحقيق المادي للعائدات الإجرامية. بمعنى: ارتكاب جريمة ينتج عنها الحصول على النقد. ويمكن أن يكون ذلك بيع شحنات من المخدرات أو سلع غير مشروعة أخرى أو الاحتيال الضريبي أو قبول رشوة وما إلى ذلك.

وفي حالة تمويل الإرهاب، يكون "للجمع" سياق آخر. من الممكن أن يكون التمويل المستخدم لأغراض إرهابية عائد من أشكال أخرى للأنشطة الإجرامية، مثل الاتجار في المخدرات أو الاحتيال أو الخطف مقابل فدية وما إلى ذلك. ومع ذلك، غالباً ما يكون التمويل عائد من مصادر مشروعة. وعلى سبيل المثال، قد يكون للإرهابي عملاً مشروعاً يتقاضى مقابله راتباً، ويمكنه استخدام راتبه لشراء مكونات عبوة ناسفة أو إرساله للخارج للتبرع به من أجل قضية إرهابية.

وكذلك، يمكن أن يكون للنقد المنقول عبر حدود ما مصدراً مشروعاً. كما هو مذكور في القسم ١,٨، عرّف عدد من الدول تهريب رأس المال على أنه سبب من أسباب نقل الأموال عبر حدودها. يمكن تعريف تهريب رأس المال كونه "هجرة كمية كبيرة من الأصول ورؤوس الأموال من دولة بسبب أحداث عدم استقرار سياسي أو اقتصادي أو انخفاض قيمة العملة أو فرض ضوابط على رؤوس الأموال[٥٠]". ليس من الضروري أن يكون رأس المال المنقول عائداً من نشاط إجرامي، بالرغم من أن بعض الحالات تشير إلى أن رأس المال المنقول إلى مكان آمن قد يكون عائداً من تهرب ضريبي أو نشاط آخر غير مشروع.

يُعدّ الدافع الرئيسي لتهريب رؤوس الأموال، كما يشير التعريف، أن المستفيد الفعلي يرى أن النقد مهدد لسبب ما ويرغب المالك في نقله إلى مكان أكثر أماناً. قد تتضمن أسباب نقل رؤوس الأموال نقداً:

- تجنب ضوابط الصرافة الصارمة.
- مصدر النقد غير مشروع.
- الاعتبارات الثقافية مثل: الدولة المصدر لديها اقتصاد يعتمد على النقد، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى في هذه الدولة غير موثوق بها.

٢-٣ تحريك/نقل النقد:

تشير كلمة "تحريك/نقل" إلى رغبة المجرم في إزالة أي عائدات من نشاطه الإجرامي من الموقع الذي نشأ به، أو نقل الأموال المكتسبة إلى وجهة محددة حيث الحاجة إليها. ويختلف السبب وراء نقل الأموال المحققة من أعمال إجرامية من الدول التي تم بها تحقيقها إلى أخرى حسب العوامل الاقتصادية والاجتماعية هناك. وتشمل الدوافع الأكثر انتشاراً ما يلي:

[٥٠] أنفستوبيديا Investopedia

٢-٣-١ إبعاد عائدات الجريمة عن الجريمة الأصلية:

يعد إخفاء الأصول غير المشروعة للأموال أحد العوامل الرئيسية الدافعة لغسل الأموال المتأتية من الأنشطة الإجرامية، وإحدى أسهل الطرق للقيام بذلك هي إزالة الأموال من الدول التي ارتكبت فيها الجريمة. (في سياق هذه الورقة، يتم النظر إلى ذلك كطريقة تختلف عن قطع مسار المراجعة المالية – راجع القسم ٢-٣-٣).

يلبي تحريك الأموال في شكل مبالغ نقدية من دولة إلى أخرى متطلبات عديدة للمجرم. أولاً، فهو يجعل تتبع عائدات الجريمة أمراً في غاية الصعوبة على السلطات. قد لا تستطيع الشرطة التي تحقق في الجريمة أن تتعرف على الأموال المحققة منها إذا لم تستطيع العثور على أي أدلة تقودها إلى معرفة أن النقد تم تهريبه خارج حدودها. حتى إذا تم اكتشاف النقد في بلد الوجهة في مرحلة من مراحل هذه العملية، فان تعقيدات وتداعيات الاجراءات المتصلة بتبادل المعلومات وجمع الأدلة بين دولتي الأصل والوجهة من الممكن أن تحبط جهود سلطات إنفاذ القانون لملاحقة المجرمين والاستيلاء على النقد.

أدى التعرض الطويل إلى تقنيات جهات إنفاذ القانون إلى أن الجماعات الإجرامية أصبحت تقدر هذه الحالة، ونتيجة لذلك، تعتبر في كثير من الحالات واحدة من أولى اعتباراتها هي معرفة ما إذا كانت الفوائد التي ستجنى من إبعاد النقدية عن الجريمة من خلال نقلها عبر الحدود الدولية تفوق أي عوامل أخرى، مثل خطر الكشف على الحدود.

٢-٣-٢ الطلب:

هذا محرك وثيق الصلة بالحاجة إلى الاستفادة من الأموال. فقد يتم تصدير النقد لأنه مطلوب في مكان آخر، ربما لتسديد المزيد من شحنات البضائع غير المشروعة. وقد تكون أيضاً لبعض الأسباب الأخرى، مثل الرغبة في شراء أصول معينة، أو ببساطة للتأكد من أن أي شخص يقوم بالتحقيق في الأنشطة الإجرامية غير قادر على تعقب مكاسبه غير المشروعة، وبالتالي مصادرتها. وبالمثل، قد يتم استيراد الأموال لأن المجرم انتهى من عملية الغسل خارج البلاد ويرغب في نقل الأموال المغسولة إلى مكان حيث يسهل استخدامها، أو ربما لأن الدولة التي يتم استيراد النقد فيها لديها إشراف تنظيمي بشكل أقل ومن السهل إيداع النقد في النظام البنكي هناك.

قد يكون السبب وراء نقل النقد إلى دولة ثانية هو حاجة المجرم له أو رغبته فيه، بغض النظر عن أي عوامل أخرى، مثل الضوابط المطبقة. ويمكن أن تشير الظروف المحلية في بلد الوجهة أنه يمكن إيداع النقد هناك بسهولة أكثر. ويمكن أن ينفق المجرم الأموال في شراء أصل، مثل ملكية أو مركبة، ويحتاج أن يكون الدفع من حساب مصرفي لأنه قد يتم الاشتباه في دفع مبالغ كبيرة من النقد. وبالمثل، يمكن الاشتباه أيضاً في الدفع من حساب مصرفي خارج البلاد بدون صلة واضحة بالمشتري.

قد يقوم الشخص بنقل النقد أيضاً لأنه ليس لديه خيار آخر في هذا الشأن. وقد لا يكون المستفيد الفعلي منه، ولكن وجهه هذا الشخص لتسهيل عملية النقل.

المربع ٣: **تهريب كميات كبيرة من النقد عبر حدود المكسيك/الولايات المتحدة (والجهود لمكافحته):**

تشترك الولايات المتحدة والمكسيك في الحدود البرية فيما يزيد عن ٢٠٠٠ ميل بالطول، مع ٤١٧ من المنافذ الرسمية للدخول، مما يتسبب في مشكلات ملحوظة لكلتا الدولتين في جهودهما المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة. وفي السنوات الأخيرة، نمو الجماعات المكسيكية المتورطة في نطاق واسع من النشاط الإجرامي المنظم، بما في ذلك الاتجار في المخدرات وجريمة الهجرة

المنظمة والفساد والاتجار بالأسلحة، أدى إلى نمو ملحوظ في حجم تهريب النقد عبر الحدود مع الولايات المتحدة. وتتراوح التقديرات الأخيرة لحجم المشكلة من جانب الجهات الأكاديمية وشركات المراجعة والمحاسبة والحكومة المكسيكية من ٦ مليار دولار إلى ٣٦ مليار دولار سنوياً، برقم مقبول بصفة عامة قدره حوالي ٢٥ مليار دولار. (تقدر كل من حكومة المكسيك والولايات المتحدة، بالرغم من توفر طرق أخرى لنقل العائدات الإجرامية عبر الحدود، أنه ما زال يتم استخدام التهريب لكميات كبيرة من النقد للغالبية العظمى من العائدات).

وبالإضافة إلى تدفق المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين والأسلحة النارية من المكسيك إلى الولايات المتحدة، توجد "عوامل جذب" متعددة داخل الاقتصاد الإجرامي المكسيكي التي تساهم في المشكلة. أولاً، ترى المنظمات الإجرامية أن البيزو المكسيكي أقل استقراراً من الدولار الأمريكي، وهذا يعني أن الجماعات الإجرامية تفضل الحصول على عائداتها بالدولار الأميركي كما أن هناك مخاطرة أقل في أن تفقد قيمتها في الأسواق المالية. ثانياً، تفضل الجماعات الإجرامية المكسيكية دفع الرشاوى ونفقات التشغيل بالدولار الأمريكي؛ ثالثاً، الاقتصاد المكسيكي، القائم على النقد إلى حد كبير، يستخدم الدولار بشكل ملحوظ، وهذا يعني أنه يمكن إنفاق الدولار الأمريكي والتصرف فيه داخل المكسيك تقريباً بنفس درجة السهولة كما تسري الأمور داخل الولايات المتحدة، وأخيراً فإن الموردين النهائيين للمخدرات التي يتم تهريبها للولايات المتحدة، عصابات الكارتل في كولومبيا ودول أمريكا الجنوبية الأخرى، يفضلون الحصول على أموالهم بالدولار الأمريكي.

يُستخدم جزء محدد من النقد المهرب لشراء مزيد من شحنات الكوكايين من المورّدين في كولومبيا ودول أمريكا الجنوبية الأخرى الذي يظل غير واضح؛ وتتراوح التقديرات من النصف إلى ٨٠٪.

كيفية نقل النقد:

يتم وضع النقد العائد من مبيعات المخدرات على الصعيد الاقليمي بصفة عامة بمكتب العد المركزي في إحدى مدن الولايات المتحدة العديدة، بما في ذلك أتلانتا وبوسطن وشيكاغو ولوس أنجلوس. وعادةً ما يكون النقد في صورته الأصلية بفئات منخفضة، ويتم تحويله إلى فئات أكبر مثل ٥٠ دولاراً أمريكياً أو ١٠٠ دولار أمريكي، إما في نقاط التجميع أو في المدن الأصلية للبيع. ويتم فعل هذا أساساً لتخفيض الكميات الكبيرة من النقد وتسهيل إخفائها.

بمجرد استبدال النقد بأوراق الفئات الأكبر، فعادةً ما يتم تعبئته بطريقة معينة (التغليف بدون فراغات) لتخفيض الكميات الكبيرة حتى يسهل اخفاءها في هيكل السيارات أو الشاحنات المفصلية التي تبقى لغاية الآن غير معروفة لإنفاذ القانون، وهذا يعني أنه ليس هناك سبب لإثارة أي شبهة في حالة إيقافها. وغالباً ما تستخدم الجماعات الإجرامية نفس الشاحنات لنقل النقد إلى الجنوب والتي يتم استخدامها لنقل المخدرات في الاتجاه المعاكس.

يتم تقليل الأثر المحتمل لعمليات الضبط من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك التناوب المنتظم لمركبات النقل وتقييد حجم الشحنات الفردية ما بين ١٥٠٠٠٠ دولار أمريكي إلى ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي، بحيث إذا تم إيقاف أي مركبة، تكون الخسارة غير كبيرة للمنظمة الإجرامية المعنية وبالتالي، لا تعيق عملياتها بشكل ملحوظ. وعادة ما يتم إرسال سيارات متعددة، كل واحدة تحمل نسبة قليلة نسبياً من أي شحنة نقدية محددة.

تناوب المنظمات الإجرامية المكسيكية باستمرار بين السائقين الذين يقودون بالشحنات النقدية من مركز التجميع إلى بلدة حدودية معينة قريبة من مركز الاتجار في المخدرات لمنظمة اتجار محددة. ويتم إما تجميع النقد وتعبئته بدون فراغات في منزل آمن على الحدود لجهة الولايات المتحدة قبل شحنه إلى المكسيك، أو على نحو متزايد في كثير من الأحيان، يستمر السائقون في

القيادة مباشرة إلى المكسيك لتسليم الأموال. ويعود هذا التغيير إلى عدد من العوامل، منها تأثير إنفاذ القانون في الولايات المتحدة المتزايد على مراقبة مبيعات أجهزة معينة، مثل آلات عد الأموال والأنواع المختلفة من معدات التغليف.

جهود لمكافحة المشكلة – مبادرة ميريدا:

في عام ٢٠٠٨، وقعت الولايات المتحدة والمكسيك على الاتفاقية الأولى لمبادرة ميريدا، مع التعهد بالعمل المشترك لمواجهة تهديد الجريمة المنظمة المرتبطة بالمخدرات والمسائل المرتبطة بتهريب كميات كبيرة من النقد على جانبي الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. وكرست حكومة الولايات المتحدة حتى الآن ٢,٣ مليار دولار للبرنامج، الذي يحتوي على أربع "ركائز" تشتمل على نطاق واسع من الأنشطة، وهي:

- إعاقة القدرة على تنفيذ الجريمة المنظمة.
- ترسيخ القدرة على تعزيز سيادة القانون.
- إنشاء بنية حدود القرن الواحد والعشرين.
- بناء مجتمعات قوية ومرنة.

تتضمن أمثلة الأنشطة التي تم وضعها ما يلي:

- توريد الطائرات المتخصصة (الطائرات ذات الأجنحة الثابتة والمروحيات) إلى الشرطة والقوات البحرية المكسيكية.
- تشكيل نظام اتصالات عبر الحدود آمن يوفر وسيلة لتبادل المعلومات والتحريات بين قوات الأمن.
- توفير التدريب المتخصص والمعدات اللازمة لمؤسسات السجون وإنفاذ القانون المكسيكي والمدعين وموظفي قطاع العدالة الآخرين للكشف عن النقد والأمور الأخرى.
- توفير ما يزيد عن ٤٠٠ ناب (كلب بوليسي) مدرب على الكشف عن النقد (والمخدرات والأسلحة والمتفجرات أيضاً).
- توريد أجهزة المسح الضوئي غير التداخلي المتخصصة التي تمكّن من الكشف عن النقد والسلع الأخرى المخبأة في المركبات.
- توريد نظام متطور لمراقبة الحدود يوفر الفحص السريع للمسافرين منخفضي المخاطر الذين تمت الموافقة على سفرهم مسبقاً.
- بناء محاكم ومراكز العلاج من تعاطي المخدرات وتوسعتها في المكسيك.

المصادر:

١. دوغلاس فرح.

٢. وزارة الأمن الداخلي للولايات المتحدة، (٢٠١٠).

٣. 'مبادرة ميريدا'، صفحة ويب وزارة الخارجية الأمريكية، http://www.state.gov/j/inl/merida

تشكل بعض الدول صافي الدول المستهلكة للبضائع غير المشروعة. على سبيل المثال، يمثل الطلب الجنائي في المملكة المتحدة للعقاقير الخاضعة للمراقبة نسبة مهمة، مما يشير إلى أن الدول تقوم بتصدير نسبة كبيرة من عائدات بيع المخدرات لخلاص عمليات التوريد إضافية. ومع ذلك، بالمقارنة مع الكميات المستوردة، يتم تصدير كمية صغيرة نسبياً من المخدرات من المملكة المتحدة إلى الدول الأخرى. وهذا يعني أن المدفوعات الداخلية لتوريد هذه المخدرات أقل أهمية من التدفق إلى الخارج. وبالتالي، فإن تهريب النقد إلى خارج الدولة سيتعلق أكثر بالاتجار في المخدرات من تهريب النقد إلى الداخل.

يعد الموطن الأصلي لتوريد البضائع غير المشروعة بمثابة أحد العوامل الدافعة التي تساعد في تحديد المكان الذي سيتم تهريب النقد له. وفي حالة المملكة المتحدة، يتم الحصول على نسبة كبيرة من المخدرات المستهلكة من قبل المستخدمين من الوسطاء بالقرب من أوروبا، خاصة هولندا وأسبانيا. وبناء على ذلك، يتم تهريب النقد المرتبط بالمدفوعات لتوفير البضائع إلى هذه الدول. وعلى العكس من ذلك، النقد المخصص للاستخدام كدفعة مرتبطة بشراء الأصول، مثل الملكية، يتم تهريبه غالباً من المملكة المتحدة إلى أكثر الوجهات بعداً مثل دبي وتايلاند.

٢-٣-٣ قطع مسار المراجعة المالية:

توجد مؤشرات واضحة من الاستبيانات توضح أن المحرك المؤثر في اتخاذ قرار نقل النقد من دولة إلى أخرى هو قطع مسار المراجعة المالية. وبمعنى آخر، سيجعل ذلك من الصعب على أي شخص في الدولة المستلمة إثبات أن النقد من عائدات إجرامية في بلد المنشأ، مما يترتب عليه تسهيل استخدام النقد بشكل أسهل في الوجهة. (كما هو مشار إليه في القسم ٢,٣,١ يختلف قطع مسار المراجعة المالية في سياق هذه الورقة عن التخلص من النقد من الدولة التي تم إنشاؤها فيها؛ وبدلاً من ذلك، يشير قطع مسار المراجعة المالية إلى استخدام تهريب النقد كوسيلة لإحباط أي محاولة لتعقب حركة الأموال من مكان لآخر.)

في بعض الحالات، قد يكون نقل النقد إلى دولة أخرى لتسهيل إيداعه في النظام المالي العادي تمهيداً لنقله من قبل البنك مرة أخرى إلى بلد المنشأ. وكانت مشكلة تبادل المعلومات بين الدول المختلفة إحدى أهم القضايا التي أثيرت من قبل المشاركين في الاستبيان. وسوف تتم مناقشة هذه القضية بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا التقرير (القسم ٥,٢)، ولكن الردود تشير بوضوح إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لنقل النقد من دولة إلى أخرى يتمثل إلى حد كبير في صعوبة إنفاذ القانون وصعوبة البنوك والمؤسسات المالية في الدولة المتلقية من معرفة مصدر الأموال في كثير من الأحيان.

المربع ٤ – النقل المادي للنقد لقطع مسار المراجعة المالية

في نوفمبر ٢٠١٣م، تلقت السلطات التونسية (اللجنة التونسية للتحاليل المالية– وحدة الاستخبار المالي) تقريراً عن النشاط المشبوه بشأن عمليات مالية لمواطن تونسي، مقيم بالخارج لكنه يمسك في تونس بحسابين مصرفين شخصيين، باليورو وبالدينار التونسي القابل للتحويل. وكشف التقرير أن ما بين يونيو ونوفمبر ٢٠١٣، تم إيداع ما يزيد عن ٢,٧ مليون يورو في الحسابات، والتي كان معظمها يتم بواسطة عمليات ايداع نقدية. والشخص ليس لديه إدانات سابقة وليس لديه أنشطة تجارية في تونس.

أفاد الشخص المعني عند استجوابه أن الأموال تم جنيها من بيع ملكية ببلد اقامته. ومن جهة أخرى، أظهرت الاقرارات الجمركية أنه قد صرح عن النقد الذي معه عند وصوله إلى تونس من بلد إقامته في ثماني مناسبات بين يناير ونوفمبر ٢٠١٣م. ويقدر إجمالي المبلغ المعلن عنه ٢٦٦٢٠٠٠ يورو (يشتبه في أن السبب الوحيد لعمليات الإفصاح عن النقد كان لتسهيل

الخدمات المصرفية للنقد في تونس؛ حيث تنص لوائح الصرف الأجنبي في تونس أنه لا يمكن إيداع النقد بالعملات الأجنبية المستوردة إلى تونس بدون أن يرافقه نموذجاً للإقرار النقدي).

وبعد إيداع النقد، تم تحويله إلكترونياً مرة أخرى إلى بلد إقامة الشخص، في حسابات الهيئات الاعتبارية (وفي إحدى المرات إلى حساب تم إنشاؤه باسم الشخص نفسه). وكان السبب وراء التحويلات هو "تسوية قرض"، وفي حالة التحويل لحساب شخصي، "بيع الأسهم في شركة".

كشفت التحريات التي أجريت في بلد إقامة الشخص أنه كان موضوع تقرير النشاط المشتبه فيه في مايو ٢٠١٣م بشأن إيداع بمبلغ ٢٢٠٠٠٠ يورو نقداً لحساب أنشأه بنفسه هناك، وبعد ذلك تم تحويله إلى أحد أفراد عائلته في تونس. وكان سبب التحويل هو شراء معدات صناعية. وعن وضعه الاجتماعي، اتضح انه قد تم توظيف الشخص مقابل الحد الأدنى من الأجر من قبل مؤسسة توظيف للعمل المؤقت، كما اتضح انه لم يكن يملك اي عقارات. وقد اثبتت التحريات أن إحدى الشركات المستفيدة من بعض التحويلات من تونس هي قيد التحقيق بسبب المخالفات الضريبية.

خلصت السلطات التونسية إلى أن النقد كان مرتبط بالتهرب من الضرائب في بلد المنشأ للأشخاص.

المصدر: السلطات التونسية.

٢-٣-٤ تجنب الإشراف التنظيمي:

تمتلك كثير من الدول المتقدمة قطاعاً مالياً متطوراً للغاية يعمل على الإشراف التنظيمي الصارم. ويعتبر هذا عامل "دفع"، يؤثر على نقل النقد خارج الدول المتقدمة، لأنه من الصعب إدخال مبالغ كبيرة من النقد إلى القطاع المنظم من دون جذب التدقيق لإنفاذ القانون. وبالتالي، سيسعى المجرمون غالباً لنقل النقد مادياً إلى مكان يسهل إيداعه فيه بالبنك.

وتمثل الدول التي بها ضوابط مرنة في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب عوامل جذب للمجرمين، على اعتبار أن إدخال مبالغ كبيرة من النقد إلى النظام المالي بتلك الدول سيجذب الانتباه بشكل أقل مما سيتم في بلد المنشأ. وفي الواقع، غير ان هذا التصور قد يكون غير صحيح اذ قد تكون ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة في الدولة الثانية قوية تماماً مثل الضوابط المطبقة في الدولة الأولى. وقد يتوقف هذا التصور الخاطئ على عوامل أخرى، مثل أن تكون الدولة الثانية لديها اقتصاد قائم على النقد بشكل كبير حيث يُنظر للمبالغ الكبيرة من النقد بقليل من الريبة.

قد يكون هناك أيضاً بعض العوامل التنظيمية في الدولة الوجهة التي قد تؤثر في اتخاذ قرار نقل النقد هناك. على سبيل المثال، قد يطبق قطاع البنوك في الدولة الوجهة درجة أعلى من السرية على المعاملات المالية. ويمكن أن يكون هذا مفيداً للمجرم؛ إذا كان بإمكانه التغلب على صعوبات الإيداع الأولى، فمن الصعوبة بمكان إظهار المصدر الحقيقي للأموال.

قد يكون أيضاً نظام الضريبة الشخصي في الدولة أكثر مرونة من النظام الذي يوجد في الدولة التي ولد بها المجرم أو دولة إقامته الأولى. إذا وقع المجرم في مسائلة لإخفائه الأصل الإجرامي لأمواله، وكان قادراً على إثبات أنه دخل مشروع، فمن المنطقي أنه يرغب في تجنب النفقات الإضافية عن طريق دفع ضرائب ضئيلة على تلك الأموال كلما كان ذلك ممكناً.

في الاستبيان الذي تم توزيعه كجزء من المشروع، طُلب من الدول النظر في ما إذا كان أحد أسباب إدخال النقد العائد من الأعمال الإجرامية إلى بلدهم هو شهرة بلدهم كمركز مالي دولي مشروع. وكان الغرض من هذا السؤال معرفة ما إذا كان يمكن اعتبار هذا عاملاً أساسيًا في اتخاذ القرار الإجرامي. وتشير الأدلة الواقعية إلى أن عائدات جريمة "أصحاب الياقات البيضاء" مثل التهرب من الضرائب والاحتيال على القطاع الخاص والرشوة والفساد وما إلى ذلك تميل إلى التوجه نحو المراكز المالية الكبرى. وردت خمس عشرة دولة بالايجاب على هذا السؤال؛ وكما هو متوقع، كانت تلك الإجابات صادرة عن معظم الدول التي بها اقتصاد وقطاعات مالية متقدمة للغاية، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.

المربع ٥ – **وضع النقد الذي سهّله غياب التشريعات المتعلقة بحركة النقد:**

حددت الجمارك اللبنانية مجموعة من المسافرين (ثمانية في المجمل) كان لديهم نفس نمط السفر، يقومون برحلات متعددة من دولة أوربية (أ). وسافر بعض منهم بشكل متكرر في فترة ثمانية شهور. واعترض موظفو الجمارك طريق المسافرين وفتشوا أمتعتهم.

وجدوا أن المسافرين كانوا يحملون مبالغ هامة من النقد، بأوراق نقدية من فئات صغيرة مختلطة من اليورو، وكانت المبالغ تتراوح بين ١٣٥٠٠٠ يورو و٦٠٠٠٠٠ يورو. وقد أعطوا مبررات مختلفة حول مصدر النقد عند استجوابهم. وقد تم إرسال نتائج التحقيقات الأولية إلى سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة.

كشفت التحقيقات عن أن المسافرين/ناقلي الأموال اعتادوا الالتقاء في غرفة في فندق في الدولة أ، حيث يأخذون النقد من مواطن في الدولة ب. وقيل لهم أن الأموال من عائدات البورصة والاستثمارات وعقود الأعمال في سوق القيم المنقولة ودُفع لهم ما بين ١٥٠٠ دولار أمريكي و٢٠٠٠ دولار أمريكي لنقل النقد إلى لبنان. وكشفت التحقيقات أيضاً أن المسافرين/ناقلي الأموال عملوا لدى شخصين موجودين في لبنان. وبسبب عدم توفر مزيد من المعلومات حول مصدر الأموال المنقولة إلى لبنان، استرد المسافرون النقد. وبالاستناد إلى مذكرة التفاهم الموجودة بين الجمارك اللبنانية ووحدة التحريات المالية في لبنان (هيئة التحقيق الخاصة) التي تم وضعها لرصد حركة الأموال بشكل ملحوظ إلى حين صدور قانون نقل الأموال عبر الحدود (حالياً في البرلمان اللبناني)، تم إرسال الحالات إلى هيئة التحقيق الخاصة.

بدأت هيئة التحقيق الخاصة تحرياتها عن طريق توزيع أسماء المسافرين/ناقلي الأموال واسمي الشخصين الذين وظفوهم للقيام بخدماتهم على كافة البنوك في لبنان. وكشفت النتائج عن وجود حسابات عديدة. وعكس التحليل عن الحسابات المذكورة إيداعات نقدية عديدة. وقررت هيئة التحقيق الخاصة تجميد الحسابات المصرفية ذات الرصيد الموحد بما يقرب من ١,٦ مليون دولار أمريكي وإرسال نتائجها إلى المدعي العام.

واجهت لبنان صعوبات في الحصول على المعلومات حول التحقيقات التي تم إجراؤها في الدولتين أ وب. وتم اتخاذ قرار تجميد الأموال من قبل وحدة التحريات المالية اللبنانية بناء على الاشتباه وتقارير وسائل الإعلام من الدولة أ تفصل فيها مخططاً لغسل الأموال. وقدمت السفارة اللبنانية في الدولة أ هذه المعلومات المستمدة من التغطية الإعلامية بدلاً من السلطات هناك. ولذلك، لم يتم اتخاذ أي إجراء قضائي في لبنان، بالرغم من الاستمرار على تجميد الأموال.

المصدر: السلطات اللبنانية.

المربع ٦ – **تجنب الإشراف التنظيمي في بلد المنشأ:**

وصل مواطن من جنوب أفريقيا إلى مطار أوكلاند الدولي من جنوب أفريقيا في مايو ٢٠١١م. وكان المسافر بالفعل تحت طلب السلطات بسبب ملف التحقيق الحالي المرتبط بشركته وتخفيض قيمة البضائع المصدرة إلى نيوزيلندا. وكشف تفتيش الأمتعة عن وجود مبلغ نقدي غير معلن عنه مخبأ في حقيبة تم تهيئة قاعها السفلي بغرض التهريب وبمحافظ المسافر، وهو ما يعادل الآتي:

- ٥٣٢٠٠٠ راند (راند جنوب أفريقيا).
- ٢٠٠٠١٥ يورو.
- ١٠٢١٥ دولاراً نيوزيلندياً (دولار نيوزيلندي).
- ٢٠ دولاراً أسترالياً

بإجمالي ما يعادل ٤٣٦٠٣٠ دولاراً نيوزيلندياً.

قال المسافر أن صديقاً أعطاه النقد في المطار عند مغادرته ليعيده إلى جنوب أفريقيا. وقال المسافر بعد ذلك أن النقد كان لشراء مركبة لابنته.

واستنتجت السلطات النيوزيلندية أن هذه كانت محاولة لتجاوز الرقابة على الصرف في جنوب أفريقيا (عن طريق تهريب رأس المال خارج الحدود بطريقة غير مشروعة وعدم إرجاعه إلى جنوب أفريقيا كما هو مطلوب)، وإخفاء دخل الشركة لأغراض التهرب من الضرائب في جنوب أفريقيا، مرتبطاً بالتهرب الضريبي المحتمل من قبل شركة تابعة نيوزيلندية.

ونبهت السلطات النيوزيلندية مصلحة الضرائب في جنوب أفريقا من جرائم التهرب المحتملة من الضرائب وعمليات خرق لوائح الصرف المعمول بها في جنوب أفريقيا.

المصدر – السلطات النيوزيلندية.

٢-٣-٥ الوصول إلى خدمة غير متوفرة في بلد المنشأ:

تشير بعض الأمثلة من الحالات والردود على الاستبيان أن أحد العوامل التي تقرر نقل النقد إلى موقع معين هو أن الدولة الوجهة قد توفر إمكانية الوصول إلى خدمة غير متوفرة في البلد المنشأ. وقد يرتبط هذا بتجنب الإشراف التنظيمي، ولكن قد يتأثر أيضاً بقضايا أخرى. على سبيل المثال، قد تكون لوائح الصرف الأجنبي في بلد المنشأ تمنع صرف النقد بعملة محددة، أو أن العملة المطلوبة غير متوفرة بالمبالغ الكافية دون إعلام السلطات.

٢-٣-٦ الإحاطة:

من العوامل التي غالباً ما يتم تجاهلها عند اتخاذ قرار النقل المادي للنقد من دولة إلى أخرى هو أن هذا ما يفعله المجرم دائماً. وبصفة عامة، فإن جميع البشر، مجرمين أو غير مجرمين، هم أبناء العادة، وهناك مثل شائع في اللغة الإنجليزية يقول "لا تحاول إصلاح ما لم ينكسر"، وهو ما يعني في الواقع أنه طالما أن الشيء يعمل أو يقوم بالمهمة المفترض القيام بها، فلا داعٍ لتغييره أو العبث به. وبالتالي، إذا اكتشف مجرم متورط في استيراد الحشيش من الدولة س إلى الدولة ص أن الطريقة الموثوق

فيها والمنخفضة المخاطر لنقل النقد من الدولة ص إلى س لدفع مزيد من الشحنات تتمثل في استبداله بأوراق نقدية ذات فئات كبيرة وإعطائها لسائق شاحنة موثوق فيه مشترك في نقل البضائع المشروعة بين الدولتين، فمن المحتمل أن يواصل اعتماده على هذه الطريقة حتى تطرأ بعض التأثيرات الخارجية.

تنطوي المزايا المتوفرة للمجرم من استخدام طريقة مجربة ومختبرة، إلى جانب أنه يعرف أن هذه الطريقة ناجحة ويمكنه حساب المخاطر، على حقيقة أنه سيكون قادراً أكثر على الحساب وبالتالي التحكم في تكاليفه، وسيكون قادراً أيضاً على معرفة ما حدث من خطأ في حال فقدان النقد أو الاستيلاء عليه.

٢-٣-٧ تبادل الطرق والأساليب بين الجماعات الاجرامية:

من العوامل المهمة الأخرى في اتخاذ قرار المجرم هو تأثير الجماعات الإجرامية الأخرى، ولكن غالباً ما يتم تجاهله. وفي كثير من الأحيان، الشبكات الإجرامية المتورطة في نشاط مماثل تتواجد بالتوازي مع بعضها البعض، والأشخاص الذين بداخل هذه الشبكات يعرفون بعضهم وربما ينتقلون حتى من شبكة لأخرى. ونتيجة لذلك، تصبح الطرق والأساليب المستخدمة بواسطة جماعة معروفة للجماعات الأخرى، وربما حتى توصي بها جماعة لأخرى.

باستخدام المثال أعلاه، الجماعة الإجرامية المتورطة في تهريب الكوكايين من الدولة س إلى الدولة ص قد تقترب من الجماعة المتورطة في استيراد الحشيش، وتطلب منها استخدام نفس السائق لتصدير النقد. وقد تقرر الجماعة أيضاً أن النظام على ما يرام، ولكن توظف شخصاً آخر لنقل النقد بالنيابة عنها. وبالمثل، إذا كانت جماعة تهريب الكوكايين تحتاج إلى نقل النقد إلى دولة ثالثة، فقد تقرر استخدام سائق مشترك في نقل البضائع المشروعة إلى هذه الدولة. وعلى نحو مماثل، إذا استخدمت شبكة إجرامية خدمات جماعة غسل الأموال المتخصصة لنقل الأموال بالنيابة عنها، فقد تطلب الشبكة الإجرامية المرتبطة التعرف على جماعات غسل الأموال للاستفادة من خدماتها.

٢-٤ حفظ النقد:

يشير "الحفظ أو التخزين" إلى رغبة المجرم أو حاجته في الاحتفاظ بالأموال في مكان آمن (كلمة "آمن" في هذا السياق تعني بعيداً عن طائلة إنفاذ القانون أو الجماعات الإجرامية الأخرى). وقد يكون هذا بسبب أن الأموال مطلوب استخدامها "كصندوق طوارئ" في حالة وقوع الأزمات، أو ببساطة لأن العمل الإجرامي ذي الصلة كان ناجحاً جداً لدرجة أن المبلغ النقدي المقبوض تجاوز قدرة المجرم على غسله.

قد يؤثر أيضاً قرار حفظ الأموال في شكل النقد السائل على طبيعة النقد المستخدم لهذا الغرض. وكثيراً ما كان يذكر البنك الأوروبي المركزي[٥١] أن أحد الاستخدامات الرئيسية للورقة النقدية بفئة ٥٠٠ يورو و٢٠٠ يورو هو لأغراض تخزين القيمة. حيث يمكن حفظ القيمة المرتفعة في حجم منخفض، مما يجعل الاحتفاظ بالنقد في مكان آمن أسهل، على سبيل المثال (على الرغم من أن الأبحاث التي أُجريت في إطار هذا المشروع تُظهر أنه يتم استخدام نفس ميزة القيمة المرتفعة/الحجم المنخفض بشكل

[٥١] كان آخرها في خطاب إيف مينش، عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، في كلمة ألقاها في ندوة حول النقد للبنك المركز الألماني، فرانكفورت ١٩ مايو ٢٠١٤

متكرر من قبل الجماعات الإجرامية لأغراض نقل مبالغ كبيرة من النقد العائد من الأعمال الإجرامية عبر الحدود الدولية في أماكن الإخفاء الصغيرة).

من المهم التأكيد على أن استخدام النقد لأغراض تخزين القيمة، ونقله عبر الحدود لتسهيل ذلك، أمر شائع وليس من الضروري ربطه بأي شكل من أشكال النشاط الإجرامي. كما هو موضح في القسم ١,٨، السبب الشائع لنقل النقد عبر الحدود هو هروب رؤوس الأموال. وبالرغم من أن هناك مواقف يكون فيها الغرض ذو طبيعة غير مشروعة لفعل ذلك، مثل التهرب من الضرائب، قد يكون للأموال أيضاً أصل مشروع تماماً ونقلها عبر الحدود هو ببساطة لتجنب أحداث السوق مثل انخفاض قيمة العملة.

يمكن استخدام أي نوع من العملة كمخزن للقيمة، ولكن أكثرها شيوعاً هي العملات الدولية الرئيسية مثل الدولار الأمريكي واليورو. ويُنظر إلى هذه العملات على أنها أكثر استقراراً وأقل عرضة للمضاربة بالعملات والاختلافات الكبيرة في أسعار الصرف. وعلاوة على ذلك، توجد دول عديدة في العالم يقوم اقتصادها بصورة كبيرة على "الدولار"[٥٢] أو "اليورو"[٥٣]، أو حيثما يكون استخدام هذه العملات منتشراً لأغراض عديدة، بما في ذلك السياحة. وبطبيعة الحال، من المفيد للنقد المُخزن أن يكون قابلاً للاستخدام في العديد من الأماكن كلما كان ذلك ممكناً بدون الحاجة لتحويله إلى عملة أقل شيوعاً، بالتكاليف والصعوبات التي تنجم عن ذلك.

٢-٥ استخدام النقد:

يشير "الاستخدام" إلى استخدام الأموال العائدة من أعمال إجرامية لشراء الأصول، أو للمعاملات اليومية المشروعة العادية. ويشير أيضاً إلى استخدام الأموال العائدة من أعمال إجرامية لتحقيق مزيد من العائدات الإجرامية، على سبيل المثال من خلال استخدام جزء من العائدات لبيع شحنة من المخدرات لدفع الشحنة القادمة. إذا كان استخدام النقد في الوجهة هو الهدف الأساسي، يكون هناك عوامل مؤثرة سيحتاج المجرم إلى وضعها في اعتباره عند اتخاذ القرار بشأن المكان الذي يجب أن يتم نقل الأموال إليه وكيفية ذلك. ولا جدوى من وضع النقد في مؤسسة مالية، إذا كان يحتاج المزود من المجرم في الدولة بالخارج إلى الدفع نقداً، أو لم يتوفر له إمكانية الوصول إلى حساب يمكن نقل النقد إليه.

على سبيل المثال، قد يتطلب الأمر الإقرار او الإفصاح بالنقد عند الدخول الى دولة ما وفقاً للقوانين واللوائح المحلية، من أجل إضفاء أصل مشروع أو لتسهيل إدخاله إلى النظام المصرفي. قد يتم الاحتفاظ به بأوراق نقدية ذات فئات منخفضة، ليسهل صرفه (منافذ البيع بالتجزئة لن تقبل به عادة، أو ستطلب على الأقل ايضاحات حول الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة) وقد يتم الاحتفاظ به أو استخدامه بكميات أقل لسهولة تبرير المصدر – من خلال بيع مركبة، على سبيل المثال.

وبالمثل، إذا كان السبب وراء نقل النقد هو لخلاص المزود لطلب شحنات اضافية من البضائع، أو لدفع مصروفات المشارِكة في الاتجار بسلعة، فقد يحتاج المزوّد أن يكون النقد بعملة مختلفة عن العملة المحتفظ بها حالياً. إذا كان هذا هو الحال، فسيحتاج المجرم إلى الوصول إلى تسهيل لصرف العملة بالإضافة إلى وسيلة للنقل بعد ذلك.

[٥٢] من الأمثلة على ذلك المكسيك ومصر والصومال والعديد من دول أمريكا الجنوبية.

[٥٣] من الأمثلة على ذلك كوسوفو ومونتينيغرو (الجبل الأسود) – المصدر مثل الحاشية السفلية رقم ٢٧

هذا هو الحال في المملكة المتحدة وذلك بسبب أنها تستخدم عملتها، على عكس معظم باقي دول أوروبا. وهذا يمكن أن يكون أحد العوامل المعقدة على المجرمين الذي يوردون المخدرات والبضائع غير المشروعة الأخرى بالقرب من أوروبا لأن سلسلة التوريدات الأوروبية لهذه البضائع تتطلب الدفع بالعملة المحلية بشكل متكرر. وهذا يؤثر على الأساليب التي يتبعها المجرمون في المملكة المتحدة لنقل النقد لأنهم سيحتاجون غالباً إلى تحويل العملة المحلية إلى يورو مما يمهد لتهريبه خارج المملكة المتحدة. ولذلك، فقد أدى هذا إلى وجود طلب كبير غير قابل للتفسير، على كميات كبيرة من الأوراق النقدية بفئات كبيرة من اليورو في المملكة المتحدة، ما ساهم ذلك في تطور السوق الإجرامي لتلبية هذا الطلب.

شراء الأصول في دولة أخرى هو الاستخدام الرئيسي الآخر لعائدات العمل الإجرامي. ويمكن استخدام الأصول لعدة أغراض، والتي تكون مفضلة بالنسبة للمجرمين. أولاً، يرغب المجرم في التمتع بفوائد أنشطته الإجرامية، من خلال شراء منزل كبير في مكان مرغوب فيه أو سيارة باهظة الثمن أو ساعة رولكس ذهبية أو ما شابه ذلك، ويعد ذلك من الأغراض الأكثر وضوحاً. ثانياً، قد يرغب المجرم في استخدام الأصل كمخزن للقيمة. فقيم الممتلكات في معظم المراكز المالية الكبرى، مثل لندن ونيويورك، إما مستقرة أو في ارتفاع مطرد وشراء الملكيات، حتى لو تُركت شاغرة، يمكن أن ينجم عنها عائد مشروع على استثمار المجرم في فترة زمنية قصيرة نسبياً. ثالثاً، استخدام النقد لشراء ملكية، يتم بيعها بعد ذلك بوقت قصير، يتميز بتحويل النقد إلى رصيد في حساب مصرفي من مصدر مشروع ظاهرياً، مما يساعد في عملية غسل الأموال، وأخيراً، يمكن استبدال ملكية (أو أي أصول أخرى ذات القيمة المرتفعة) بين المجرمين كوسيلة لتسوية الديون.

إذا كان شراء أصول هو الاستخدام المقصود، فيجب نقل النقد بعد ذلك إلى دولة بطريقة تسمح بإدخاله في النظام المصرفي بدون إثارة الشكوك. ولهذا، قد يختار المجرم الإفصاح عن النقد عند دخوله أو يحاول استخدام الإقرار بالنقد لخداع موظفي البنك عن طريق تقديمه "كدليل" على أن النقد لا بد أن يكون أصله مشروع[٥٤]. وقد يكون من الضروري أيضاً نقل النقد إلى دولة حيث الإشراف التنظيمي ضعيف نسبياً أولاً كي يتم إيداعه في البنك هناك، ثم ليتم نقله إلكترونياً إلى الوجهة النهائية.

المربع ٧ – **النقد المهرب إلى الدول الأخرى للاستثمار في الممتلكات:**

تتعلق هذه القضية بمؤسسة كبيرة جداً لغسل الأموال من كولومبيا وهولندا، وكانت عائلية جزئياً، تديرها امرأة تحمل الجنسيتين الكولومبية والأسبانية. وقد وجهت الجماعة الإكوادوريين والكولومبيين والفنزويليين الذين يجوبون العالم بحقائب مليئة بالأموال. تم إيصال الأموال إلى إسبانيا ومختلف دول أمريكا الجنوبية، حيث تم استخدامها للاستثمار في الممتلكات. وربما كانت تعمل المجموعة لصالح عملاء مختلفين. وقد ألقي القبض على المشتبه بها الرئيسي في مطار سخيبول في عام ١٩٩٦م، وحكم عليها بالسجن خمس سنوات بتهمة الاتجار في المخدرات. وألقي القبض على أخيها في عام ٢٠٠٣م وهو يحمل سبعة ملايين يورو. والمشتبه فيهم عاشوا بالتعاقب بين كالي وكولومبيا وهولندا لمدة عشر سنوات. وكان المشتبه فيهم غير متورطين في تهريب الكوكايين بأنفسهم (أو لم يعودوا كذلك).

أظهر التحقيق أن المشتبه فيهم نظموا عمليات نقل الأموال لأكثر من ٥٠ مليون يورو بأرباح تزيد عن ٥,٥ مليون يورو. وتم اعتراض عدد قليل من عمليات نقل الأموال. وحضر عدد من المشتبه فيهم أيضاً أمام المحكمة بتهمة الاتجار في المخدرات وحيازة المخدرات والأسلحة النارية. وتم العثور على أكثر من مليون يورو في منزل أحد المشتبه فيهم، وكان مخبأً فوق بلاط

[٥٤] راجع أيضاً القسمين ٣–٥ و٥–١.

السقف وفي حقيبة المكنسة الكهربائية.

هذا وقد نتج عن القضية أيضاً ضبط ما يلي: ٣٨ مقراً في كالي، كولومبيا، وأموال وآلات عد الأموال وجوازات سفر وأسلحة ومحتويات الحسابات.

الأسلوب المستخدم لتهريب النقد:

تم تهريب النقد، الذي قد يكون ناتجاً عن تجارة المخدرات، بواسطة عدد من المشتبه فيهم إلى أمريكا الجنوبية. ونظم غاسلو الأموال عمليات نقل الأموال من هولندا للدفع لمهرّبي الكوكايين في كولومبيا.

لهذا الغرض، تم استخدام ناقلي الأموال، الذين تمّ دفع نفقات السفر والإقامة لهم، وتم وضعهم على متن طائرة مع حقائب وحقائب ظهر مجهزة. وكانوا غالباً من النساء الكولومبيات اللواتي تمتلكن قليلاً من الأموال وتوفرت لهن الفرصة للسفر لبلد مولدهن. وعلاوة على ذلك، تم الدفع للنساء جيداً لقاء الخدمة كناقلات للأموال.

وفي حالة واحدة، تم اعتراض سيدة تحمل ٢٠٤٠٠٠ يورو في مقابض متداخلة بحقيبتها.

جمع المشتبه فيهم كميات كبيرة من الأموال، خاصة الأوراق النقدية بفئة ٥٠٠ يورو المتداولة. وقد لفوا الأموال ووضعوا ورقة من الكربون حولها وأخفوها كلفافة كبيرة بداخل المقابض المتداخلة بحقائبهم.

المصدر: السلطات الهولندية.

قد يكون العامل الأساسي في قرار المجرم لنقل النقد إلى دولة أخرى هو مدى سهولة استخدامه لشراء سلع ذات قيمة مرتفعة في تلك الدولة. تعتبر الكثير من الدول عملية استخدام النقد لشراء أصول – مثل السيارات – بأنها أحد مخاطر غسل الأموال أو وسيلة للتهرب من الضرائب أو كليهما (بالرغم من عدم موافقة دول أخرى على ذلك) وقاموا بسن التشريعات المقيدة للمبالغ النقدية التي يمكن استخدامها في المعاملة الواحدة. وفي نطاق الاتحاد الأوروبي، هناك تباين كبير من الممارسات. تضع بعض الدول حداً للمبالغ النقدية التي يمكن استخدامها لشراء كافة البضائع، أو أنواع بضائع معينة (هذا الحد يتراوح بين ١٠٠٠ يورو و١٥ ألف يورو)، في حين أن بعض الدول لا تفرض أي حد على الإطلاق. وهناك دول أخرى لا تضع حداً، ولكنها بدلاً من ذلك تطلب من الأعمال/ الشركات التي تقبل مبالغ نقدية ضخمة تطبيق الإجراءات التي تهدف إلى تحديد (وإعاقة) استخدام المجرمين للنقد بغرض شراء سلع ذات قيمة مرتفعة.

٣- الطرق والأساليب

٣-١ المسارات واختيار المسار:

يعتمد اختيار مسار انتقال النقد بين الدول على عدد من العوامل المؤثرة، ولن يتم تحديدها إلا بعد تحديد غرض النقل ووجهته وأسلوبه. وبالتالي، فإن عملية اتخاذ القرار لمجرم يرغب في نقل ١٠٠ ألف يورو من هولندا إلى أسبانيا للدفع لمزوّد ستختلف عن تلك التي يستخدمها مجرم آخر يرغب في نقل نفس المبلغ من المال من المملكة المتحدة إلى أسبانيا. فالمجرم الموجود في هولندا لديه بالفعل مبلغ من النقد باليورو، قد يقرر ببساطة وضعها في حقيبة بنفس حالتها، بفئات صغيرة، ووضعها في صندوق سيارته والقيادة عبر الحدود البرية لبلجيكا وفرنسا متجهاً إلى أسبانيا. ويعتبر هذا الخيار أرجح من قرار نقلها عن طريق الجو، فمبلغ ١٠٠ ألف يورو من الأوراق النقدية ذات الفئات الصغيرة سيكون ضخماً وثقيلاً جداً، وسيكون من السهل جداً اكتشافه أثناء عملية فحص وتفتيش الأمتعة في المطار. نظرياً، يمكن تحويل النقد إلى أوراق نقدية ذات فئات كبيرة، ولكن هذا قد يجلب مخاطر استجوابه في البنك أو في المؤسسة المالية أو إبلاغ السلطات أو جميعها معاً، وهذا ما سيؤدي حتماً إلى تحمله لتكاليف إضافية.

في هذه الحالة، سيتأثر اختيار مسار النقل بحقيقة أن النقل الجوي هو خيار أقل قابلية للتطبيق. وكذلك، لا توجد قيود على التنقلات داخل الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية شينجن. بالتالي، فلا توجد منافذ حدودية محصنة محفوفة بالمخاطر يجب تفاديها أثناء الرحلة. وتقوم ملايين السيارات برحلات مماثلة كل يوم، وهناك احتمال ضعيف للغاية في أن يحدد موظف الجمارك أو الشرطي السيارة للتفتيش، وخاصةً إن تم تجنب المؤشرات الواضحة التي تثير الشك في السيارة، مثل التأكد من أن السيارة بحالة جيدة وتلتزم بالسرعات المحددة.

وبالنسبة للمجرم في المملكة المتحدة، يُطبق عليه عدد من العوامل الأخرى. فلن يختلف المبلغ النقدي والغرض والوجهة، ولكن سيختلف الأسلوب، بالتالي المسار. تعد المملكة المتحدة أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي، ولكن هناك عوامل يجب أخذها في الحسبان، مثل كونها جزيرة وكونها تتعامل بعملتها الخاصة. وسيكون النقد على هيئة فئات صغيرة من الجنيهات الإسترلينية، وسيتطلب الأمر تحويله إلى يورو أولاً في المملكة المتحدة. وبالنظر إلى أن هذا ما ينبغي القيام به على أي حال، فقد يختار المجرم الحصول على اليورو بفئات كبيرة من شركة خدمات مالية "صديقة" في نفس الوقت وذلك بغرض تسهيل عملية الإخفاء. فقد تم تحصين جميع حدود المملكة المتحدة على الأقل لبعض الوقت، لذلك فهناك خطر كبير يتمثل في إمكانية اكتشاف هذا النقد خلال تطبيق القانون على حدود المملكة المتحدة. ولذلك، فإن إخفاء النقد يعتبر أكثر أهمية. وحينما يكون النقد على هيئة فئات كبيرة، وهو ما يقلل حجمه ووزنه وتسهل عملية إخفائه، فإن المجرم قد يختار إرساله مع أحد المسافرين جواً على متن رحلة سياحية إلى أسبانيا. وبدلاً من ذلك، فإذا تم افتراض أن مخاطر اكتشاف موظفي الجمارك في المطار مرتفعة للغاية، فإن المجرم قد يختار أن يقود إلى أسبانيا بدلاً من ذلك عبر " نفق المانش" عبر الأراضي الفرنسية (ولكن سيستغرق هذا الخيار مزيداً من الوقت بكلفة بسيطة).

وبالمثل، فإن أي تغيير في العملة أو في طبيعة النقد، فإن الأسلوب والوجهة والغرض المقصود ستكون لها تأثير في المسار الذي سيختاره المجرم. وبناءً عليه، ففي تلك الحالة لا يمكن مطلقاً ضمان أن المجرمين في نفس الدولة الذين سيقومون بنقل نفس المبلغ النقدي إلى نفس الوجهة سيستخدمون نفس المسارات والأساليب. وبالمثل، فلا يوجد ما يضمن أن النقد الناتج من

نفس النوع من الجرائم الأصلية سيتم نقله دائماً بنفس الطريقة إلى نفس المكان. فمن غير الممكن مثلاً، بسبب اكتشاف نقد في قاع أجوف لحقيبة متجهة نحو أسبانيا؛ أن يتم التصريح بشكل مؤكد أن النقد ناتج من الاتجار في المخدرات، أو أن كل عائدات تهريب السجائر سيتم نقلها إلى دولة محددة.

٣-١-١ عمليات النقل الخارجية للنقد:

يتعلق سؤالين من الاستبيان بمشاكل الوجهة والغرض للنقد الإجرامي الصادر والغرض والأصل للنقد الإجرامي الوارد. وفيما يخص النقد الصادر، تمثل القصد من السؤال في تحديد ما إذا كان نقل النقد إلى الدول المجاورة فقط أكثر شيوعاً من نقله إلى الدول الأبعد من ذلك، و إن كان الأمر كذلك فما هي الأسباب. يعكس الرسم البياني التالي الإجابة.

الرسم البياني ٣. **أين يتم تصدير النقد وأين يُشتبه في غسل الأموال، وأين يذهب النقد؟**

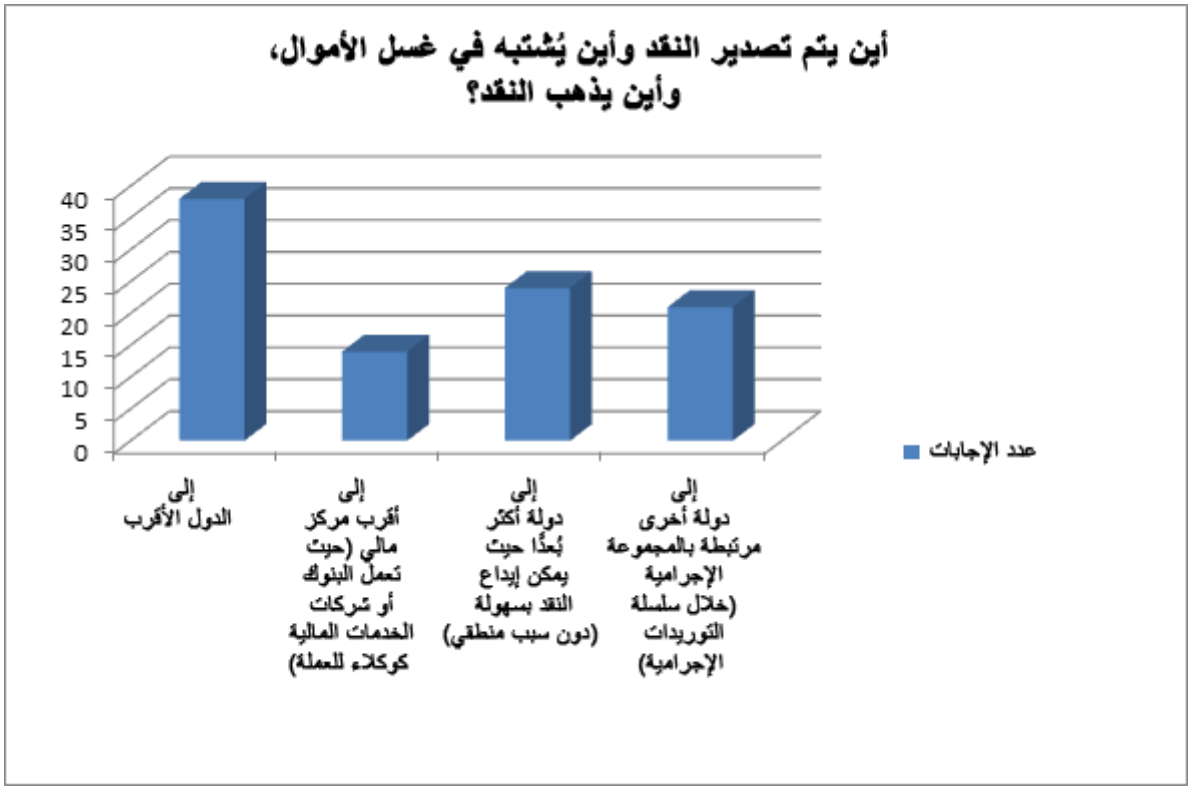

حازت كل الخيارات المقدمة على ردود إيجابية كبيرة، كما حددت كثير من الدول أكثر من خيار.

وتشير البيانات إلى أن الخيار الأكثر شيوعاً بالنسبة للمجرمين (٣٨ رداً) هو نقل النقد إلى أقرب دولة؛ وتحديد الدول لهذا الخيار أكثر من تلك التي حددت اختيار الغرض كان لتسهيل عملية إيداع النقد في البنوك أو لشيء ما له علاقة بالطبيعة العرقية للمجموعة الإجرامية. وفقاً للمناقشة الواردة في القسم ٢-٣-١، فإن التفسير المحتمل لنقل النقد هو الرغبة في إبعاده عن مكان الحصول عليه أكثر من الرغبة في تجنب الرقابة التنظيمية أو سداد المدفوعات المتعلقة بسلسلة التوريدات الإجرامية.

وبناءً على تلك الحالة، فمن المرجح أن الرغبة الأساسية للمجموعة الإجرامية، بعد حصولها على مبالغ مالية كبيرة عن طريق ارتكاب جريمة كسب غير مشروع في إحدى الدول، هي في اتخاذ خطوات لمنع سلطات هذه الدولة من كشف مكاسبها غير المشروعة وذلك بتقليل فرص تحديد مواقعها من قبل السلطات. ولذلك فإن عملية نقل النقد إلى أقرب دولة متاحة هي أسهل وأرخص وسيلة لتحقيق الهدف.

ومع ذلك، يُظهر عدد كبير من الإجابات لهذه الخيارات أن القدرة على وضع النقد في النظام المالي الشرعي وضرورة دفع ثمن البضائع غير المشروعة الإضافية أو دفع نفقات نقلها؛ هي عوامل مؤثرة بشدة في تحديد مسار النقل.

هناك أربع عشرة دولة تعتقد أنه تم إرسال النقد إلى أقرب مركز مالي. ويرتبط ذلك بشكل وثيق مع عدد الدول (١٥) التي تعتقد بأنها مركز مالي إقليمي شرعي وأن هذا النقد تم إحضاره إليها لأنها كذلك. وكان من بين المجيبين على هذا السؤال كل من فرنسا وإيطاليا وهولندا وبنما وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يشير إلى أن المراكز المالية الكبرى تكون بمثابة "عامل جذب" للنقود المستمدة من الإجرام. وهذا أمر مفهوم، باعتبار أن المراكز المالية الإقليمية تسعى إلى أن تكون مستقرة سياسياً واقتصادياً، بالإضافة إلى وجود نطاق أوسع وعدد أكبر من المشاريع التجارية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وبالتالي، فهي تحتوي على عدد أكبر من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وهو ما يعني أن المجرم سوف يتمتع بمزيد من الفرص للتصرف في مبالغ ضخمة من النقد دون أن يلفت الأنظار إليه.

وعادةً ما تكون المراكز المالية الإقليمية مدناً رئيسية، مثل دبي ولندن ونيويورك. وغالباً ما يُنظر إلى تلك المدن باعتبارها أماكن توفر الفرص أمام الفئات الأقل ثراءً من سكان كثير من الدول. وهو ما يؤدي إلى جعلها أكثر تنوعاً عرقياً، بمعنى أن المجموعات الإجرامية المتجانسة عرقياً تبدو أوفر حظًا "للاندماج" بدون لفت النظر.

٣-١-٢ عمليات النقل الداخلية للنقد:

إن الخيارات المحددة الأكثر شيوعاً فيما يتعلق بالمنشأ والغرض من النقل الداخلي للنقد الإجرامي ترتبط بشكل أوسع بخيارات النقد الصادر (راجع الرسم البياني أدناه). وبصفة خاصة، كان المنشأ الأكثر استخداماً للنقد الوارد هي الدول المجاورة. وهذا يمنح مزيداً من الأهمية للنظرية القائلة بأن الدافع الأساسي وراء نقل النقد الإجرامي عبر الحدود هو إبعاده عن مكان الحصول عليه. فالخيار المفضل هو تحقيق الهدف بتحريكه أقصر مسافة ممكنة. ومع ذلك، فالواقع أن غالبية الدول تقريباً تعتقد أن النقد الذي تم استيراده من الدول الأبعد قد يشير إلى أن التكلفة والراحة قد تكونان أقل أهمية من عملية الإبعاد الفعلي.

الرسم البياني ٤. **أين يتم استيراد النقد وأين يُشتبه في غسل الأموال، ومن أين يأتي النقد؟**

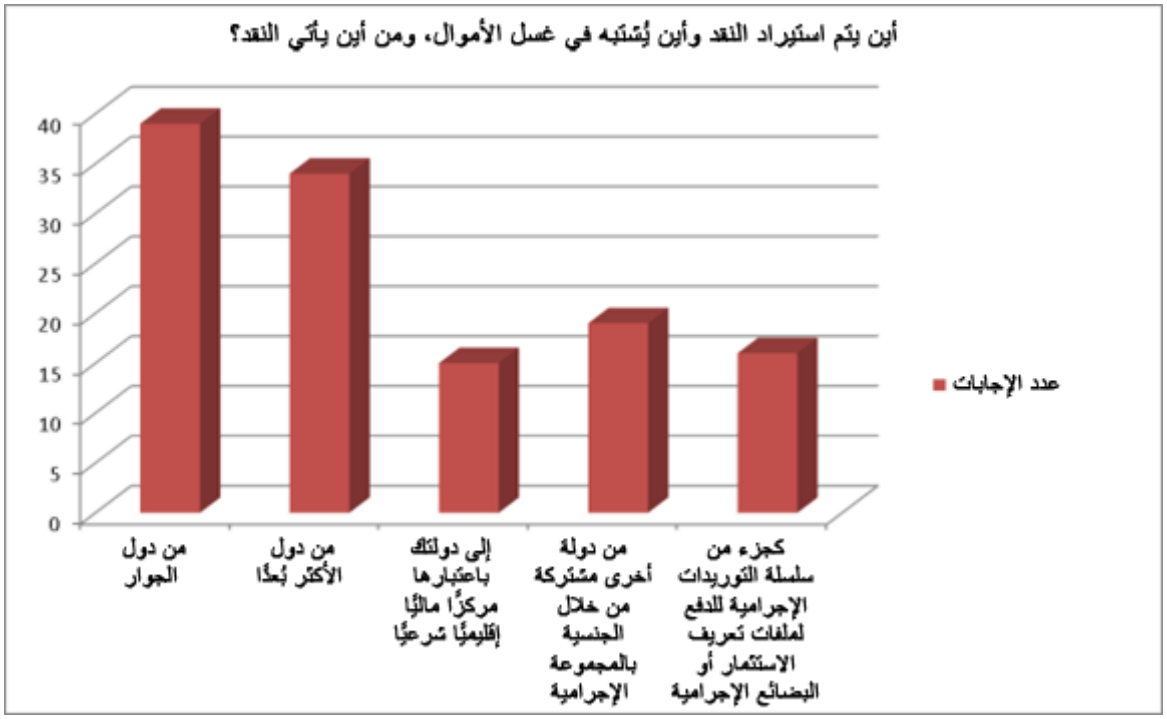

أقل أهمية من نقل النقد من الدولة حيث جرى توليده، تشير إجابات الاستبيان الموضحة في الرسم البياني أعلاه إلى أن الاعتبارات المهمة تتمثل في وجود ارتباط بين الدولة الوجهة والخلفية العرقية للمجموعة الإجرامية (على سبيل المثال، تقوم المجموعات الإجرامية المتجانسة عرقياً التي تعمل خارج البلاد بارسال النقد إلى دولها الأصلية) أو الحاجة للدفع للمزود أو دفع مصروفاتهم.

٣-٢ العملات:

طُلب من الدول تحديد العملات التي غالباً ما تُستخدم في شحنات النقد المشتبه بها التي يقوم المجرمون بنقلها خارج نطاق الدولة وداخلها. وتُلخص النتائج في الرسم البياني التالي الموضح أدناه.

الرسم البياني ٥. **العملات المستخدمة غالباً في نقل النقد الإجرامي المشتبه به**

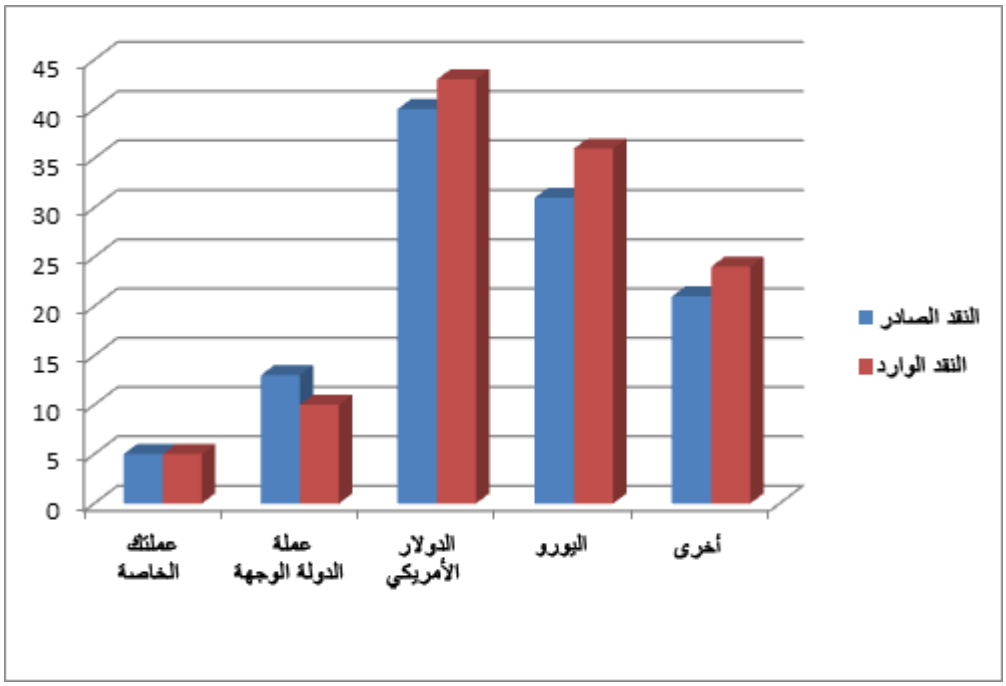

ربما كان متوقعاً أن تكون العملات المستخدمة في أغلب الأحيان هي الدولار الأمريكي واليورو. تم تحديد عدد كبير من العملات في الفئة "أخرى"، والتي تعتبر العملات الأكثر استخداماً في شحنات النقد الإجرامي – على حسب التكرار– هي الجنيه الإسترليني والفرنك السويسري واليوان الصيني والدولار الكندي ثم دولار هونج كونج والين الياباني والروبل الروسي. تم تحديد كل هذه العملات في دول غير التي يتم استخدامها فيها كعملة أساسية، مما يشير إلى أن هذا النقد المعني إما تم تهريبه إلى هذه الدولة أو تم تحويله إلى هذه العملة قبل نقله.

هناك ميزتان تقريباً مشتركتان بين كافة العملات الأكثر استخداماً وهما إما استقرارها على المدى الطويل[٥٥] أو تداولها واستخدامها على نطاق واسع أو كلاهما. وبشكل واضح، فمن المنطقي أن يقوم الأشخاص الذين يريدون الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد لمدة زمنية طويلة باختيار عملة تحتفظ بقيمتها في أسواق العملات الدولية وتكون صالحة للاستخدام في أكبر عدد ممكن من الدول. وتعد العملات المذكورة أعلاه هي أكثر العملات التي تتوفر فيها تلك المتطلبات.

وإجمالاً، تم تحديد ما مجموعه ٣٤ عملة، بخلاف الدولار الأمريكي واليورو، في شحنات النقد الإجرامي المشكوك بها. وكانت إحدى أبرز سمات تلك العملات التي تم تحديدها هي التباين الإقليمي – فعلى سبيل المثال؛ لم تتم مشاهدة عملات، مثل الريال السعودي والريال القطري إلا في منطقة الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، ففي أغلب الأحيان كانت العملات "الأخرى" التي تم تحديدها لدول مجاورة جداً للدولة التي اكتشفتها. ومرة أخرى، فإن هذا يمنح مزيداً من الأهمية للنظرية التي تقول أن في أغلب الحالات، يتم نقل النقد الناتج من الأعمال الإجرامية ببساطة إلى أقرب دولة أجنبية ممكنة كوسيلة لإبعاده عن الجريمة التي نتج عنها.

[٥٥] "أهم ست عملات" غالباً ما تكون الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري والدولار الكندي (أر لي، ٢٠١٣).

٣-٢-١ إعادة النقد:

حينما تستخدم دولة عملتها الخاصة الفريدة، فإن لديها الفرصة لتجميع البيانات المتعلقة بالدول التي تمت استعادة العملة منها. وهذا بدوره يُمكنها من معرفة إلى أين تم تصدير النقد وبالتالي معرفة السبب. ربما ورد النقد بعملة لا يمكن استخدامها في الدول خلال معاملة صرف العملة، وأعيد هذا النقد لدولة الإصدار عن طريق التداول، وفي أكثر الأحيان، يكون كجزء من سلة العملات في أسواق العملات الدولية.

على سبيل المثال، لا يستخدم الجنيه الإسترليني كعملة إلا في دول المملكة المتحدة (إنجلترا واسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية) وبعض المناطق الأخرى التابعة لبريطانيا، مثل جزر القنال وجزيرة مان وجزيرة سانت هيلينا وجزر تريستان دا كونا وغيرها. وبالتالي، ومع وجود القليل من الاستثناءات، فأي جنيه إسترليني يتم العثور عليه خارج هذه الدولة لا بدّ أن يكون قد تم نقله إلى هناك أو ربما مكتَنَز أو تم تداوله خلال المضاربة بالعملات (ويعد الجنيه الإسترليني رابع أكثر العملات تداولاً في الأسواق العالمية، ومن حيث القيمة يعتبر ثالث أهم احتياط عملة في العالم).

في عام ٢٠٠٨م، قامت السلطات البريطانية بإجراء ممارسات معمقة لدراسة استعادة الجنيه الإسترليني من الخارج، استناداً إلى المعلومات الواردة من البيانات الجمركية والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى المشاركة في التداول في أسواق العملات. بالرغم من رواج العملة في أسواق العملة العالمية وبصفتها مخزناً للقيمة، والتأثير السلبي لمراكز تجميع النقد الإقليمية، مثل سويسرا ودبي، فإن دراسة تلك الظاهرة كشفت الكثير عن الوجهة التي تم نقل النقد إليها بطريقة غير مشروعة.

على سبيل المثال، أظهرت الممارسة أن حجم الجنيهات الإسترلينية الجاري إعادتها من جنوب أسبانيا تتجاوز بكثير ما يمكن تبريره بواسطة تداول النقد الدولي أو التجارة السياحية. كما أنه أكثر بكثير مما كان تتم إعادته من دول بنفس الحجم ولها اقتصاديات متشابهة (مثل فرنسا وألمانيا). وبعد مواصلة الدراسة لاستبعاد عوامل أخرى، كانت النتيجة هي أن جنوب أسبانيا هي وجهة رائجة للنقد الناتج من الأعمال الإجرامية المهرب من المملكة المتحدة.

وبالمثل، أظهرت دراسة معمقة لبيانات مقدمة من إحدى المؤسسات المالية المشتركة في تداول النقد الدولي أن كمية كبيرة من الجنيهات الإسترلينية كانت تجري إعادة ترحيلها إلى المملكة المتحدة من شمال بلجيكا. طلبت جهات إنفاذ القانون مزيداً من المعلومات من المؤسسة المالية، والتي أمكنها بالاستعانة بالأعمال الورقية الداخلية لديها (مثل قوائم التعبئة) تحديد ثلاثة فروع لبنك معين تم من خلاله إدخال النقد إلى النظام المالي ببلجيكا. عندما تم تحديد مواقع تلك الفروع على الخريطة، اتضح لنا أن تلك البنوك كانت على مقربة من منطقة صناعية مشهورة بتجميع السجائر المهربة وتوزيعها، مما يشير إلى أن النقد قد يكون راجعاً إلى التهرب من دفع الضرائب.

٣-٣ فئات الأوراق النقدية:

يطلب أحد الأسئلة الموجودة في الاستبيان من الدول تحديد فئات الأوراق النقدية المستخدمة في شحنات النقد المشتبه به المرتبط بالجرائم. يشمل السؤال كلاً من النقد المصدّر والمستورد، كما أن الخيارات المتوفرة هي: هل كانت الأوراق المالية من الفئات الكبيرة (على سبيل المثال، ٥٠٠ يورو أو ٢٠٠ يورو أو ١٠٠٠ فرنك أو ما شابه) أو الفئات المتوسطة/الصغيرة أو خليط من الاثنين. تم تلخيص الإجابات في الرسم البياني التالي الموضح أدناه:

الرسم البياني ٦. **فئات الأوراق النقدية المستخدمة في شحنات النقد المشتبه به المرتبط بالجرائم**

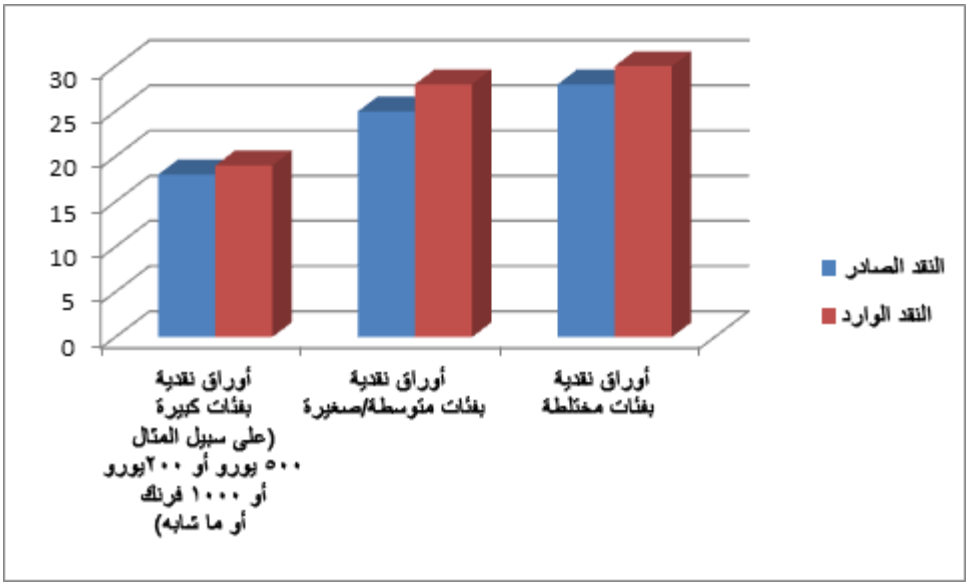

وكما تُظهر البيانات، يتم استخدام الفئات الكبيرة من الأوراق النقدية بشكل متكرر، ولكن ليس دائماً. كما تُظهر البيانات أن الفئات المتوسطة/الصغيرة أو خليطاً من الفئات الكبيرة والصغيرة يتم استخدامهما بشكل أكثر تكراراً. وهناك اختلاف كبير بين الدول التي كان من المتوقع أن تعرض نتائج متشابهة بخلاف ذلك. فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير المملكة المتحدة أن شركات الخدمات المالية قامت ببيع أوراق نقدية بفئات كبيرة من الدولار الأمريكي واليورو في المملكة المتحدة بما يفوق ما يمكن تفسيره على أنه طلب شرعي، وكان هناك كثير من إدانات غسل الأموال لشركات الخدمات المالية التي قامت ببيع هذه الأوراق المالية للمجموعات الإجرامية، حيث كان السبب الرئيسي لشراء تلك الأوراق النقدية هو تقليل حجم النقد الإجرامي ووزنه إلى أدنى حد ممكن لتسهيل عملية تهريب النقد. ولاحظت السلطات الهولندية أن كثيراً من المجرمين يفضلون ورقتين نقديتين وهما ٢٠٠ يورو و٥٠٠ يورو.

المربع ٨ – **بيع الأوراق المالية ذات الفئات الكبيرة للمجرمين لتسهيل عملية تهريب النقد:**

خلال السنوات الأخيرة في المملكة المتحدة، كان هناك العديد من دعاوى غسل الأموال ضد شركات الخدمات المالية (MSB) التي تبيع أوراقاً نقدية بفئات كبيرة من الدولار الأمريكي واليورو لأشخاص يعرفون أو يشتبهون في تورطهم في أنشطة إجرامية (عادةً ما تكون الاتجار في المخدرات). وتبين الأدلة في هذه القضايا أن الأوراق المالية التي تم شراؤها جرى تهريبها خارج المملكة المتحدة، وكان السبب وراء استخدام أوراق نقدية بفئات كبيرة هو تقليل حجم النقد ووزنه لأدنى حد ممكن لتسهيل عملية الإخفاء.

هناك قضية مهمة تتعلق بالمدعو "ك" الذي كان يعمل في إحدى شركات الخدمات المالية بين عامي ١٩٩٤م و١٩٩٦م في المملكة المتحدة، وقام ببيع ما يقدر إجمالي قيمته بـ ٧٠ مليون جنيه إسترليني من أوراق نقدية بفئات كبيرة إلى عملائه من المجرمين (في أيام ما قبل اليورو، حيث كانت بالخولده الهولندية والشلن النمساوي والمارك الألماني وغيرها). ولم يتم تسجيل أي عملية شراء لهذه الأوراق النقدية من مورّدي العملة وكذلك بيعها مرة أخرى إلى عملائه من المجرمين؛ في سجلات شركته. تمت

محاكمة "ك" بتهمة غسل الأموال وأُدين وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٤ عاماً (أقصى عقوبة لقضايا غسل الأموال في محاكم المملكة المتحدة).

وبعد ذلك، قام "ك" بالاستئناف في المحكمة العليا في المملكة المتحدة حيث حكمت ببراءته في عام ٢٠٠٧م استناداً إلى الإجراءات. وفي هذه الفترة تقريباً، تم إخلاء سبيله من السجن؛ وبينما كان ينتظر نتيجة الاستئناف، قام بإنشاء شركة خدمات مالية أخرى باسم ابنه وزوجته وعلى الفور بدأ من جديد في ممارسة نشاطه في شراء الأوراق النقدية الأجنبية ذات الفئات الكبيرة وبيعها إلى عملائه من المجرمين.

وفي أثناء ما كان ضباط إنفاذ القانون في المملكة المتحدة يقومون بالتحقيق في الأنشطة الإجرامية لشركة خدمات مالية أخرى متورطة في أنشطة مماثلة، صادفوا أدلة تشير إلى أن "ك" قد استئنف من جديد ممارسة أنشطته السابقة. تم البدء في تحريات جنائية منفصلة، وتم جمع الأدلة من تجار المخدرات المعروفين الذين قاموا بزيارة شركة الخدمات المالية الخاصة بـ "ك" وبشراء مبالغ ضخمة من الأوراق المالية ذات الفئات الكبيرة من الدولار الأمريكي واليورو. تم اعتقال "ك" وتفتيش شركته. وكشفت التحقيقات الجديدة مرة أخرى أنه لم يتم شراء تقريباً أي من تلك الأوراق المالية ذات الفئة الكبيرة من موردي العملة، كما أن بيعها مرة أخرى إلى العملاء تم تسجيله بالتفصيل في سجلات شركة "ك". في هذه المرة، بلغت القيمة الإجمالية للأوراق النقدية التي تم بيعها للعملاء المجرمين في فترة تصل إلى ١٨ شهراً حوالي ١٩٠ مليون جنيه إسترليني.

وبمواجهته بالأدلة الدامغة، اعترف "ك" بتهم غسل الأموال وحُكم عليه بالسجن لمدة ١١ عاماً. أما زوجته وابنه، فقد أقرا بأنهما مذنبان فيما يتعلق بالمخالفات التي تخص القواعد المنظمة لتشغيل شركة الخدمات المالية.

المصدر: سلطات المملكة المتحدة.

وفي ألمانيا، فإن الحادثة الأكثر شيوعاً كانت لمضبوطات الفئات المتوسطة والصغيرة في سياق غسل الأموال المرتبط بعائدات المخدرات التي حدثت داخل الاتحاد الأوروبي، وشملت أسبانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وألمانيا. ولدى السلطات الألمانية الدليل على أن النقد الذي تم ضبطه بهذه الطبيعة في "الحالة الأولية"، وذلك على ما يبدو لأن المجرمين ارتدعوا عن تحويل الفئات الصغيرة من الأوراق النقدية إلى الفئات الكبيرة منها وذلك نظراً لخطر اكتشافهم والإبلاغ عنهم من قبل القطاع المالي بما يتفق مع قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلاوةً على ذلك، خلال عمليات مكافحة غسل الأموال، لم يتم العثور على النقد مخبأ في السيارة، على ما يبدو نظراً إلى وجود مراقبة منتظمة، على سبيل المثال على الطرق السريعة العابرة من أسبانيا إلى ألمانيا عبر الأراضي الفرنسية. وفي سياق عمليات المراقبة تلك، تعلم مهربو النقد بشكل سريع للغاية أنه إذا تم إخفاء الأموال في سيارة بنفس الطريقة التي يتم إخفاء المخدرات بها، فلن يتمكن المهربون بشكل موثوق الرجوع إلى أي من الشركات الرسمية باعتبارها مصدراً للنقد. لم تعد تلعب خدعة إخفاء النقد واستخدام أوراق نقدية بفئات كبيرة دوراً مهماً في خطط التهريب الخاصة بها. وبالتالي، تساهم طريقة العمل التي تم تحديدها في غياب عملات نقدية بفئات كبيرة في عمليات الدفع لآلاف من اليورو باعتباره مؤشراً لغسل الأموال في قضايا تشبه تلك الموجودة في هذه الفقرة.

المربع ٩ – **النقل المادي للنقد لقطع مسار المراجعة المالية:**

مراجعة القضية وتحليلها بالتحقيق في غسل الأموال من خلال ناقلي النقد المرتبط بعمليات تصدير السيارات المستعملة.

يتم تجميع الأموال الناتجة عن عمليات تهريب المخدرات في أوروبا وحفظها بشكل مؤقت في دول أوروبية مختلفة. وترتب منظمات/جماعات غسل الأموال عملية جمع الأموال عن طريق ناقلي النقد. يتم نقل الأموال مادياً من إحدى الدول الأوروبية إلى أخرى (على سبيل المثال، من أسبانيا أو هولندا إلى ألمانيا). يتم إجراء نقل الأموال بواسطة السيارة بشكل أسبوعي، دون أن يتم إخفاء الأموال بشكل خاص (فمثلاً، يتم تعبئة الأموال في حقائب بلاستيكية وتخزينها تحت المقاعد الأمامية). وتتراوح قيمة المبلغ المنقول ما بين ٤٠ ألف يورو و٥٠٠ ألف يورو، ونادراً ما يصل إلى ١ مليون يورو. ويُلاحظ أن غالبية الأموال التي تم اكتشافها كانت أوراق نقدية بفئات صغيرة من فئة ١٠ يورو و٢٠ يورو و٥٠ يورو، وهذا مؤشر واضح على أن هذه الأموال نتجت من البيع بالتجزئة للمخدرات. وعند مواجهة سلطات رقابة النقد، غالباً ما يقوم ناقلو النقد بمحاولة تفسير نقل الأموال بحجة شراء السيارات المستعملة أو معدات البناء.

وفي إحدى المرات، قام ناقلو الأموال في ألمانيا بتوزيع الأموال على شركات صغيرة مختلفة كان معظمها يعمل في سوق السيارات المستعملة. كانت تُدار كل تلك الشركات من قبل ناقلي الأموال أو من قبل أشخاص آخرين لهم نفس الخلفية العرقية. ولكونها شركات تعتمد في عملها على التعامل النقدي، يتم استخدام هذه الشركات باعتبارها كياناً شرعياً للحصول على عائد قانوني في ألمانيا، بالإضافة إلى التستر على أنشطة غسل الأموال الخاصة بها. هناك دائماً خلط بين الشركات القانونية وغير القانونية (مثل خلط الأموال المتعلقة بالمخدرات والتهرب من الضرائب).

وأظهرت التحقيقات أن الأموال التي حملها ناقلو النقد كانت تبلغ عشرة أضعاف مبيعاتها السنوية المعلنة لدى سلطات الضرائب الألمانية.

ويُستخدم النقد لشراء معدات البناء والسيارات من سوق السيارات المستعملة (السوق البخس) في ألمانيا، ثم يتم تصديرها بعد ذلك بشكل قانوني إلى الشرق الأوسط. يتم تنفيذ التسوية للبضائع المصدرة عبر الحسابات الأجنبية التي تنتمي إلى شركات السيارات التي تقع أساساً في المراكز المالية في الشرق الأوسط. وإن كانت هناك حاجة للنقد، سيقوم حاملو النقد بإحضار الأموال مرة أخرى إلى ألمانيا بإقرار قانوني لسلطات الجمارك. ويتم استخدام نماذج الإقرارات الجمركية لإضفاء الشرعية على أموال المخدرات المنقولة من مختلف الدول الأوروبية إلى ألمانيا فيما بعد.

وكانت الجرائم الأصلية لهذا المخطط التطبيقي هي الاتجار في الهيروين والكوكايين.

المصدر: السلطات الألمانية.

مرة أخرى، يكمن تفسير هذه الاختلافات الواضحة في الحقيقة التي مفادها أن هناك عوامل أخرى تؤثر على فئات الأوراق النقدية التي ستستخدم عند التفكير في غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد؛ وهي الغرض والوجهة والأسلوب. وتكشف الدراسة المتعمقة لإجابات الاستبيان وأمثلة القضايا أنه من المرجح استخدام الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة عند وجود عنصر الإخفاء ضالعاً في عملية نقل النقد.

ويعتبر السبب في ذلك بديهياً وتمت مناقشته بالفعل في التقرير. نأخذ الجنيه الإسترليني كمثال، تُظهر قياسات الحجم والوزن لهذه الأوراق النقدية أن ٢٥٠ ألف جنيه إسترليني من "النقد الموجود في الشارع" – وهو خليط الأوراق النقدية ذات فئة ١٠ جنيهات إسترلينية و٢٠ جنيهاً إسترلينياً؛ يتراوح وزنها من ١٥ إلى ٢٠ كجم، كما أن حجمها يكفي لملء حقيبة رياضية متوسطة الحجم. وعليه، فإن الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة تسهّل إخفاء قيم ضخمة من النقد. وعلى نفس المنوال، إن كان الإخفاء متاحاً بالفعل (مثل إنشاء "مخبأ" مخصص في السيارة)، فإن استخدام الأوراق النقدية ذات الفئة الكبيرة يعني أنه من الممكن نقل قيمة أكبر بكثير في المرة الواحدة.

المربع ١٠ – **أمثلة حجم ووزن فئات الأوراق النقدية ذات الصلة:**

المصدر: سلطات المملكة المتحدة.

حقيبة بها أوراق نقدية فئة ٥٠٠ يورو – ١٢ ألف ورقة نقدية، القيمة ٦ ملايين يورو، وزن النقد حوالي ١٢ كجم.

المصدر: السلطات الهولندية.

٣-٤ أساليب النقل المادي للنقد – المسافرون جواً والأشخاص الطبيعيون:

على النحو السابق، يتضح لنا من خلال إجابات الاستبيان أن معظم الدول وجهت القدر الأكبر من الموارد المخصصة للتصدي لغسل الأموال عبر النقل المادي للنقد، تجاه الأشخاص الطبيعيين. قد يكون هذا بمثابة انعكاس للصياغة الواردة في التوصية ٣٢ والتي تحمل اسم "ناقلو النقد".

توصية مجموعة العمل المالي ٣٢- ناقلو النقد*

يجب على الدول أن تطبق إجراءات تمكنها من اكتشاف النقل المادي عبر الحدود للعملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها، وبما يشمل استخدام نظام للإقرار أو نظام الإفصاح أو كليهما.

ويجب على الدول أن تتأكد من توفر السلطة القانونية لدى السلطات المختصة بها بحيث تتمكن من إيقاف النقود أو الأدوات القابلة للتداول أو احتجازها لحاملها والتي يشتبه في ارتباطها بتمويل الإرهاب أو غسل الأموال أو الجرائم الأصلية أو تلك التي يتم الإقرار أو الإفصاح عنها بصورة كاذبة.

ويجب على الدول أن تتأكد من وجود عقوبات رادعة ومتناسبة وفعالة لديها للتعامل مع الأشخاص الذين يقومون بالإقرار أو الإفصاح بصورة كاذبة عما بحوزتهم. وفي الحالات التي ترتبط فيها العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها بتمويل الإرهاب أو بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية، يجب على الدول أن تتبنى الإجراءات التي تمكنها من مصادرة مثل هذه النقود والأدوات، بما في ذلك الإجراءات التشريعية التي تتماشى مع التوصية الرابعة، وما تشتمل عليه من تفعيل مصادرة مثل هذه العملات أو الأدوات.

ومع ذلك، فإن "المصطلحات الخاصة المستخدمة في تلك التوصية" في المذكرة التفسيرية للتوصية ٣٢ تؤكد أن النطاق يشمل الشحن عن طريق الشحنات المعبأة في حاويات والإرسال بالبريد:

المصطلحات الخاصة المستخدمة في تلك التوصية:

النقل المادي عبر الحدود:

يشير إلى أي نقل مادي للعملة أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها للداخل أو للخارج من دولة إلى دولة أخرى. ويتضمن المصطلح وسائل النقل التالية:

(١) النقل المادي بواسطة شخص طبيعي أو الأمتعة أو المركبة المصاحبة له.

(٢) شحن العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها في الشحنات المعبأة في حاويات.

(٣) إرسال العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر البريد بواسطة شخص طبيعي أو شخص اعتباري.

وفي حين أن توصيات مجموعة العمل المالي تشمل النقد المنقول بواسطة الأشخاص الطبيعيين والبريد والشحن، يوجد تركيز على "ناقلي النقد" في كل من عنوان التوصية ٣٢ وفي المذكرة التفسيرية لها.

هذا التركيز على "الأشخاص الطبيعيين" قد يساعد في توضيح لماذا اتضح من الاستبيان أن العديد من الدول تعتبر أن التزاماتها بموجب التوصية ٣٢ تقتصر على وجود نظام إقرار أو إفصاح لنقل النقد بواسطة الأشخاص الطبيعيين.

وقد طلب الاستبيان من الدول ترتيب وسائل نقل النقد عبر الحدود الأكثر استخداماً بترتيب تنازلي. تتضح النتائج من خلال الرسم البياني التالي الموضح أدناه.

الرسم البياني ٧. **الوسائل الأكثر استخداماً في عملية نقل النقد عبر الحدود**

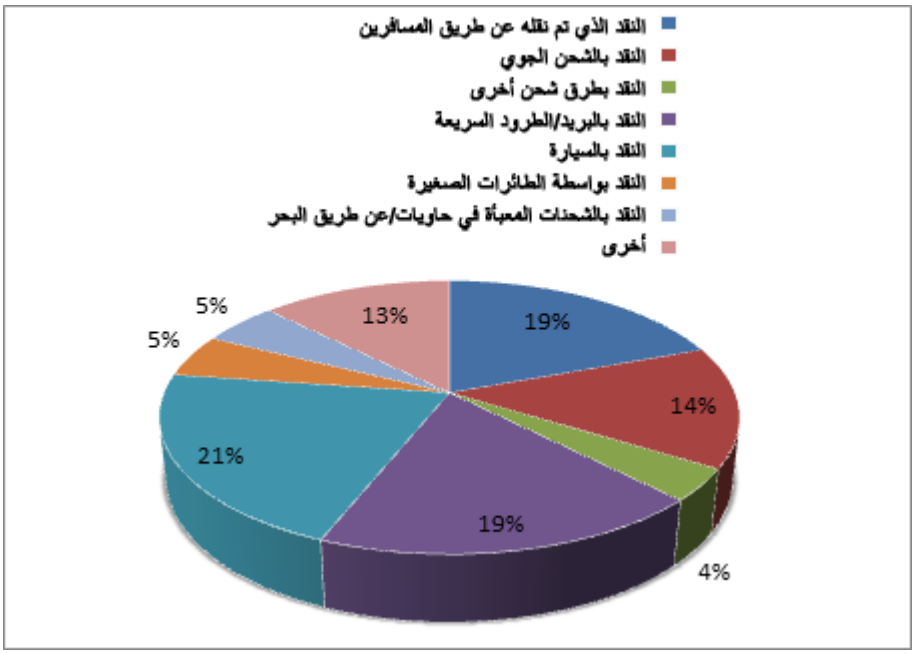

في الواقع، تُظهر هذه النتائج أن معظم الدول تواجه حركة النقد عبر الجو والبريد والشحنات (٣٧%). وهذا من شأنه أن يجعل الدول توجه مصادرها ضد الأشخاص الطبيعيين بالرغم من معرفتها بأن هناك طرقاً أخرى لنقل النقد. ويشير هذا إلى قلة الوعي للمخاطر التي تنطوي عليها.

وطُلب من الدول أيضاً أن توضح بالتفصيل من خلال تجربتها أشهر التقنيات التي يستخدمها المجرمون عند النقل المادي للنقد. وقد تم التعبير عن البيانات التي تتعلق بالأشخاص الطبيعيين في الرسم البياني الموضح أدناه؛ وقد أظهر أن التقنيات المستخدمة متشابهة إلى حد ما للنقد المكتشف سواء للداخل أو للخارج.

الرسم البياني ٨. **أشهر التقنيات التي يستخدمها المجرمون عند النقل المادي للنقد**

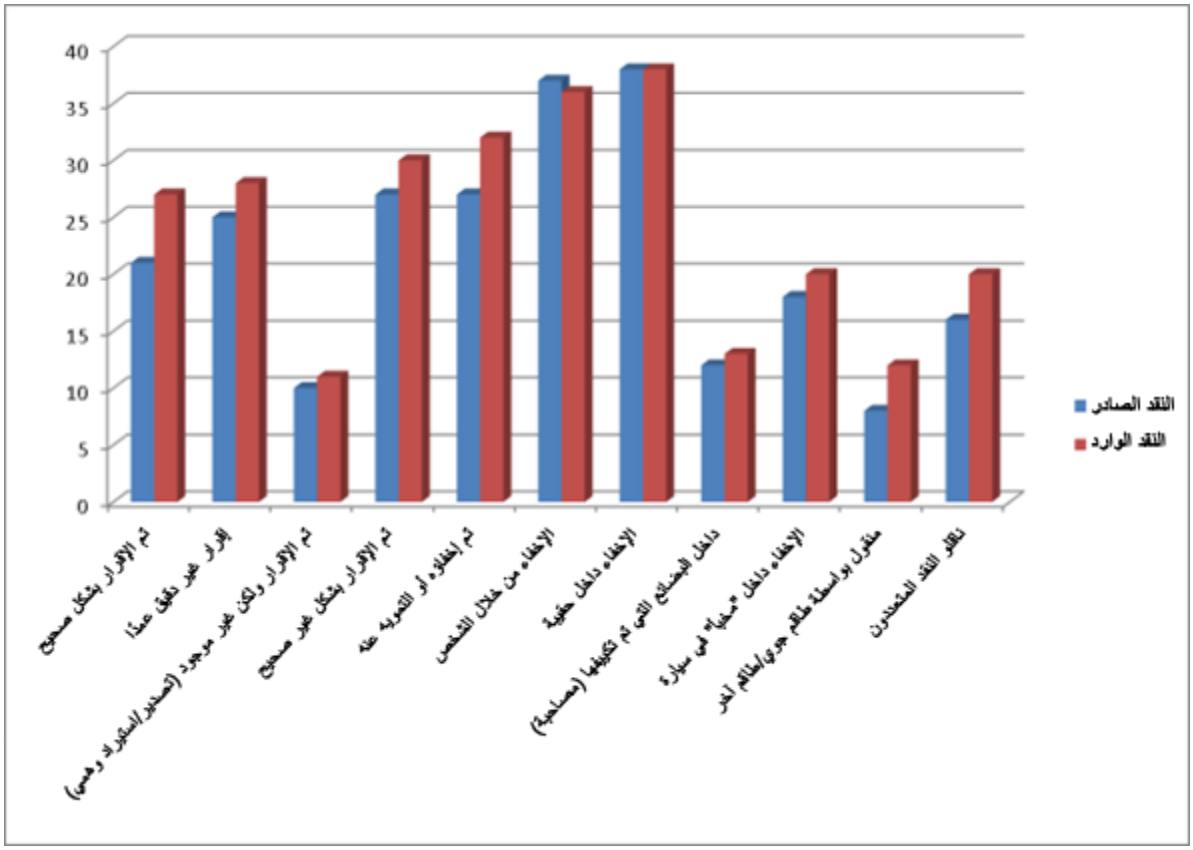

يمكن تقسيم التقنيات بصفة عامة إلى الفئات التالية؛ النقد الإجرامي المكتشف في بعض الأزياء؛ عدم بذل محاولة لإخفاء النقد الإجرامي؛ الإخفاء من خلال الشخص (داخلياً "معبأة في جسده" أو ضمن ملابسه)؛ الإخفاء في أمتعة المسافر جواً أو الإخفاء داخل المركبات أو البضائع المكيفة لذلك؛ وتمت مناقشة هذه التقنيات بشكل أكثر تفصيلاً أدناه.

٣-٥ متطلبات الكشف عن النقد:

مثلما هو مذكور أعلاه، تستوجب متطلبات التوصية ٣٢ من توصيات مجموعة العمل المالي ما يلي " يجب على الدول أن تطبق إجراءات تمكنها من اكتشاف النقل المادي عبر الحدود للعملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها، وبما يشمل استخدام نظام للإقرار أو نظام الإفصاح أو كليهما"؛ وأغلب الدول التي تلتزم بتوصيات مجموعة العمل المالي قد اعتمدت مثل هذا النظام. توضح صياغة التوصية ٣٢ الغرض من هذه الأنظمة؛ حيث تهدف إلى المساعدة في الكشف عن نقل النقد والصكوك القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود سواءً النقل الشرعي وغير الشرعي، وصياغة التوصية توضح أن الدول يجب عليها أيضاً أن تُفرض عقوبات فعالة ومتناسبة لانتهاكات متطلبات الإقرار أو الإفصاح.

وعليه، فمن الواضح أن كل من إجابات الاستبيان وأمثلة القضايا التي تم إرسالها ومناقشتها خلال اجتماعات التطبيقات في قطر في نوفمبر ٢٠١٣م وديسمبر ٢٠١٤م قد أوضحت أن الجماعات الإجرامية تجد طرقاً لتحويل أنظمة الإقرار أو الإفصاح عن نقل النقد إلى ما يتماشى مع مصالحها. ويبدو أن من إحدى المشكلات أن بعض الدول لا تقوم بمراجعة إقرارات نقل النقد التي قام المسافرون بتقديمها بشكل روتيني للتحقق من موافقة ما تمت كتابته للحقيقة. (في بعض البلدان نادراً ما يتم ذلك). كما تتم

ممارسة رقابة محدودة على "وثائق العملاء" من إقرارات النقد (يتم تقديم ما لا يقل عن نسختين في الغالب، ويحتفظ صاحب الإقرار بإحدى تلك النسخ على الأقل)، بمعنى أنه لا يمكن الحد من إعادة استخدامها (راجع النقطة ٣ أدناه).

هناك العديد من الطرق التي من خلالها يستطيع المجرم تطويع متطلبات إقرار النقد لصالحه. وهناك أمثلة حقيقية ظهرت من قبل الدول التي أجابت على الاستبيان أو شاركت في النقاشات التي دارت في اجتماعات فريق المشروع؛

- **إقرار النقد المستخدم لإضفاء واجهة شرعية للنقد الإجرامي:** فالدول التي تعترف أنها نادراً ما تفحص إقرارات النقد تقدم العديد من الأمثلة عن أشخاص يستوردون مبالغ ضخمة من النقد من دول مرتبط بالاتجار بالمخدرات ويقومون بتقديم إقرار النقد عند دخولهم الدولة، ثم يأخذون النقد إلى البنك ويقومون بإيداعه في حساب ما. وعندما يشتبه موظفو البنك فيه، فإنهم يقدمون إقرار النقد الذي يقبله موظفو البنك "كدليل" من شأنه إثبات أن النقد له أصل مشروع على اعتبار أنه تم الإعلان عنه للسلطات وليس مضبوطاً. فالنقد المتأتي من عمليات إجرامية أخرى قد يُعلن عنه أيضاً بدقة من أجل التحايل على المتطلبات المحلية فيما يخص المعاملات البنكية للنقد (راجع مثال الحالة السابقة من السلطات التونسية).

- **إقرارات النقد المستخدمة لإنشاء سجلات استيراد أو تصدير زائفة:** يتم تعبئة وتقديم نموذج إقرار النقد ولكن لا يتم فحصه، عندما يدخل المسافر دولة ما ولكن لم يتم تصدير النقد أو استيراده بشكل مادي. بدلاً من ذلك، يذهب المجرم إلى بنك أو مؤسسة مالية أخرى ويقوم بإيداع النقد المتأتي من الجريمة في البلد الوجهة بقيمة الإقرار الكاذب الذي تم قبوله باعتباره شرعياً بنفس الطريقة كما في المثال السابق (أمثلة تم الإبلاغ عنها حيث يعلن المسافر عن النقد بأنه ثلاث عملات في حين لا يكون هناك سوى اثنتين فقط، في هذا الوقت، ثم "تتكون" الثالثة المفقودة عن طريق النقد الإجرامي في البلد الوجهة).

- **إقرارات النقد المعاد استخدامها:** يتم تصدير النقد أو استيراده بشكل سليم، ويتم الإبلاغ عنه بشكل دقيق وصريح. بعد ذلك، يستحوذ المجرم على النقد الإضافي المتأتي من الأعمال الإجرامية في الدولة الوجهة ويتنقل بين البنوك بحوزته نفس الإقرار ويستخدمه لعدة مرات ليضفي نوعاً من الشرعية على الأوراق المالية الإضافية للنقد الإجرامي. يقوم موظفو البنك بدراسة نموذج الإقرار بالنقد، ولكن لا يحتفظون به أو يتم تسجيل تفاصيل عنه، لذلك لا يستطيع أحد كشفه ومن ثم يمكن استخدامه مرات أخرى. وبعبارة أخرى، فإن هذه الفكرة هي تبني للمثال المذكور أعلاه، حيث تم استخدام الإقرار الوهمي تماماً مرات متعددة.

- **إقرارات النقد غير المكتملة:** يقرّ المجرم بامتلاك مبلغ كبير من النقدية إلى جهاز مراقبة الحدود وتطلب السلطات منه تقديم هذه النقدية. فيتم تقديم المبلغ الصحيح من النقدية وعده، وترضى السلطات عن الإقرار ويُسمح للشخص بالمتابعة. ولكن إذا قامت السلطات بتفتيش الشخص وممتلكاته، كانت ستكتشف أنه يمتلك مبالغ نقدية إضافية في حوزته لم يقم بالإقرار بها. وإذا واجهت السلطات بعد ذلك الشخص بعيداً عن الحدود، يمكنه الإقرار بكل صدق وإثبات أنه قد قام بالإقرار بالنقدية، كما تم التحقق من ذلك بصورة مرضية بواسطة السلطات.

- **الإقرار بالنقد في نقطة من الرحلة دون الأخرى:** في هذا الموقف، قد يقوم الشخص بالإقرار بالنقدية الصحيحة عند الرحيل من نطاق البلد، على سبيل المثال في المطار، حيث لا تقوم السلطات بالتحقق من الإقرارات بشكل روتيني.

ولا تكون لديه نيّة الإقرار بالنقدية محلياً داخل الدولة المتوجه إليها حيث يوجد أصل إجرامي للنقدية وينوي الشخص استخدامها بصورة إجرامية. ولكن يتم اعتراضه عند الوصول إلى وجهته واكتشاف النقد. يدعي الشخص عندئذ أن عدم إقراره بالنقد لم يكن متعمداً ويستخدم الإقرار الذي تم في بداية الرحلة "كضمان"، وبذلك يعطى النقد صورة شرعية كما تم توضيحه في المثال الأول (راجع القضية المبلَغ عنها بواسطة السلطات الإسرائيلية أدناه).

المربع ١١ – **مثال على إقرار غير مكتمل للنقد متعمد:**

في أكتوبر ٢٠١٣م، وصل شخص أردني إلى مطار عمان قادماً من تركيا وقام بالإقرار بامتلاك مبلغ ١٥٣ ألف دينار أردني (٢١٥ ألف دولار أمريكي تقريباً).

وبعد التحقق من المبلغ وعد الأموال، وُجد أن هذا الشخص يمتلك فعلياً إجمالي ما يعادل ٢٩٠ ألف دولار أمريكي، على النحو التالي:

- ٣٨٤١٢٥ درهم إماراتي.
- ٧٤٣٠٠ ريال سعودي.
- ٨٥٤٨٦ دينار أردني.
- ١١٣٢٣٨ ريال قطري.
- ٣١٤٦٠ شيكل إسرائيلي.
- ١١٠٩١ جنيه مصري.
- ١٦٩ دينار بحريني.
- ٧١٠ دينار كويتي.
- ٧٤٧٠٠٠ ليرة لبنانية.

وقد تم ضبط الأموال وفرضت المحكمة الأردنية غرامة تُقدر بنسبة ٣% من مبلغ النقدية المضبوطة.

المصدر: السلطات الأردنية.

المربع ١٢ – **الإقرار بالنقد في نقطة من الرحلة دون الأخرى:**

تم إبلاغ السلطات الإسرائيلية من مسؤولي الجمارك في دولة أخرى عن مواطن إسرائيلي، تاجر الماس، قام بالإقرار بالنقد فيما لا يقل عن ٢٠ مناسبة، بإجمالي ٢,٢ مليون دولار أمريكي أثناء رحيله عن هذه الدولة للسفر إلى إسرائيل. واكتشفت السلطات الإسرائيلية أن هذا الشخص لم يقم بالإقرار بأي أموال نقدية عند وصوله إسرائيل. عندها، بدأت التحقيقات.

رفض الشخص التعاون مع المحققين، وأدعى أن الأموال من مصدر شرعي واستخدم حقيقة أنه قام بالإقرار بالأموال عند رحيله

من الدولة الأخرى لإثبات إدعائه. وقد كان الشخص على دراية بقوانين غسل الأموال في إسرائيل.

وكانت توجد شبهة ارتباط النقدية بالتهرب الضريبي.

وقد انتهي التحقيق بتغريم هذا الشخص ٤٠٠ ألف شيكل إسرائيلي.

المصدر: السلطات الإسرائيلية.

٣-٦ عدم محاولة الإخفاء:

كما هو مبيّن في الرسم البياني في القسم ٣-٤، في بعض الحالات لا تتم محاولة إخفاء النقد عند نقله من دولة إلى أخرى. يمكن أن تحدث هذه الحالة عند النقل عبر حدود برية تتم حراستها أحياناً أو لا تتم حراستها على الإطلاق (كما هو الحال في كل الحدود البرية داخل الاتحاد الأوروبي، راجع الحالة المُبلّغ عنها من قِبل السلطات الألمانية، المربع ٩).

المربع ١٣ – **عدم محاولة إخفاء النقد:**

في ٢٠٠٨م، اعترض مسؤولو الجمارك السلوفينية شخصاً بصدد مغادرة سلوفينيا متجهاً إلى كرواتيا بالسيارة عند الحدود البرية. لاحظ مسؤولو الجمارك وجود حقيبة على المقعد الخلفي للسيارة وتحققوا من محتوياتها. وقد وجدوا مبلغاً ضخماً من الأوراق النقدية ذات الفئات المالية الصغيرة. وتم ضبط الأموال النقدية وعدها. كان يوجد أكثر من ٤٠٠ ورقة نقدية من عملة اليورو بفئة ٢٠ وأكثر من ٤٠٠ ورقة نقدية بفئة ١٠٠ وأكثر من ٨٠٠٠ ورقة نقدية بفئة ٥٠ من العملة نفسها، وبلغ مجموع الأوراق النقدية ما يزيد عن ٥٠٠ ألف يورو. وكانت هذه الأموال مرتبطة بالاتجار في المخدرات.

وقد كان سبب إيقاف مسؤولي الجمارك للسيارة هو أن السائق كان صربي الجنسية ويستخدم جواز سفر برتغالياً ويقود سيارة يمتلكها طرف ثالث وتحمل لوحات أرقام إيطالية.

في هذه الحالة، واجهت السلطات الصربية صعوبات بالغة في إثبات سلوك الشخص الإجرامي داخل دولة أخرى. وفي نهاية الأمر، اضطرت السلطات إلى استخدام معلومات من جريدة في دولة أخرى (ذكرت أنشطة الشخص في الاتجار بالمخدرات) لجمع أدلة كافية لإقناع السلطات السلوفينية بمصادرة النقدية.

المصدر: السلطات السلوفينية.

في الحالة المذكورة أعلاه، كما هو الحال في المثال السابق من ألمانيا (المربع ٩)، كانت الأموال النقدية في "حالتها الخام": أوراق نقدية من عملة اليورو بفئات مالية صغيرة من مبيعات المخدرات الخاضعة للمراقبة في سلوفينيا. تقبل العديد من المؤسسات التجارية في كرواتيا عملة اليورو بصورة غير رسمية، لذلك لا توجد ضرورة حقيقية لتغيير النقدية قبل نقلها إلى سلوفينيا. في وقت هذا الحدث، لم تكن كرواتيا جزءاً من الاتحاد الأوروبي. وكنتيجة لدخول سلوفينيا إلى اتفاقية شنغن في الاتحاد الأوروبي، تمت زيادة المراقبة عند الحدود السلوفينية/الكرواتية في عام ٢٠٠٧م حيث أصبحت حدوداً خارجية للاتحاد

الأوروبي (ويجب الإقرار بالنقدية بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي). ومع ذلك، كما هو الحال في معظم الحدود البرية في أوروبا، تسافر أعداد كبيرة من المركبات بين دولتين بصورة يومية وتكون فرص اعتراضها قليلة.

٣-٧ الإخفاء مع الشخص نفسه:

كما هو موضح في الرسم البياني ٨. أشهر التقنيات التي يستخدمها المجرمون عند النقل المادي للنقد

طُلِب من الدول تقديم حالات كأمثلة، وقد تم تقديم ما يزيد عن ١٠٠ مثال من مجموعة كبيرة من الدول في جميع أنحاء العالم. يوجد العديد من الأمثلة بحيث لا يمكن ذكرها كلها ولكن فيما يلي بعض منها؛

المربع ١٤ – **إخفاء النقد المتجه إلى ما يسمى بالدولة الإسلامية (الدولة الإسلامية في العراق والشام/الدولة الإسلامية في العراق وسوريا) في سوريا مع شخص:**

في أبريل عام ٢٠١٤، تم اعتراض سيدة "م"، عند الرقابة الجمركية في مطار هيثرو بلندن وهي في طريقها إلى تركيا. تم سؤالها إن كانت تحمل أي أموال نقدية. فقامت باستخراج ٤٠ ورقة نقدية من عملة اليورو بفئة ٥٠٠ (٢٠ ألف يورو) من ملابسها الداخلية. كما كان بحوزتها ألف يورو إضافية مكونة من أربع ورقات نقدية من فئة ٢٠٠ واثنتين من فئة ١٠٠.

اعترفت "م" أن صديقة مقربة، "و"، قد أعطتها النقد وطلبت منها نقلها إلى تركيا حيث ستسلمها إلى زوج "و" أو واحد من شركائه. وقد عرضت عليها "و" مبلغ ألف يورو مقابل القيام بهذه الرحلة. كانت قد تمت إدانة زوج "و" من قبل في جرائم اتجار في المخدرات والأسلحة النارية ولكنه قد اعتنق الإسلام مؤخراً وسافر إلى سوريا للقتال في صفوف ما يسمى بالدولة الإسلامية. وادعت "م" أن "و" قد أخبرتها أن المال كان مجرد وديعة لشراء منزل وأنها لم تكن تعلم أن زوج "و" قد انضم إلى هذا التنظيم.

تم القبض أيضاً على "و"، كما تم العثور على أدلة تتضمن رسائل وصوراً ومقاطع فيديو في هاتفها المحمول تظهر زوجها وهو متورط في أعمال إرهابية. وكان من المعتقد أن "و" تحضر للسفر إلى سوريا بصحبة طفليها للانضمام إلى زوجها.

وفي المحاكمة، تمت تبرئة "م" من تهمة تمويل الإرهاب غير أنه تمت إدانة "و" والحكم عليها بالسجن لمدة ٢٨ شهراً.

المصدر: سلطات المملكة المتحدة.

المربع ١٥ – **نقل النقد بواسطة طاقم الطائرة:**

تم الاشتباه في استخدام عضو عصابة غسل أموال لطيارين وطاقم شركة طيران في تهريب ملايين الدولارات النقدية من أستراليا إلى فيتنام. اشتبهت السلطات أن الأموال هي العائدات المتأتية من مبيعات المخدرات في أستراليا ودفعات الحصول على المخدرات التي يتم استيرادها إلى أستراليا.

كان يتم إعطاء النقد للطيارين بواسطة مالكي عدة شركات لخدمات التحويلات، وقد اشتبهت السلطات في وجود شبكة غسل أموال تستخدم الطيارين في تهريب ما يزيد عن ١٠ مليون دولار أسترالي من أستراليا إلى فيتنام على مدار ١٨ شهراً.

وقد كشفت الأبحاث في قاعدة بيانات معلومات مركز تحليلات وتقارير المعاملات المالي الاوسترالية المخابراتي AUSTRAC

أن أحد الطيارين الفيتناميين المشتبه بهم قام بالإقرار بامتلاك مبلغ ١٩ ألف دولار أسترالي في تقرير نقل العملة الدولي. ومنذ هذا الإقرار، لم يقم الطيار بالإبلاغ عن أي عملات يتم حملها إلى داخل أستراليا أو خارجها.

تم القبض على الطيار المشتبه به بعد محاولته لتهريب ٥٠٠ ألف دولار أسترالي خارج أستراليا دون الإقرار بالمبلغ. وقد اعترف الطيار بجريمته المتعلقة بغسل الأموال بموجب *القانون الجنائي لعام ١٩٩٥م*، وتم حبسه لمدة أربع سنوات ونصف لتهريب ما يصل إجماله إلى ٦,٥ مليون دولار أسترالي خارج أستراليا.

المصدر: السلطات الأسترالية.

المربع ١٦ – **مصادرة النقد الصادرة المتجه إلى الولايات المتحدة:**

في أكتوبر ٢٠١٣م، في مطار برمودا، حضر رجل من مواطني مثلث برمودا يبلغ من العمر ٤٦ عاماً إلى مراقبة الحدود الأمريكية من أجل السفر إلى أتلانتا. اشتبه الضباط في سلوكه ومظهره. وعند استجوابه، اعترف أنه قدم إقراراً كاذباً بالمبلغ النقدي الذي في حوزته، فبينما أقر بحمله ١٨٠٠ دولار أمريكي، قام بتغيير ذلك إلى ٨٠٠٠ دولار أمريكي.

وأسفر التفتيش المبدئي عن مصادرة ١٠٧٥٠ دولاراً أمريكياً من محفظته وجيوبه.

تم احتجاز الرجل وتفتيشه وتفتيش أمتعته. قام الضباط بتفتيشه ذاتياً وعثروا على حزام أموال مصنوع منزلياً يحتوي على ٢٩٩٠٠ دولار أمريكي. وعند تفتيش حقائبه المحمولة، وجد الضباط مبلغ ١٠٥٥٦ دولاراً أمريكياً مخبأ في حقيبة وكالة سفريات Worldview Travel من الورق المقوى.

وعند استجوابه، أقر أنه أُجبر من قِبل أفراد عصابة محلية على حمل ٥٠ ألف دولار أمريكي بسبب حدوث خطأ في صفقة مخدرات. وأمروه بنقل الأموال النقدية إلى أتلانتا حيث ستتم مقابلته. وأضاف أن مبلغ ١٢٠٦ من عملة الدولار الأمريكي هو ماله الخاص الذي جناه من عمله. وقد تم إعطاؤه الأموال في الأصل في شكل حزام أموال إلا أنه قام بتقسيمه حيث بدا هذا الحزام ضخماً تحت قميصه.

وأظهر التحقيق الذي أجرته وحدة التحريات المالية أن الشخص لديه موارد مالية محدودة ويعيش في حدود هذه الموارد. واعترف الرجل بجريمته المتعلقة بحيازة عائدات سلوك إجرامي وحُكم عليه بالسجن مع إيقاف التنفيذ. وتمت مصادرة الأموال النقدية.

المصدر: سلطات برمودا.

٣-٨ الإخفاء داخل أمتعة المسافر:

كما هو مبين في المثال أعلاه من برمودا، فإن أحد العوامل المؤثرة بخصوص ما إذا كان يتم حمل النقد بواسطة الشخص نفسه أو في أمتعته هو الحجم والوزن. في المثال الخاص بالمملكة المتحدة (المربع ١٤)، تمكنت الناقلة من إخفاء الأموال النقدية في ملابسها الداخلية حيث كانت مكونة من أوراق نقدية ذات فئات مالية كبيرة من عملة اليورو، الأمر الذي قلل من حجمها لأدنى حد ممكن. ومع ذلك، ستكون هناك مناسبات سيكون فيها إخفاء النقدية في جسد الشخص نفسه مستحيلاً حتى مع استخدام

الأوراق النقدية ذات الفئات المالية الكبيرة. إذا لم يكن هناك أي خيار آخر متاح للنقل، سيتم وضع النقد في أمتعة الناقل، إما مخبأ ببساطة بين الملابس أو داخل قماش الحقيبة نفسها أو مخبأ داخل أشياء أخرى داخل الحقيبة.

المربع ١٧ – **الأموال النقدية المخبأة بأغراض موضبة في أمتعة المسافر:**

في ١٧ يناير ٢٠١١م، في المطار الدولي لمدينة مكسيكو، أجرى مسؤولو الجمارك تفتيشاً روتينياً على أمتعة الركاب في الرحلة المتجهة إلي ليما، بيرو. وقام ناب مدرَّب على اكتشاف النقد بإبداء مؤشر إيجابي على إحدى الحقائب، فتم إرسالها إلى وحدة الأشعة السينية المحمولة ليتم فحصها.

وأظهر التفتيش صوراً غير عادية لا تطابق الحقائب المعتادة للمسافرين. وفي وقت لاحق، قام فريق الجمارك بفتح الحقيبة في حضور المسافر مالك الحقيبة من أجل إجراء تفتيش دقيق للأجزاء الداخلية للحقيبة ومحتوياتها. وقد عثروا على إجمالي ١٥١ ألف دولار أمريكي بأوراق نقدية من فئة ١٠٠ مخبأة في كيس من الحلوى وعبوات سجائر.

المصدر: السلطات المكسيكية.

المربع ١٨ – **إخفاء النقد في بنية الحقيبة**

في ٤ أكتوبر عام ٢٠٠٥م، قام مسؤولو الجمارك في مطار الوزير بيستارينيي (إيزيزا) الدولي في الأرجنتين بتفتيش أمتعة (أ) الذي وصل على متن رحلة قادمة من المكسيك. وكانت الأمتعة عبارة عن حقيبة واحدة وبداخلها حقيبة ظهر. وأثناء التفتيش، رأي المسؤولون أن حقيبة الظهر تبدو سميكة أكثر مما ينبغي. فتم تفريغ محتوى كل من الحقيبتين وتصويرهما بالأشعة السينية. وقد كانت الصور المعروضة مثيرة للشك. قام المسؤولون بقطع الحقائب وفتحها واكتشفوا أن كل من الحقيبتين تحتويان على قاع مزدوج به دولارات أمريكية ملفوفة في غلاف بلاستيكي. وتم العثور على تسع عبوات داخل الحقيبتين. وقد احتوت حقيبة الظهر على أربع عبوات، تحتوي ثلاث عبوات منها على ٢٥ ألف دولار أمريكي وتحتوي العبوة الرابعة على ٢٣ ألف دولار أمريكي. كما احتوت الحقيبة على خمس عبوات، تحتوي اثنتان منها على ٥٠ ألف دولار أمريكي، واثنتان على ٦٠ ألف دولار أمريكي، بينما تحتوي الأخيرة على ٣٠ ألف دولار أمريكي، وبذلك يكون إجمالي المبلغ ٣٤٨ ألف دولار أمريكي.

وفي نفس اليوم، قام مسؤولو الجمارك أيضاً بتفتيش أمتعة "ر"، الذي وصل من المكسيك على متن الرحلة نفسها. كانت أمتعته عبارة عن حقيبة ملابس. اكتشف المسؤولون وجود صلابة كبيرة جداً أثناء تفتيش حقيبة الملابس. قام المفتشون بتفريغ المحتويات وتصوير الحقيبة بالأشعة السينية، وعثروا، مرة جديدة، على أشياء مثيرة للشك. فقام المفتشون بقطع الحقيبة وفتحها، وعثروا على قاع مزدوج يحتوي على دولارات أمريكية ملفوفة في غلاف بلاستيكي. فقد عثروا على ثماني عبوات، احتوت ست عبوات على ٤٠ ألف دولار أمريكي في كل عبوة منها، كما احتوت اثنتان على ١٥ ألف دولار أمريكي في كل منها، وبذلك

يكون إجمالي المبلغ ٢٧٠ ألف دولار أمريكي.

تم توجيه التهم إلى المتهمين على أساس "دخول الأراضي الوطنية الأرجنتينية في ٤ أكتوبر عام ٢٠٠٥م، من مدينة مكسيكو على متن رحلة MX 1691 وبحوزتهم ٦١٨ ألف دولار أمريكي غير أنهم قاموا بالإقرار على نماذج مصلحة الجمارك بحيازة ما يقل عن ١٠ آلاف دولار أمريكي. كان المال مخبأ في الأمتعة... (و) تم الإبلاغ عن حصولهم على هذا المال، كربح، من مصدر إجرامي بغرض إضفاء الصفة القانونية عليه". وتم توقيع عقوبة السجن الموقوف على المتهمين مع وقف التنفيذ، واستبعاد خاص لمدة ستة أشهر عن ممارسة التجارة، واستبعاد تام لمدة ست سنوات من العمل كموظفين عموميين ومصادرة الأموال (٦١٨ ألف دولار أمريكي).

المصدر: السلطات الأرجنتينية.

٣-٩ الإخفاء في المركبات والشحنات المصحوبة:

تتشارك الكثير من الدول في الحدود البرية، وفي هذه الحالات، من الأساليب لمشتركة لتهريب النقد هي الإخفاء داخل بنية المركبة أو في الشحنة المحمولة على المركبة. من مميزات القيام بذلك بشكل عام، هي إمكانية إخفاء كمية أكبر من النقدعنها في حالة سفر الشخص مترجلاً، كما أن طريقة الإخفاء هذه أكثر صعوبة في اكتشافها. كما هو موضح في الرسم البياني في القسم ٣,٤ فقد اكتشف عدد كبير من الدول هذا الأسلوب.

وبالطبع، ليس من الضروري أن تكون طريقة النقل باستخدام مركبات ذات عجلات؛ فقد أبلغت بعض الدول عن استخدام مركبات أخرى مثل القوارب والطائرات الخفيفة.

المربع ١٩ – **إخفاء الأموال النقدية في شحنة مصحوبة معدّلة:**

في ١٩ سبتمبر ٢٠١٣م، في محطة تفتيش سان إميتيريو التكتيكي التي تقع بالقرب من سونويتا، سنورا، دخلت شاحنة مفصلية بمقطورة محملة بعدد ٢٠٥٨ صندوقاً من التفاح إلى المحطة للقيام بالإجراءات الجمركية. وبعد مراجعة أوراق الشحنة، تم إرسال المركبة والشحنة للتفتيش الجمركي. وتم إجراء التفتيش بواسطة نظام مسح ضوئي غير تدخلي للتفتيش بحثاً عن بضائع غير معلن عنها في المركبة والمقطورة. أظهر المسح بعض مظاهر عدم الاتساق في مؤخرة المقطورة قبل المحاور الخلفية تحديداً. ونتيجة لذلك، قام المسؤولون بإجراء تحقيق مادي على البضائع. وقد عثروا داخل الصناديق على إجمالي مبلغ 010 310 1 من عملة الدولار الأمريكي بعدة فئات.

المصدر: السلطات المكسيكية.

المربع ٢٠ – إخفاء الأموال النقدية في مكان تم إعداده خصيصاً على متن يخت:

في ٥ أبريل ٢٠٠٨م، قامت عدة وكالات لإنفاذ القانون في سانت فينسنت والغرينادين بإجراء عملية مشتركة. تضمنت هذه الوكالات خفر السواحل، وحدة الاستجابة السريعة، وحدة مكافحة المخدرات ووحدة التحريات المالية. كان هدف العملية الصعود على متن يختين وتفتيشهما بسبب الاشتباه في ملكية المدعى عليه "أ" لهما. قبل العملية، تلقت وحدة التحريات المالية في سانت فينسنت والغرينادين وهيئة الشرطة الملكية لسانت فينسنت والغرينادين إخبارية من سلطات إنفاذ القانون في برمودا تشير إلى امتلاك المدعى عليه "أ" مخبأ كبير للأموال في جزيرة برمودا وأراد تهريبه إلى سانت فينسنت والغرينادين.

في أثناء العملية في ٥ أبريل ٢٠٠٨م، صعد مسؤولو إنفاذ القانون على متن اليختين، اليخت "أ" واليخت "ب"، حيث كانا يرسوان في المياه الإقليمية لسانت فينسنت والغرينادين. كان المدعى عليه الرئيسي "أ" موجودًا على اليخت "ب" مع أطفاله وبعض القصَّر الآخرين. وكان المدعى عليهما "ب" و"ج" من "ترينيداد وتوباغو" و"برمودا" على الترتيب موجودين على اليخت "أ". وقام الضباط بإجراء تفتيش أولي لليختين ولم يتم العثور على أي شيء غير قانوني. ومع ذلك، تمت مصادرة جميع الهواتف المحمولة والاحتفاظ بها كأدلة. وتم اصطحاب اليختين والركاب إلى قاعدة خفر السواحل الرئيسية حيث تم إجراء بحث أكثر دقة على اليختين.

لم يسفر البحث في اليخت "ب" عن أي شيء غير قانوني وتم إطلاق سراح المدعى عليه "أ". وتم أيضاً تفتيش اليخت "أ" الذي كشفت التحقيقات أنه أبحر من برمودا إلى سانت فينسنت والغرينادين بالرغم من إبلاغ المدعى عليه "ج"، قبطان اليخت، جمارك برمودا أنه كان متجهاً إلى جزر الأزور. استمر تفتيش اليخت "أ" حوالي سبع ساعات قبل أن يقرر الضباط إزالة جزء من المادة العازلة السائلة التي تصلبت حول خزان المياه في إحدى الكبائن في اليخت. بعد إزالة المادة العازلة، اكتشف الضابط وجود دولارات أمريكية مخبأة في أكياس مفرغة من الهواء. تم استجواب المدعى عليه "ج" الذي أبلغ الضباط عن وجود أموال أخرى حول خزان المياه في الكابينة الأخرى. فقام الضباط بإزالة المادة العازلة حول خزان المياه المحدد وعثروا على دولارات أمريكية مخبأة في أكياس مفرغة من الهواء.

قامت وحدة التحريات المالية بسانت فينسنت والغرينادين بمصادرة الأموال والاحتفاظ بها كدليل. تم إجراء اختبار الطب الشرعي على الأموال ولكن لم يتم استخلاص أي دليل مادي. تم توجيه تهم غسل الأموال إلى كل من المدعى عليهما "ب" و"ج"، وتم القبض على المدعى عليه "أ" فيما بعد وتوجيه تهمة غسل الأموال إليه. بلغ إجمالي الدولارات الأمريكية المصادرة من اليخت ١,٧٦ مليون دولار أمريكي. تمت إدانة المدعى عليهما "أ" و"ج" بالتهم الموجهة إليهما. وتمت تبرئة المدعى عليه "ب".

المصدر: سلطات سانت فينسنت والغرينادين.

٣-١٠ إعادة استخدام وسائل إخفاء البضائع غير المشروعة:

أبلغت الدول عن عدة أمثلة لنقل النقد بنفس وسائل الإخفاء المستخدمة لإخفاء البضائع غير المشروعة مثل المخدرات. ويُعدّ ذلك خياراً منطقياً بالنسبة للمجرم، حيث يعني عدم الحاجة إلا إلى استخدام أسلوب واحد للنقل، وإذا كانت وسيلة الإخفاء آمنة بما يكفي لشحن سلعة غير مشروعة بنجاح، فمن المرجح أنها ستكون آمنة بما يكفي لشحن الأموال النقدية. ولكن كما تم ذكره من قبل، لن تكون على الإطلاق هذه هي الحالة المعتادة لنقل النقد والمخدرات بأي حال. سيتم القيام بذلك فقط عندما تكون الوسيلة مناسبة لكل من طرفي المعاملة الإجرامية؛ فإذا كان مورِّد البضائع قد شحنها من الدولة "أ" ويريد استلام الدفعة في الدولة "ب"، على سبيل المثال، فلن يكون هذا الأسلوب مناسباً وسيتم اعتماد أسلوب آخر.

المربع ٢١ – **نقل الأموال النقدية بإعادة استخدام وسيلة الإخفاء المستخدمة من قبل في نقل المخدرات:**

حددت تحقيقات الشرطة وتحليل وحدة التحريات المالية مجموعة منظمة كانت تقوم بغسل الأموال من الاتجار بالمخدرات من أمريكا الجنوبية.

وكان استيراد حواجز القوارب أحد الأساليب التي استخدمتها المجموعة لاستيراد المخدرات من أمريكا الجنوبية. وكانوا يخفون المخدرات داخل حواجز القوارب، وبعد فتحها واستخراج المخدرات منها، يتم وضع النقد بفئات مالية كبيرة بنفس أسلوب الإخفاء. وكانت تتم إعادة إرسال حواجز القوارب إلى الدولة الأصل كبضائع معيبة.

وقد قامت الشرطة بعدة عمليات مصادرة للنقد. وتم أيضاً إثبات الصلة بين المال المصادَر ومؤسسات الاتجار بالمخدرات.

وكشفت التحقيقات أن المؤسسة الإجرامية استخدمت عدة أنظمة لغسل الأموال في نفس الوقت، حيث تم أيضاً نقل النقد من خلال المسافرين جواً.

تمت مصادرة إجمالي ٧,٢ مليون يورو نقداً، والقبض على ١١ شخصاً ومصادرة ٢٠٠٠ كيلوجرام من الكوكايين.

المصدر: السلطات الأسبانية.

٣-١١ استغلال بنية الأعمال القانونية:

توضح أمثلة عديدة للحالات المقدمة، كالمثال المقدم من السلطات الأسبانية المذكور أعلاه، أن المجرمين يستخدمون دائماً "شركات وهمية/صورية" أو كيانات قانونية أخرى للشركات لإضفاء واجهة شرعية على أنشطتهم. ففي العديد من الدول، من السهل إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة ، وتعد تلك الشركة كياناً قانونياً في حد ذاتها، ويمكن لأعضاء الجماعة الإجرامية التحكم بها. وبمجرد إنشاء العمل التجاري، يجوز فتح حساب مصرفي يمكن استخدامه لإيداع النقد العائد من الأنشطة غير المشروعة (خاصة إذا كان العمل التجاري يتطلب التعامل مع النقد بشكل مكثف، على سبيل المثال حانة أو ملهى ليلي أو ما يشبه ذلك).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء عمل تجاري بداعي التجارة المشروعة مع الأعمال الأخرى في الدول الأخرى، كما هو الحال في المثال الأسباني. ويمكن استخدامه "كتغطية" لنقل البضائع بين دولتين، والذي يمكن أن يستخدم فيما بعد لإخفاء النقد. إذا كانت البضائع المنقولة كبيرة بما فيه الكفاية وإذا كانت التجارة تنتج أرباحاً كافية، يسهل في هذه الحال إخفاء كميات كبيرة من النقد في الشحنات غير المصحوبة.

٣-١٢ أساليب النقل المادي للنقد – الشحن والبريد:

طلب الاستبيان من الدول تصورهم لحجم حركة النقد غير المشروع الداخل إلى الدولة والمار من خلالها والخارج منها. وطُلب من الدول توضيح عدد حالات تهريب النقد (ناقل النقد والشحن والبريد) التي وقعت في الثلاث سنوات الأخيرة والمبالغ التي تضمنتها، مع امكانية ذكر الدول تجربتها مع الأساليب المستخدمة في تحريك النقد المادي لأغراض غسل الأموال أو المجرمين المشتبه بهم – يمكن للدول أن تحدد ما إذا تم نقل النقد من خلال مسافرين أو في (أشكال مختلفة من) الشحن أو البريد/الطرود السريعة.

المربع ٢٢ – **٨٩٠٠٠ دولار أمريكي من النقد الإجرامي في الطرود البريدية:**

استناداً إلى فحص روتيني تم من قبل الجمارك، أدى تحقيق أجرته مجموعة التحقيق المالي المشتركة لقوات الشرطة والجمارك في برلين إلى اكتشاف ٨٩٠٠٠ دولار أمريكي تم إرسالها من الولايات المتحدة إلى برلين.

أرسل المجرمون، الذين كانوا مجهولين حينها، خمسة طرود تحتوي على أجهزة كهربائية إلى العديد من المستفيدين في برلين عبر البريد. تم تخبئة الأموال في هذه الأجهزة (أوراق نقدية من فئة ١٠٠ دولار أمريكي فقط).

أصبح من الممكن ربط الأموال بمجموعة من المجرمين، بعد تبادل المعلومات مع سلطات الولايات المتحدة. حصلت تلك المجموعة على ٤ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي على الأقل من الأنشطة الإجرامية (خاصةً من الاحتيال والجرائم الإلكترونية) وتمت مصادرة الأموال.

المصدر: السلطات الألمانية

أقرت دولتان أنهما لا تعتقدان في وجود تدفقات عبر الحدود لنقد عائد من أعمال إجرامية بهما. وأقرت اثنا وعشرون دولة أنها ليس لديها خبرة لمعرفة كيفية حدوث حالات تدفقات النقد العائد من الأعمال الإجرامية عبر الحدود[٥٦]. ومع ذلك، أبلغت معظم الدول عن مبالغ حالات تهريب النقد التي وقعت خلال السنوات الثلاثة الماضية و/ أو كمية النقد الذي تضمنته.

قامت دولة واحدة فقط بتقسيم الإجابة بين الحالات الخاصة بالمسافرين والحالات الخاصة بالنقد العائد من الأعمال الإجرامية عبر الشحن والبريد. مع ذلك، تمكن فريق المشروع من تحديد ٢٧ دولة[٥٧] أو حوالي ثلث الدول المجيبة، عن طريق دمج

[٥٦] مع ذلك، أجابت بعض هذه الدول على السؤال الموجود في القسم ١ من الاستبيان للإبلاغ عن بعض حالات لتدفقات النقد العائد من الأعمال الإجرامية عبر الحدود.

إجابات كل من السؤالين المذكورين أعلاه، التي وقعت بها حالات نقل النقد العائد من الأعمال الإجرامية عبر الحدود من خلال الشحن و/أو البريد في الثلاث سنوات الماضية. وفي المجمل، أبلغت ١٩ من ٢٧ دولة عن تعاملها مع حالات تهريب نقد بالشحن وأبلغت ١٩ دولة عن مواجهتها لحالات تهريب عبر البريد.

لم تقدم التحاليل التي أجريت على تلك الدول ٢٧ على أساس التقاطعات بين مختلف الأسئلة / و الإجابات صورة واضحة عن قدرة بعض الدول على تقديم معلومات عن حالات تهريب النقد عبر الشحن والبريد وكيف استطاعت بعض الدول اكتشاف تلك الحالات بينما لم تستطع الدول الأخرى القيام بذلك. ومن المتوقع، على سبيل المثال، أن يكون وجود ضوابط خاصة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المتعلقة بنقل النقد عبر الشحن والبريد، من العوامل الأساسية ولكن لا يمكن استنتاج ذلك من الاستبيانات. على سبيل المثال، هناك ١٣ دولة من ٢٧ دولة ليس لديها حظر و/أو طلب ترخيص للنقد الموجود في الشحنات أو البريد، و٧ دول فقط من ٢٧ دولة لديها نموذج إقرار محدد للنقد الموجود في الشحنات و/أو البريد. ومن بين ١٩ دولة لديها هذا النموذج ، قامت ٦ دول فقط بالإبلاغ عن حالات.

تعذر استخراج الأرقام الدقيقة لعدد حالات تهريب النقد ذات الصلة بالشحنات والبريد والمبالغ المتضمنة من الاستبيان لأنه لم يتم تقسيم الحالات والمبالغ التي تم الإبلاغ عنها من قبل أي دولة من الدولة المشاركة (ما عدا دولة واحدة) إلى النقد الذي تم نقله عن طريق المسافرين أو النقد المنقول عبر الشحنات أو البريد. مع ذلك، كان من الممكن استنتاج أن العدد الفعلي لحالات تهريب النقد[٥٨] التي تم التعرف عليها في الشحن والبريد كان عدداً محدوداً للغاية، وفي الإجمالي لم يزد عن مائة حالة في جميع أنحاء العالم خلال الثلاث سنوات الماضية. أوضحت الدول من خلال الإجابات على الاستبيان أن تقريباً جميع الحالات المفصلة تتعلق بالنقد المملوك للمسافرين. وهذا ليس بالأمر المستغرب، لأن كل الدول تقريباً تطبق تشريعات حاسمة وشاملة على النقد الذي يحمله الركاب. وانعكس ذلك أيضاً على إجابات الأسئلة التي تشير إلى الأساليب الأكثر انتشاراً، بترتيب تنازلي، لنقل النقد الإجرامي عبر الحدود: يعتبر ناقلو النقد هم الأكثر شيوعاً في كل الدول ما عدا دولة واحدة[٥٩].

من الجدير بالذكر أنه بالرغم إبلاغ العديد من الدول عن حالات تهريب النقد عبر الشحن والبريد، فالعديد من الدول لا تهتم بتلك الظاهرة لعدم حاجتها إلى القيام بذلك في ظل غياب التشريعات ذات الصلة. أقرت دولة واحدة، على سبيل المثال، من الدول التي أبلغت عن العديد من حالات نقل النقد في البريد، أن الجمارك لا تعطي أولوية لفحص عناصر البريد التي تحتوي على النقد لأنها تفتقر إلى السلطات القانونية التي تمكنها من القيام بذلك فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالتالي، كل ما تم العثور عليه في هذه الدولة كان "بمحض الصدفة". وتكتشف الجمارك هذه الحالات في سياق الاختيار والتفتيش عن المخاطر والبضائع الأخرى. وهناك احتمالية أن يتناسب هذا الوصف مع كل الدول الأخرى التي ليس لديها أي تشريع خاص بالنقد و/أو مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

---

[٥٧] الدول التي أبلغت صراحة عن طريق الإجابة على أول سؤال بالاستبيان أنها لم يكن لديها حالات في الثلاث سنوات الماضية ولكنها ذكرت تجارب عرفتها من حالات حدثت في الشحنات والبريد في السؤال الثاني لم يتم حسابها في هذا الرقم.

[٥٨] المصطلحان "حالات التهريب" و"الحالات غير المشروعة" المستخدمتان في النص، لهما نفس المعنى.

[٥٩] سبب آخر لجعل ناقلي النقد في الترتيب الأول هو أنهم فقط قادرون أن يحملوا مبلغ محدد من النقد. لتهريب مبلغ معقول خارج الحدود، يجب استخدام العديد من ناقلي النقد. على عكس الحاويات التي يمكن أن تنقل مبلغ كبير في مرة واحدة.

يعد وقوع حالات تهريب النقد ملحوظاً لأسباب أخرى. في الظروف الموضحة أعلاه، قد يبدو أن المجرمين لا يحتاجون إلى تهريب النقد. بدلاً عن ذلك، يمكنهم القيام باختيار منطقي وهو إقرار كل النقد المنقول. طالما أن النقد العائد من الأعمال الإجرامية يتم نقله بنفس الطريقة التي يتم نقل النقد القانوني بها، فلن تستطيع الجمارك معرفة الفرق بين الأموال العائدة من الأعمال الإجرامية والأموال القانونية – "المكان الأمثل لتخبئة الشجرة هو الغابة". ومن جانب آخر، عندما تعثر الجمارك على مبلغ مالي مخبأ بالصدفة، فيكون من الواضح أن هذه الأموال عائدة من الجرائم. يعتبر غياب الضوابط والتطبيق الفعال عبر التوزيع المناسب للسلطة تشجيعاً للمجرمين ليستخدموا هذه الطريقة السهلة في نقل الأموال.

وتؤكد الأبحاث الحديثة على هذا الاستنتاج[٦٠]. يوجد ما يطلق عليه "وهم البراعة"، ويعني ذلك أن غسل الأموال يقع بطريقة أسهل بكثير مما قد يتوقعه المرء نظرياً. فإذا كان المجرمون قادرون على القيام بالأمر بطريقة سهلة، فلن يضطروا إلى اعتماد الطرق الصعبة.

٣-١٣ بدون محاولة إخفاء:

تشير المعلومات المقدمة من بعض الدول إلى أن الجماعات الإجرامية ربما توصلت إلى طريقة لإدخال النقد إلى نظام الشحن من بنك إلى بنك الذي يبدو شرعياً ظاهرياً، بحيث يمكن "إخفاؤه على مرأى من الجميع".

المربع ٢٣ – **إدخال النقد العائد من الأعمال الإجرامية إلى عملية مشروعة لشحن نقد من بنك إلى آخر:**

تم اكتشاف النقد (بقيمة إجمالية: عدة ملايين يورو) في أحد مطارات الاتحاد الأوروبي للنقل من بنك في أمريكا الشمالية إلى بنك في الاتحاد الأوروبي. كشفت الفحوصات التي قامت بها الجمارك عن العديد من مؤشرات وجود غسل أموال واضحة؛

- كميات كبيرة من العملات الورقية من فئة ٥٠٠ يورو.
- لم يقم الناقل الآمن بنقل النقد إلى دولة الوجهة من قبل، هذه الدولة كانت من عملاء ناقل آخر مشهور.

تم بدء التحقيقات بمجرد أن أبلغت جمارك دولة الاتحاد الأوروبي التي يمر من خلالها عن شبهة غسل أموال إلى وحدة التحريات المالية والشرطة. فحصت التحريات الجنائية اللاحقة خلفية شحن النقد، وكذلك البنك المعني في أمريكا الشمالية لمعرفة مصدر الأموال المشتبه بها العائدة من الأعمال الإجرامية.

استلزمت القضية التعاون بين الشرطة وخدمة النيابة العامة في الدولة المعنية الواقعة في أمريكا الشمالية والشرطة في دولة الاتحاد الأوروبي.

أوضحت التحقيقات أن القضية كانت خاضعة لتحقيق عالمي. وتتمثل النتائج حتى الآن في الكثير من المصادرات والاعتقالات ونزع المكلية.

المصدر: السلطات الهولندية.

[٦٠] سودجين (٢٠١٥)

٣-١٤ تقنيات إخفاء النقد في الشحن:

كما ناقشنا سابقاً في هذا التقرير، من المحتمل أن تكون كمية النقد المخبأة في الشحن أكبر بكثير مما قد يحمله المسافرون أو ما يتم إخفاؤه في مركبة. وبالرغم من ذلك، تشير الردود على الاستبيان إلى أن الموارد المخصصة للكشف عن النقد المنقول عبر الشحن في معظم الدول لا تمثل إلا جزءاً صغيراً من الموارد المخصصة لمراقبة المسافرين جواً. كما هو موضح في القسم ٥-٣، قد يتعلق ذلك بغياب ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للنقد المنقول عبر الشحن في الكثير من الدول. وقد يرجع ذلك بدوره إلى الصياغة الحالية للتوصية رقم ٣٢ لمجموعة العمل المالي (راجع القسم ٣-٤).

المربع ٢٤: **تهريب مبالغ كبيرة من النقد عبر الشحن عند الحدود المكسيكية:**"

في ٩ سبتمبر ٢٠٠٩م، قام مسؤولو الجمارك المكسيكية أثناء خدمتهم في ميناء منزانيلو البحري بتفتيش حاويتين شحن بارتفاع ٤٠ قدماً. تضمنت الحاويتان ٢٠ × ١٠٠٠ كيلوجرام من الأكياس الآمنة مملوءة بكبريتات الأمونيوم بإجمالي ٤٠ كيس آمن. وبعد القيام بفحص مادي للأكياس الآمنة ومحتوياتها، تم الكشف عن ست عبوات على هيئة رزم. عند فتح المسؤولين للعبوات، وجدوا ١١٠٥٤٦٩٥ دولار أمريكي، أغلب المبلغ بعملات ورقية من فئة ١٠٠ دولار أمريكي. البضائع مدرجة في بيان الحمولة للتصدير إلى كولومبيا.

التعليق: بالرغم من أن الجريمة الأصلية المرتبطة بمصادرة النقد غير معروفة، لكنه من المحتمل جداً أن يكون النقد متعلق بالاتجار في الكوكايين. والشحنة مدرجة في بيان الحمولة إلى كولومبيا، والتي تعد من الدول الكبرى كمصدر للكوكايين.

من الملاحظ أيضاً أن ٦ أكياس فقط من ٤٠ كيس تحتوي على مواد كيميائية احتوت على رزم من النقد. ومن الواضح أنه كان من الممكن إخفاء كمية كبر من النقد لو شعر المجرمون الذين ارتكبوا تلك الجريمة الحاجة لذلك.

المصدر: السلطات المكسيكية.

المربع ٢٥ – **النقد المخبأ في شحنة مركبات للتصدير:**

بدأت هذه القضية بسبب مراقبة عشوائية من الجمارك لشحنة تصدير كمية كبيرة من المركبات مرسلة إلى المكسيك. اكتشفت الجمارك في علبة تروس إحدى المركبات (شاحنة صغيرة) وجود ٨٢٥٠٠٠ يورو (علبة التروس كانت قطعة غيار). هذا تهريب واضح: كانت الأموال مخبأة ولم يتم الإفصاح عنها.

المصدر – السلطات الهولندية.

المربع ٢٦ – **شحنة نقد مشبوهة من بنك إلى آخر للنقل بمطار سخيبول:**

بدأت هذه القضية بمراقبة الجمارك في مطار سخيبول لنقل النقد عبر الحدود (مرور عابر) لمبلغ ٤٢٥٠٠٠ يورو. كانت شحنة من بنك إلى آخر (أمريكا الجنوبية – مطار سخيبول – ألمانيا) وكانت تتكرر في ذلك الوقت عدة مرات في الأسبوع. وكان ذلك ملحوظاً ليس فقط بسبب انتظام عمليات النقل ولكن أيضاً لأن هذه الكمية بالنسبة للشحنات الجوية تعتبر كمية صغيرة نسبياً.

تم تغيير اسم البنك المرسل رسمياً العديد من المرات. وتم أيضاً تغيير كبار المديرين، وهؤلاء المديرون معروفون بأنهم مديرون صناديق ائتمان في المنطقة أيضاً. وتم إخفاء المرسل إليه النهائي والأطراف الأخرى المعنية. وتضمنت الشحنة ما يلي:

- ٧٨٠ ورقة مالية من فئة ٥٠٠ يورو.
- ٧٥ ورقة مالية من فئة ٢٠٠ يورو.
- ١٠٠ ورقة مالية من فئة ١٠٠ يورو.
- ٢٠٠ ورقة مالية من فئة ٥٠ يورو.

بإجمالي ٤٢٥٠٠٠ يورو.

توقف استخدام مسار النقل بعد أن بدأت الجمارك الهولندية في فحص الشحنات.

المصدر: السلطات الهولندية.

المربع ٢٧ – عملية الدول المطلة على المحيط الهادئ – تحقيقات الأمن الداخلي للولايات المتحدة:

يعد تهريب مبالغ كبيرة من النقد من أولويات تحقيقات الأمن الداخلي. وكجزء من الجهد المبذول لمحاربة تهريب النقد بمبالغ كبيرة، قام قسم التحقيقات بالأمن الداخلي بإنشاء مركز لتهريب المبالغ الكبيرة من النقد في عام ٢٠٠٩م. وأدت التحقيقات في تهريب المبالغ الكبيرة من النقد التي قام بها الأمن الداخلي بين السنتين الماليتين ٢٠٠٣م و٢٠١٣م إلى القبض على أكثر من ٢٣٠٠ فرد ومصادرة أكثر من ٥٤٧ مليون دولار أمريكي. ويعد المركز وحدة تحقيق استخباراتية تشغيلية تكافح تهريب مبالغ كبيرة من النقد على الصعيدين الوطني والدولي. فهو يعمل على تعطيل المسالك المستخدمة لنقل العملات العائدة من أنشطة غير مشروعة بما في ذلك المخدرات والأسلحة والاتجار في البشر والفساد السياسي الأجنبي وتهريب الممنوعات.

في عملية الدول المطلة على المحيط الهادئ، كان الأمن الداخلي يعمل مع الشرطة الوطنية الكولومبية والسلطات المكسيكية عن كثب، وقاموا بتفكيك واحدة من منظمات الاتجار بالمخدرات الكبيرة، إمبراطورية تصنيع ونقل يساوي هامش ربحها مليارات الدولارات الأمريكية. جلب مهربو المخدرات المسؤولون عن ٤٢ بالمائة من الكوكايين الكولومبي الداخل إلى الولايات المتحدة بين عام ٢٠٠٣م وحتى ٢٠٠٩م أطناناً من الكوكايين إلى الولايات المتحدة على اليخوت وشبه الغواصات على طول الحدود البحرية

للولايات المتحدة والمكسيك. بدأت تحقيقات الأمن الداخلي عملية الدول المطلة على المحيط الهادئ في سبتمبر ٢٠٠٩م بعد تحقيق انتصار سابق في تحقيقات نتج عنها مصادرة ٤١ مليون دولار أمريكي في كولومبيا والمكسيك.

بداية من السنة المالية ٢٠٠٩م وحتى تاريخه، يستمر شركاء تحقيقات الأمن الداخلي الدوليين في لعب دور مركزي في عملية الدول المطلة على المحيط الهادئ. تعمل تحقيقات الأمن الداخلي عن كثب مع الشرطة الوطنية بكولومبيا والسلطات المكسيكية وشركائها في الإكوادور والأرجنتين وهولندا وأسبانيا والمغرب وبناما، جنباً إلى جنب مع إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية. تمتد التحقيقات التي يديرها الأمن الداخلي حول العالم وفككت بنجاح إحدى أكبر المنظمات في تهريب مبالغ كبيرة من النقد والاتجار في المخدرات في العالم.

تم اعتراض الحزم الملفوفة لتقليص حجم مبالغ كبيرة من النقد داخل شحنات حاويات (حاويات كونيكس) للأسمدة عند الموانئ البحرية لكولومبيا والمكسيك وكذلك في العربات المدرّعة. يُعتبر مينائيّ بونافينتورا ومنزانيلو نقطتين رئيسيتين لمسار معروف في تهريب الكوكايين إلى الشمال للمكسيك ومنها إلى الولايات المتحدة، وكذلك لإرسال النقد مجدداً إلى كولومبيا.

تعد هذه المنظمة، التي تتاجر في المخدرات دولياً، مصدراً للكوكايين الوافر وتوريده، ومسؤولة عن حوالي نصف كمية الكوكايين المهرّبة من كولومبيا إلى الولايات المتحدة بين ٢٠٠٣م و٢٠٠٩م، حوالي ٩٠٠ طناً بقيمة بيعهم في الأسواق ٢٤ مليار دولار أمريكي تقريباً.

تسبب "زعماء عصابات" منظمة الاتجار في المخدرات في مشكلة مزدوجة لأنفسهم، فهم ربحوا الكثير من المال من تجارة المخدرات غير القانونية لدرجة أنه أصبح من الصعب أن يقوموا بغسله كله. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحجم الهائل لعمليات الاتجار في المخدرات وغسل الأموال جعل إخفاءها عن السلطات أمراً شبه مستحيل.

المصدر: سلطات الولايات المتحدة الأمريكية.

٣-١٥ تقنيات إخفاء النقد في البريد:

أبلغ عدد صغير من الدول عن عمليات ضبط نقد في البريد، والاحتمال لأن معظمها لا تستهدف هذه الفئة، والبعض يفتقر إلى التشريعات اللازمة، في حين يعتقد البعض الاخر أن المبادئ التوجيهية للاتحاد البريد العالمي تحظر هذه الممارسة في حين أنها لا تفعل ذلك. اذ يتضح من الحالات التي تم تقديمها أن الواقع العملي يفيد غير ذلك، بالرغم من أن المبالغ صغيرة نسبياً عند مقارنتها بالمبالغ التي تم الكشف عنها في الشحن، والسبب بسيط، ذلك أن الظروف البريدية عادة ما تكون أصغر بكثير.

المربع ٢٨ – **النقد في عناصر البريد:**

اكتشفت إدارة البريد الألمانية في مكتبي جمارك هامبورج وهانوفر تسعة طرود، جميعها من نفس الشحنة، مرسلة من الولايات المتحدة إلى ألمانيا.

وفقاً لإقرار المحتويات، فإن الطرود تحتوي على مستندات (بدون قيمة معلنة) وكتب وشرائط فيديو وأقراص مضغوطة. وتم الإقرار بأن طرد واحد يحتوي على هدية.

ولكن عند تفتيش الطرود عن كثب، تم الكشف عن وجود حوالي ١٥٨٠٠٠ دولار أمريكي نقداً.

استناداً إلى هذا الاكتشاف، بدأت التحقيقات ضد مرسلي الطرود بألمانيا ومستلميها.

تمت مصادرة الأموال بأمر من الإدعاء العام، للاشتباه في كونها عائدة من أنشطة غسل الأموال.

تم الحصول على إثبات بأن الأموال عائدة من سرقة حوالي ٣,٤ مليون دولار أمريكي وقعت في الولايات المتحدة.

المصدر: السلطات الألمانية.

المربع ٢٩ – **النقد المخبأ في البريد ذات الأولوية:**

قام قسم التحقيقات بالأمن الداخلي بمدينتي هونولولو وسياتل بالتحقيق في أمر منظمة إجرامية مسؤولة عن تحريك مبالغ كبيرة غير مشروعة من العملات النقدية ذات صلة بتوزيع الميثامفيتامين وبيعه. وفي ديسمبر ٢٠١٣م، تم اختيار طرد من البريد ذي الأولوية ليتم فحصه بفرع البريد العالمي بهونولولو بعد أن أعطت أنياب الكشف عن النقد مؤشراً إيجابياً. كان الطرد قد تم شحنه من مدينة جوام بولاية واشنطن. وانتهى فحصه بالكشف عن وجود ٤٢٠٠٠ دولار أمريكي.

المصدر: سلطات الولايات المتحدة.

المربع ٣٠ – **نقل النقد العائد من تهريب المخدرات المصنّعة بالطرود البريدية:**

على مدار فترة من الزمن، تم العثور على ٢٣ طرداً و٢٩ ظرفاً بهم أموال نقدية. احتوت الطرود الثلاث والعشرون على إجمالي ٩٢٤٣٠ يورو. بينما احتوى ٢٩ ظرفاً على إجمالي ١٨٠٠ يورو و١٤٥٠٠ ﷼ برازيلي (ما يعادل ٣١٠٠ يورو تقريباً). واشتمل طرد واحد على غلاف قرص مضغوط مخبأ به ما يطلق عليها بطاقات سفر Confidence من VISA. ويعد المبلغ الذي تمثله تلك البطاقات غير معروف.

تلقت الجمارك معلومات من شركة البريد TNT Post خاصة بالطرود رقم EMS ٣٧ التي تم توصيلها إلى المشتبه به في الفترة بين ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨م و٤ فبراير ٢٠١٠م. ولم يكن معروفاً إذا كانت هذه الطرود تحتوي على نقد أم لا.

ونتيجة لما سبق ذكره، تم التعرف على إجمالي ١٠٦ رسالة (ظرف) أخرى تحتوي على حبوب تم شحنها من خلال PostNL وموجهة إلى صناديق بريدية بالبرازيل، في الفترة بين ٢٤ أغسطس ٢٠١٢م و١٦ نوفمبر ٢٠١٢م. احتوى ١١٤ ظرفاً على إجمالي ٢٨٥٥٥

من حبوب MDMA (المعروف بالاكستاسي).

تم اعتراض طريق خمسة طرود مشحونة عبر شركة UPS من البرازيل. وتم العثور على بطاقة سفر Confidence البلاستيكية في كل من تلك الطرود، إلى جانب أشياء أخرى منها عبارات "يورو". وتعتبر تلك البطاقات من البطاقات التي يطلق عليها اسم بطاقات خصم مدفوعة مسبقاً.

ويُشتبه أن تكون المبالغ المودعة في بطاقات السفر Confidence الخمسة المعنية كانت عائدات من تسليم حبوب الاكستاسي من المشتبه به إلى المشترين في البرازيل.

كشفت المصادرة المقترنة بذلك عن أظرف بها شرائح من الورق المقوى مملوءة بعقاقير الهلوسة LSD.

في ١٤ يوليو ٢٠١١م، حكمت دائرة محكمة هولندا على المتهم بهذه القضية بالحبس ٢٤ شهراً مع التنفيذ وفي ١٣ فبراير ٢٠١٢م تم إخلاء سبيله إخلاءً مشروطاً.

المصدر: السلطات الهولندية.

المربع ٣١ – **أمثلة على الأموال العائدة من الأعمال الإجرامية المنقولة بالبريد والطرود السريعة:**

٢٠١٣: نقد مخبأ في جوانب صناديق الطرود البريدية المصنوعة من الورق المقوى. إجمالي ٤٢٠٠ يورو.

٢٠١٣: نقد مخبأ في المناشف الورقية المستخدمة للمطبخ.

(ملحوظة: تتضمن عملية الإخفاء أوراق مخبأة في أوراق، لذلك لم تكن الأوراق المالية مرئية باستخدام أجهزة الأشعة السينية).

إجمالي ١٨٢٠٠٠ يورو.

٢٠١٣: نقد مخبأ في صندوق حفاضات أطفال.

إجمالي: ٢٨٥٠٠ يورو.

المصدر: السلطات الهولندية.

٤- مراقبة نقل النقد عبر الحدود:

٤-١ أساليب المراقبة عند الحدود - الأدوار والمسؤوليات:

طلب الاستبيان من الدول تحديد الهيئة المسؤولة بصورة أساسية عن مراقبة عمليات نقل النقد عبر الحدود في الشحن والمركبات/الزوارق ومع المسافرين والبريد. بالرغم من اختلاف أساليب النقل، كانت الإجابة الأكثر شيوعاً هي السلطات الجمركية. ومع ذلك، كان من الملاحظ أن عدداً كبيراً من الدول أجابت أنها مسؤولية كل من الجمارك والشرطة لطرق النقل الأربعة، كما هو موضح في الرسم البياني الموجود أدناه.

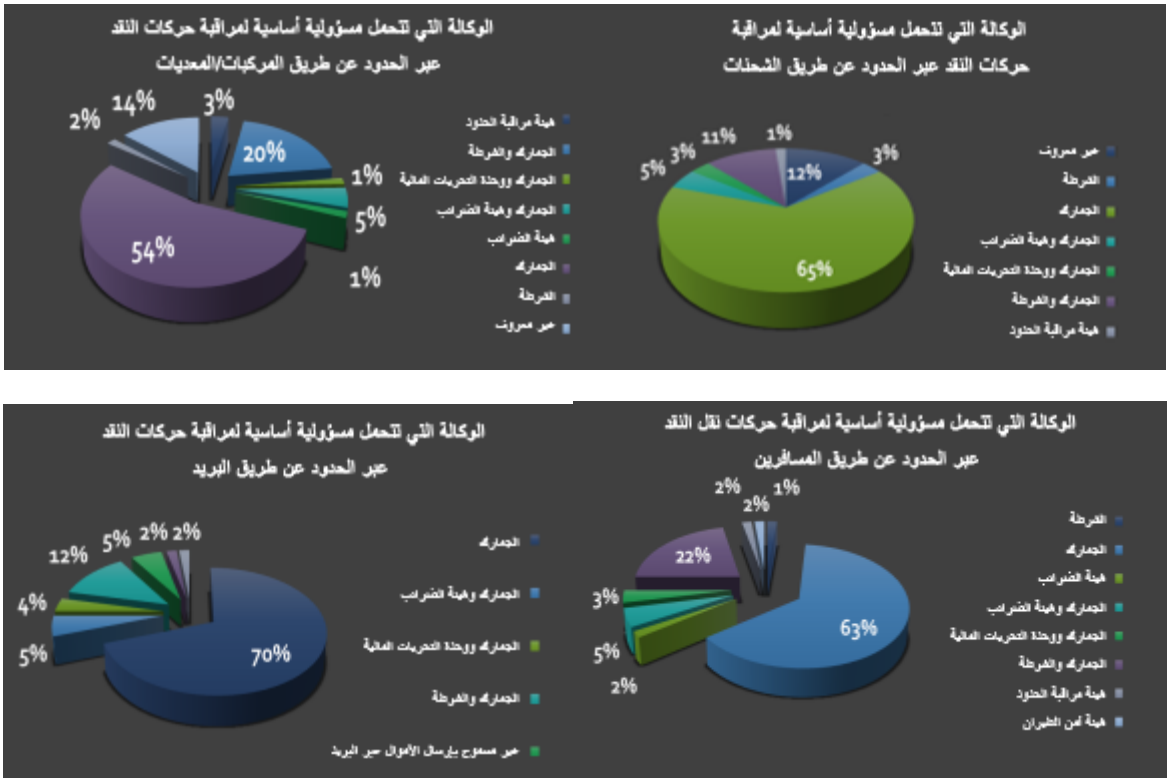

المصدر: السلطات التونسية، بناءً على تحليل الاستبيان.

تلعب الجمارك وغيرها من سلطات الحدود المشابهة دوراً هاماً في محاربة غسل الأموال من خلال النقل المادي للنقد، وتؤكد منظمة الجمارك العالمية على هذا الدور وتشجعه. ولكن، لا يمكن لسلطات الجمارك أن تؤدي دورها بفعالية إلا إذا منحتها التشريعات الوطنية السلطة الكافية للعمل.

لا يعد الدور الهام الذي تقوم به الشرطة في مراقبة نقل النقد عبر الحدود أمراً مفاجئاً. في العديد من الدول، يتمتع مسؤولو الجمارك بدور إداري، فيما تبقى مسؤولية إجراء التحقيقات الجنائية ضمن مسؤوليات الشرطة. وفي هذه الحالات، عند اكتشاف أموال نقدية يُعتقد بأن يكون مصدرها أعمال إجرامية، يتم إحالتها إلى الشرطة لتتولى التحقيقات. وكذلك، الشرطة لديها مسؤوليات

أخرى على الحدود غير متعلقة بالجمارك (مثل الجرائم والأمن الوطني)، وفي سياق القيام بتلك المسؤوليات، قد تواجه الشرطة شحنات بها نقد عائد من أعمال إجرامية.

بالإضافة إلى ذلك، سُئلت الدول إذا تم تقسيم مسؤولية التسجيل والفحص والتحقيق في تحريك النقد بين وكالات مختلفة. أجابت أربع وثلاثون دولة أن المسؤولية مقسمة، بينما أفادت تسع عشرة دولة أنها ليست مقسمة. وسئلوا أيضاً عمّا إذا كان يجب على أي جهاز، العمل مع الأجهزة الأخرى لفحص النقد أو البحث عنه أو مصادرته بفاعلية أم لا. أجابت أربع وأربعون دولة بالإيجاب، بينما نفت إحدى عشرة دولة. ويظهر بوضوح من هذه النتائج أن التعاون الفعال بين الأجهزة المعنية له أهمية كبيرة في الحفاظ على رادع فعّال لتهريب النقد.

الأشخاص الطبيعيون:

طُلب من الدول أيضاً الإجابة عن سلسلة من الأسئلة المرتبطة بالسلطات القانونية لأجهزة مراقبة الحدود في ظروف معينة. وكان أول هذه الأسئلة إذا كان العاملون بالأجهزة يفتشون المسافرين بشكل منتظم لاكتشاف أي نقد إجرامي مشتبه فيه. أجابت خمسون دولة بنعم وأربع دول فقط بلا. وهذا ليس مثيراً للدهشة، بالنظر إلى أنه، كما ذكر مسبقاً، تظهر البيانات بوضوح أن الجزء الأكبر من الموارد في معظم الدول مخصص لمراقبة الأشخاص الطبيعيين، وفقاً لتلك المتطلبات المذكورة في التوصية ٣٢ والتي ترد إرشادات تفصيلية عنها ضمن المذكرة التفسيرية.

ذكرت معظم الدول (٤٤ دولة من أصل ٥٢ دولة أجابت على هذا السؤال) أن مستوى الإثبات المطلوب لاحتجاز النقد لإجراء مزيد من التحريات كان بمستوى "الاشتباه المعقول"، على الرغم من أنه من أجل مصادرة النقد، كانت المزيد من الدول في حاجة إلى إثبات أن النقد عائد من عمل إجرامي بمستوى يتخطى الاشتباه المعقول (١٩ دولة من أصل ٤٨ دولة). ويتزامن ذلك مع حالات وجود نقد إجرامي في شحن تم إرساله. في معظم هذه الحالات، شكل اشتباه الجهاز المختص بإجراء التحريات في غسل الأموال نقطة الانطلاق التي تحركت الجمارك على أساسها. مما يعني، على أرض الواقع، شبه غياب أي رقابة جمركية على الشحنات النقدية من وجهة نظر مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، لأن المعلومات المتوفرة من الإقرار الجمركي محدودة للغاية (انظر أدناه) لدرجة أنه سيكون من النادر الوصول إلى مستوى الإثبات المطلوب لاحتجاز النقد وإجراء مزيد من التفتيش.

من القضايا الأخرى الناتجة عن الاستبيان بخصوص التوصية رقم ٣٢، هي تعريف "الأموال والأدوات القابلة للتداول لحاملها". وقد أفادت نحو ٣٣% من الدول المستجيبة أن التعريف محدود جدًا (بينما لم تجب ٢٣% من الدول على هذا السؤال).

أظهرت أمثلة القضايا التي قدمتها بعض الدول أن غسل الأموال وتمويل الإرهاب يقع أيضاً مع الأغراض الثمينة الأخرى، مقارنة بالأموال والأدوات القابلة للتداول لحاملها. واقترح عدد من الدول توسيع تعريف "الأموال والأدوات القابلة للتداول لحاملها" لتتضمن بعض السلع مثل:

- المعادن النفيسة/الماس/الذهب/الأحجار الكريمة.
- المجوهرات/الساعات.
- البطاقات المدفوعة مسبقاً.

- بطاقات سحب النقد/بطاقات القيمة المخزنة.
- أقراص Chips للعب القمار.
- الأموال الإلكترونية (الأنواع الإلكترونية من الأموال مثل المحافظ الإلكترونية أو Bitcoin).
- الأدوات/السلع الأخرى التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد/كل أداة يمكن تحويلها لشكل يمكن نقل ملكيته من شخص إلى شخص أو لعدة أشخاص.

الشحن والبريد:

تم سؤال الدول إذا كانت أجهزة مراقبة الحدود هذه تملك سلطة تفتيش الشحنات النقدية بشكل منتظم في الشحن والبريد من وجهة نظر مكافحة غسل الأموال. كانت الإجابات بالإيجاب إلى حد كبير، أجابت ٤٣ دولة بنعم و٨ دول فقط بلا. وهذا أيضاً ليس مثيراً للدهشة لأن معظم الدول منحت جماركها (والشرطة) السلطات القانونية التي تعتقد بأنها لازمة لإدارة مخاطر غسل الأموال بشكل فعّال بالنسبة للأشخاص الطبيعيين. ولكن تشير الأبحاث الإضافية أنه في كثير من القضايا، لا تمتلك الأجهزة المعنية في الواقع السلطة لإجراء عمليات تفتيش بشكل منتظم، أي بدون الاشتباه في غسل الأموال.

لا يتطلب رمز النظام الجمركي الموحد للأوراق النقدية أي ضريبة قيمة مضافة أو رسوم جمركية، والتفاصيل الوحيدة المطلوبة للوثائق الجمركية هي وزن الشحنة ووصف مناسب للبضائع. وبالتالي، لا يذكر وصف الشحنة إلا "أوراق نقدية بوزن ١٠٠٠ كجم" لتتوافق مع هذه المتطلبات. فلا توجد حاجة، مثلاً، لتسجيل اسم المالك المستفيد من الأوراق النقدية أو تفاصيل المؤسسة المالية التي انطلقت منها الأموال النقدية أو تفاصيل عن المستلم. ولأن الشركات المتخصصة في نقل النقد/الأشياء الثمينة لها مستودعات في أماكن المنشأ وأماكن الوجهة هي التي عادة تقوم بالشحن وتقدم الإقرار الجمركي، ففي كثير من الأحيان تكون أسماء المستودعات المرسِلة والمستلِمة للشركة المتخصصة في نقل النقد/الأشياء الثمينة وعناوينها في الوثائق هي عنوان مرسِل النقد وكذلك مستلمه.

هذا بالاقتران مع البحث الذي أظهر أن النقد قد يتم إدخاله بموجب رمز التعريفة الخاطئ (الخاص بورق النفايات أو المواد المطبوعة، على سبيل المثال)، مما يعني أن السلطات الجمركية غالباً لا يكون لديها تقريباً أية معلومات تحت تصرفها لتقييم إذا كان نقل النقد يتم من خلال الشحن المشروع من بنك إلى بنك، أو شحن النقد العائد من عمل إجرامي مخبأ على مرأى من الجميع.

تتناول هذه القضية جوهر كيفية ممارسة السلطات الجمركية لسلطاتها. لا تملك أي سلطة جمركية في العالم ما يكفي من الموارد للتفتيش كل شحنة تعبر الحدود التي تراقبها. وسيكون على الجميع تقريباً إصدار حكم سليم نوعاً ما حول الشحنة التي يجب اختيارها وإخضاعها للتفتيش، أي ستقوم بشكل من أشكال تحديد مواصفات المشبوهين. ولكن في هذه الحالة، لا تتوفر تقريباً أية معلومات يمكن على أساسها اتخاذ هذا النوع من القرارات. طالما تنص الوثائق الجمركية أن الشحنة تحتوي على أوراق نقدية ووزنها صحيح، فإن البضائع تم إدخالها بشكل صحيح ولا يوجد سبب موضوعي لتشتبه الجمارك في احتمال وجود شيء مشبوه

حول النقد. بمعنى آخر، فإن سلطاتها وصلاحياتها لإجراء مزيد من التحقيقات ولطلب توفير مزيد من المعلومات حول تلك الشحنات هي محدودة.

على الرغم من ذلك، أظهرت المعلومات المجمعة في سياق هذا المشروع بشكل قاطع أن الجماعات الإجرامية تمكنت من ضخ مبالغ كبيرة من النقد إلى نظام شحن النقد من بنك إلى بنك. ولذلك، فمن المهم أن تتمكن مصلحة الجمارك من تفتيش الشحن وتطلب الكشف عن مزيد من المعلومات لتتمكن من مواجهة هذا الخطر بفاعلية. والسؤال المطروح هو، وفي ظل غياب أي سبب موضوعي للاشتباه، هل لدى الجمارك السلطة القانونية لتفتيش الشحن؟ (راجع أيضاً القسم ٤-١ لتحليل متعمق عن (نقص) التشريعات/السلطة القانونية). درست دولة واحدة هذه القضية بالتفصيل وتوصلت إلى أن السلطة الجمركية لديها لا تملك السلطة القانونية. وهي حالياً تقوم بتعديل تشريعاتها الوطنية لتصحيح هذا الوضع.

وبناءً عليه، تمت صياغة الأسئلة الثلاثة التالية في الاستبيان بعناية لتحديد إذا كانت الأجهزة التي تم تكليفها بمراقبة النقد في الشحن والبريد كانت لديها السلطة القانونية لاعتراض الشحنة، أو طلب الكشف عن مزيد من المعلومات عنها، إذا لم يكن هناك أسباب واضحة للشك في ارتباطها بنشاط إجرامي.

- كان السؤال الأول "عندما تكون حركة النقد بشكل ظاهري جزءاً من الأنشطة التجارية العادية، هل يمكن للاجهزة ذات الصلة تفتيش الشحنات وإجراء مزيد من التحقيقات لتحديد ما إذا كانت الحركة مشبوهة أم لا؟" أجابت سبع وأربعون دولة بنعم على هذا السؤال، بينما أجابت ثمان دول فقط بلا.

- كان السؤال الثاني "هل هذه الأجهزة تملك سلطة تفتيش، بشكل منتظم، الشحنات النقدية بالشحن والبريد من وجهة نظر مكافحة غسل الأموال؟" أجابت ست وثلاثون دولة "نعم" وثمان دول "لا".

- كان السؤال الثالث "إذا لم يحدث انتهاك واضح للوائح الجمركية أو القواعد المصرفية، هل يملك الجهاز المختص السلطة لاحتجاز شحنة من النقد في الشحن أو البريد لإجراء مزيد من التفتيش و/أو التحقيق؟" أجابت ثلاث وثلاثون دولة "نعم" وإحدى وعشرون دولة "لا".

عامة، تعتقد معظم الدول أنه توجد بعض القيود على ما تتمتع به السلطات الجمركية والأجهزة الأخرى لديها من سلطة وصلاحيات قانونية للقيام به، ومن الممكن أن تكون هذه هي الحالة. وبالرغم من ذلك، تشير تجربة إحدى الدول المساهمة في المشروع إلى أن بعض الدول ربما لم تعط الموضوع الأهمية القصوى الكافية ولم تدرس التشريعات المحلية لديها بما يكفي من التفاصيل لرصد أي ثغرات قد تكون موجودة. ويظهر تأثير ذلك في أن معظم الدول ستواجه باستمرار صعوبات في الكشف عن أي من عمليات النقل عبر الحدود للنقد العائد من أعمال إجرامية بالشحن والبريد، وتبعاً لذلك، سيستمر الأمر في تشكيل تهديد كبير حتى تتم معالجة هذه القضايا.

إذا لم تولي الدول اهتماماً أكبر لقضية النقد داخل الشحنات والبريد، بما في ذلك اكتساب فهم أفضل حول التداول المشروع للنقد في الأسواق العالمية وطريقة نقله في جميع أنحاء العالم، فلن تتمكن من استخدام أدوات تحديد مواصفات المشبوهين والاستهداف بفاعلية. ولن تتمكن من تطوير استجابة فعالة لمشكلة قدرة المجرم على ضخ النقد الإجرامي في الأنظمة الشرعية التي تستخدمها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

المربع ٣٢ – **التعرف على طبيعة حركة النقد عبر الحدود ومدى تكرارها – عملية هانيبال** (HANNIBAL):

دعماً لفريق مشروع التطبيقات المشترك حول غسل الاموال عبر النقل المادي للنقد، بادرت اللجنة التونسية للتحاليل المالية (CTAF) في منتصف ٢٠١٤ إلى إجراء عملية ميدانية كانت مستوحاة من عملية مماثلة اجرتها السلطات الهولندية عام ٢٠٠٨. وقد دامت هذه العملية ٦٠ يوماً تمت فيها مراقبة وتسجيل كافة عمليات نقل النقد الوارد إلى والصادر ومن تونس.

أشرفت اللجنة التونسية للتحاليل المالية (وحدة التحريات المالية التونسية)على العملية، وأجرتها بالاشتراك مع الجمارك التونسية ووزارة الداخلية، بالتعاون مع جميع البنوك التونسية. وكانت أهداف العملية:

- التعرف على الأساليب المختلفة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال النقل المادي للنقد من أجل تعزيز جهود المجتمع الدولي في معالجة هذه القضايا.
- الكشف، على المستوى الوطني، عن اتجاهات الاستيراد القانوني وتهريب النقد والأساليب المستخدمة والوجهة النهائية.
- استخدام نتائج العملية في الإعداد للتقييم الوطني للمخاطر في تونس وتقديم التوصيات بشأن سبل معالجة الجريمة المنظمة (غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والتهريب وما إلى ذلك).
- تقديم التوصيات العملية للاستخدام الأفضل للموارد البشرية واللوجستية وتقاسمها وفقاً للمنهج القائم على المخاطر.

كانت العملية متشعبة وتضمنت:

- مراقبة النقل المادي للنقود عبر الحدود التونسية البرية والبحرية والجوية لمدة شهرين وكانت المعاملات المستهدفة:
  - تهريب النقد عبر الحدود من خلال الواردات و/أو الصادرات.
  - تقارير المعاملات الخاصة بالأموال (المعلنة) على مستوى المرور العابر والاستيراد و التصدير.
- تعقب وجهة الأموال المبلغ عنها من خلال آليات تتم بعد المراقبة التي تنفذها الجمارك الوطنية والبنوك ووزارة الداخلية (إدارة الحدود والأجانب).
- تقدير قيمة الأموال الأجنبية المستوردة غير المنظمة طبقاً لقوانين النقد الأجنبي.
- محاولة تحديد الوجهة النهائية لهذه الأموال وصلتها المحتملة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تم تبادل المعلومات باستخدام منطقة آمنة محددة خصيصاً على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي التونسي وتراقبها يومياً اللجنة التونسية للتحاليل المالية. وتم استلام حوالي ١٧٠٠٠ تقرير، بما في ذلك ٢٥٧٥ من البنوك و١٤٩٨٣ من الجمارك. من التقارير الواردة من الجمارك، تم استلام ٢٨% من الحدود البرية، ٩% من الموانئ البحرية و٦٣% من المطارات.

من الأموال الأجنبية التي تم الكشف عنها، كانت ٩٤% بالدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني، و٦% فقط بعملات الدول العربية. ومن التقارير الواردة عن حركة الأموال الأجنبية، ورد ٢٩٣٥ من نقاط الحدود البرية، ١٣٤٨ من الموانئ البحرية و٩٣٤٩ من المطارات.

بالإضافة إلى جمع كميات كبيرة من البيانات القيّمة بشأن قيمة الأموال الأجنبية العابرة للحدود وطبيعتها ونطاقها، اكتشفت

السلطات التونسية عدداً من الجرائم تتضمن:

- ضبط مبلغ ١٤٤٧٠٠٠ يورو مخبأ في سيارة أثناء عبور الحدود البرية؛ ويعتقد أن الضبط مرتبط بتمويل الإرهاب

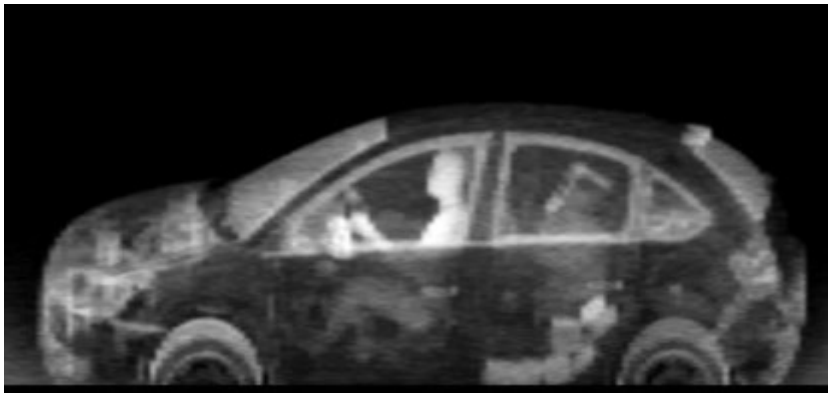

صورة الأشعة السينية للسيارة التي تم ضبط ١٤٤٧ مليون يورو بها. لاحظ رزم الأموال المخبأة تحت المقعد الخلفي

- ضبط ٢٣٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من محاولة تهريب فاشلة بمطار.
- ضبط ٢٨٥٠٠٠٠ دولار أمريكي بمطار، كان يتم تصديرها باستخدام رخصة مصرفية مزورة.

علاوة على ذلك، تم اكتشاف مزيد من الجرائم منها استيراد الأموال وتصديرها بدون الإخطار المطلوب والترخيص اللازم، وتهريب النقد، وتزييف العملة وخرق قوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المصدر: السلطات التونسية.

٤-٢ الأساليب المستخدمة للكشف عن شحنات النقد الإجرامي ومنعها

٤-٢-١- فريق الانياب في الكشف عن النقد:

قد أبرزت مجموعة من القضايا التي أبلغ عنها المشاركون في الاستبيان أهمية فريق الأنياب في الكشف عن النقد وفائدته (راجع المربع ١٧ والمربع ٢٩). وقد أبلغت العديد من الدول الآن أنها تستخدم الأنياب بشكل منتظم لتسهيل اختيار المسافرين للتفتيش في الموانئ والمطارات. إحدى ميزات مبادرة ميريدا وهي البرنامج المعدّ لمكافحة تهريب كميات كبيرة من النقد عبر الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، أنه تم تدريب أكثر من ٤٠٠ ناب للكشف ليس فقط عن المخدرات والأسلحة النارية بل عن النقد أيضاً ونشرها لعمل ذلك. ولكن بالتأكيد لها دور مهم للغاية في الكشف عن الشحنات النقدية غير المشروعة المخبأة في الشحن والبريد. وتجعل كل من حجم وكمية البريد في مستودعات البريد والشحنات في الموانىء والمطارات عملية التحديد والمراقبة أمراً بغاية الصعوبة. وبشكل خاص، بما أن معظم الدول تبدي القليل من الاهتمام وتخصص القليل من الموارد لهذه الظاهرة. ويُعدّ استخدام الانياب للكشف عن النقد في مستودعات الحاويات ونقاط تجميع الشحنات الأخرى إحدى اهم الوسائل في اختيار الشحنات والبريد وإخضاعها للتفتيش.

٤-٢-٢ الأشعة السينية:

كما هو الحال مع استخدام أنياب الكشف عن النقد، تستخدم الكثير من الدول حالياً أجهزة التصوير بالأشعة السينية لاكتشاف النقد المخبأ في مجموعة كاملة من المركبات والبضائع، ونتج عدد من القضايا المفصلة في هذا التقرير عن عمليات الفحص بالأشعة السينية (راجع المربع ١٩). وتكمن أهمية الأشعة السينية في إمكانية الكشف عن الشحنات النقدية حتى في أكثر عمليات الإخفاء المعدة بذكاء التي في حالات أخرى لن تُرى على الإطلاق بالعين المجرّدة. كما أنها تسهّل فحص المركبات والأشخاص بصورة أسرع وأكفأ، وهذا يعني نطاق تحكم أوسع واستغلال أفضل للموارد المحدودة.

٤-٢-٣ عمليات التسليم المراقب:

أسلوب التسليم المراقب هو أحد الأساليب المستخدمة منذ عدة سنوات في كثير من الدول كطريقة للتعرف على الأشخاص المتورطين في الاتجار بالمواد غير المشروعة مثل المخدرات والسجائر المقلدة والبضائع المسروقة وما إلى ذلك والقبض عليهم. وبالرغم من ذلك، تشير أمثلة الحالات المقدمة إلى أن هذا الأسلوب لا يستخدم بشكل كافٍ عندما يتعلق الأمر بالشحنات النقدية الكبيرة، فقد تم تسجيل حالة واحدة فقط.

وقد يرجع ذلك إلى، فيما يتعلق بالمواد غير المشروعة مثل المخدرات المراقبة، أنه من السهل نسبياً استبدال المخدرات بمادة مماثلة ذات قيمة منخفضة، وبالتالي ضمان، في حالة حدوث شيء ما بشكل خاطئ، ألا تتعرض السلطات لمشكلة مالية أو للإحراج جراء خسارة شحنة ذات قيمة مرتفعة من البضائع غير المشروعة. بالطبع يصعب حدوث ذلك كثيراً مع النقد، لأنه يصعب العثور على شيء له نفس الشكل والمظهر لحزمة كبيرة من الأوراق النقدية، وكذلك لأن قيمة الشحنة غالباً ما تحول دون أي مخاطرة لخسارتها. في المثال أدناه، قامت سلطات الولايات المتحدة بالحد من مخاطر خسارة الشخص والمركبة والنقد في الطريق إلى موقع التسليم عن طريق نقلها من مسيسيبي إلى كولورادو في طائرات نقل عسكرية، وسيلة لن تكون متاحة بسهولة في معظم الحالات. ومع ذلك، كما يتبيّن من النتيجة، يمكن استخدام الأسلوب بشكل فعال إذا تم الحدّ من المخاطر.

المربع ٣٣ – **التسليم المراقب الناجح:**

في شهر أبريل ٢٠١٢م، اتصلت إدارة شرطة مقاطعة سانت لويس بالعميل المقيم المسؤول (RAC) في سانت لويس في تحقيقات الأمن الداخلي للولايات المتحدة للقيام بمصادرة مبالغ كبيرة من العملات بقيمة ٢٦٤٩٢٥ دولار أمريكي. استجاب العملاء الخاصون في سانت لويس بتحقيقات الأمن الداخلي لعملية المصادرة وإجراء التحقيقات الضرورية، وافق خلالها الشخص على التعاون معهم وإجراء التسليم المراقب للأموال. ودعماً للتسليم المراقب، نسّق مركز تهريب المبالغ الكبيرة من النقد الوطني مع القوات الجوية الاحتياطية الأمريكية للحصول على طائرة شحن C–130 لنقل عملاء سانت لويس بقسم تحقيقات الأمن الداخلي، والمشتبه فيهم، والمركبات إلى غريلي، كولورادو. وبالإضافة إلى ذلك، نسق قسم تحقيقات الأمن الداخلي بسانت لويس الجهود مع العميل المقيم المسؤول بقسم تحقيقات الأمن الداخلي بغريلي وقاموا بالتسليم المراقب في نهاية المطاف، نتج عنها مزيد من المصادرات تتضمن ٢٣٢٥٣٠ دولار أمريكي بالعملة الأمريكية، و ٣٦٩١ كيلو جرام من الكوكايين، ومركبتين ومسدس. والقبض على مشتبه به آخر ووافق على التعاون وترتيب لقاء مع موزع للكوكايين مقيم في الولايات المتحدة للمنظمة الإجرامية.

نجح قسم تحقيقات الأمن الداخلي في غريلي ووحدة مكافحة المخدرات في مقاطعة ويلد لاحقاً في ترتيب لقاء مع المدّعى عليه

المتعاون وموزع الكوكايين المشتبه فيه للمنظمة المقيم في الولايات المتحدة. تم القبض على موزع الكوكايين المشتبه فيه واكتشاف مبلغ إضافي بقيمة ١٢٥٠٠٠ دولار أمريكي ومصادرته. وعلاوة على ذلك، تم إلقاء القبض على شخص رابع وهو يحاول تسليم ٣,٤ كيلوجرام من الكوكايين إلى المدعى عليه المتعاوِن. ورتب المدّعى عليهم المتعاونون بنجاح لقاء مع الزعيم المشتبه فيه لجماعة إجرامية في المكسيك الذي سافر من المكسيك إلى غريلي، كولورادو حيث ألقى عملاء قسم تحقيقات الأمن الداخلي القبض عليه أخيراً.

المصدر: سلطات الولايات المتحدة الأمريكية.

٤-٢-٤ التحليل الإحصائي للبيانات:

كما ناقشنا، تحتفظ معظم الدول بنوع من سجلات إقرارات النقد التي يقدمها المسافرون على الحدود. ويعد هذا السجل مصدراً جيداً للمعلومات ويمكن استغلاله عن طريق إجراء التحليل الإحصائي جنباً إلى جنب مع مجموعات البيانات الأخرى، مثل سجلات الإدانات الجنائية، وقواعد بيانات المباحث، وتقارير الأنشطة المشبوهة، ومعلومات دافعي الضرائب. ويحدد هذا التحليل الاتجاهات الجنائية في حركة النقد المشروعة وغير المشروعة مما يمكن أن يساعد في استهداف الموارد وتوزيعها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد المعلومات في التعرف على الجرائم الأخرى، مثل الاتجار في المخدرات والتهرب من الضرائب.

٤-٢-٥ القيود على تقديم الأوراق المالية من فئات عالية:

حدد تحليل المعلومات الناجمة عن إدانات غسل الأموال في المملكة المتحدة على مدى ثلاث سنوات من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١١م العديد من الحالات التي يشتري فيها المجرمون كميات كبيرة من الأوراق النقدية ذات الفئات العالية من عملة اليورو من شركات الخدمات المالية لتحويل العملة المتواطئة جنائياً في منطقة لندن. لا تستخدم المملكة المتحدة اليورو كعملة لها ولم تستطع الأبحاث المكثفة تحديد أي طلب شرعي جوهري للأوراق النقدية ذات الفئات العالية من عملة اليورو في المملكة المتحدة. وكان واضحاً من الأدلة التي تم الحصول عليها أثناء دعاوى غسل الأموال أن المجرمون كانوا يستخدمون الأوراق النقدية ذات الفئات العالية لتسهيل إخفاء النقد لتهريبه خارج المملكة المتحدة.

المربع ٣٤ – **مشروع المملكة المتحدة كوفير (QUAVER):**

نتيجة للمشروع البحثي، تمكنت وكالة مكافحة الجرائم المنظمة والخطيرة (SOCA) بالمملكة المتحدة من إثبات أن الطلب الهائل على الأوراق النقدية فئة ٥٠٠ يورو في المملكة المتحدة كان من المجرمين الذين يرغبون في استخدامها لتسهيل تهريب النقد. ونتيجة لذلك، توقفت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى طوعاً عن توريد الأوراق النقدية فئة ٥٠٠ يورو في المملكة المتحدة اعتباراً من نهاية أبريل ٢٠١٠.

تأسس مشروع كوفير (QUAVER) لوكالة الجرائم المنظمة والخطيرة (الذي استمر في الانتقال بسلاسة من وكالة الجرائم المنظمة والخطيرة إلى وكالة الجرائم الوطنية(NCA)) للاعتراف بأن النهج التقليدي لمعالجة مشكلة شركات الخدمات المالية المتواطئة – الاعتقالات والدعاوى – ولئن أدى إلى اصدار تهم جنائية، فإنه لم يكن له تأثير في الحد من حجم المشكلة. ذلك أن شركات أعمال الخدمات المالية التي انحصر نشاطها في السابق في بيع الأوراق النقدية بفئة ٥٠٠ يورو فقط قبل أبريل ٢٠١٠ انتقلت بسلاسة إلى توريد الأوراق النقدية من فئة ٢٠٠ يورو. وكانت الجماعات الإجرامية قادرة على التعرف بسرعة على

بديل لأصحاب شركة الخدمات المالية التي تمت مقاضاتهم لأن شركات الخدمات المالية اكتشفت أنه كان يمكن أن تطلب من المجرمين دفع مبالغ كبيرة من الأموال لقاء تقديم خدماتها والتي كان المجرمون سعداء لدفعها.

عمل مشروع كوفير (QUAVER) على معالجة المشكلة من خلال التركيز على "تأثير النشاط" وتقديم إرشادات بشأن المشكلة وكيفية تحديد المخاطر إلى البنوك المتورطة في عمليات توريد العملة إلى شركات الخدمات المالية الكبيرة التي بدورها تقدم العملات إلى الشركات الأصغر الشريكة ومنتديات التجارة. وتبعاً لما تقدم، فإن البنوك وشركات الخدمات المالية الكبيرة بإمكانها الآن التعرف على النشاط المشبوه في قطاع صرف العملات والإبلاغ عنه إلى السلطات، ولتجنب التورط فيه، وفي حالة فشلها في الإبلاغ عن ذلك، وإجراء العمليات ببساطة بغض النظر عما سبق، فسيتم توجيه تهمة غسل الأموال لهذه الجهات حيث أنها تملك الآن المعلومات الكافية لتكوين اشتباه منطقي.

وتم تدعيم الجهد البحثي المبين اعلاه بسلسلة من الوثائق الارشادية التي تفصّل بالضبط كيف يحصل المجرمون على الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة وكيف يستفيدون منها، ونتائج الدراسة حول الاستخدام المشروع وغير المشروع للأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة في المملكة المتحدة (أظهرت بوضوح أنه لا يوجد استخدام مشروع ملموس لمثل هذه الأوراق المالية في المملكة المتحدة، وأن أي شراء لكميات كبيرة منها هو دليل واضح على غسل الأموال).

وكنتيجة مباشرة لمشروع كوفير (QUAVER)، انخفضت عملية بيع أوراق نقدية بفئات كبيرة في المملكة المتحدة الآن إلى نسبة صغيرة من حجمها السابق (حيث كان يتم بيع ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني على الأقل من الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة في السنة)، حيث إن البنك، الذي باع الكمية الكبيرة من الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة إلى شركات الخدمات المالية الكبيرة، باع قسم تداول الأوراق النقدية الأجنبية إلى شركات منافسة. وتُظهر تحريات هيئات إنفاذ القانون أن المجرمون الآن يواجهون صعوبات كبيرة في إيجاد مصدر للأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة في المملكة المتحدة؛ بمعنى أن عليهم الآن تهريب أوراق نقدية بفئات صغيرة بدلاً من ذلك، وهو ما سوف يسبب لهم مشكلة أكبر بسبب زيادة حجم الشحنات ووزنها.

المصدر: سلطات المملكة المتحدة.

٤-٣ المؤشرات:

يمكن اعتبار جميع ما يلي مؤشرات محتملة لغسل الأموال من خلال النقل المادي للنقد فيما يتعلق بالأشخاص الطبيعيين والبريد والشحن. فهي معدّة للاستخدام من قبل كل الهيئات التي تحتاج إلى العمل معاً وتبادل المعلومات لمراقبة الحدود بفعالية، بما في ذلك الجمارك والشرطة وهيئات إنفاذ القانون الأخرى. كما تشمل المعلومات التي يمكن جمعها فيما يخص الأشخاص الطبيعيين أو الشحنات عن طريق البحث في التفاصيل المتوفرة ضمن قواعد بيانات معالجة معلومات إنفاذ القانون.

من المهم أن نذكر أنها تعتبر مؤشرات فقط، وتهدف إلى أن تكون أداة مساعدة في التحديد ومطالبة المزيد من التحقيقات والتحريات، بدلاً من أن تكون واصفات محدِدة للنشاط الإجرامي تستدعي اتخاذ إجراءات فورية. فقد تكون قابلية تطبيق المؤشرات المتعددة أساساً للاشتباه في أن الأموال المعنية ناتجة من مصدر غير مشروع، وبشكل خاص عند عدم قدرة الناقل على الإجابة على تلك الأسئلة على نحو كافٍ. وقد استُمدت هذه المؤشرات من مصادر عديدة، تشمل إجابات الاستبيان وأوراق مجموعة العمل المالي ومجموعات العمل المالي الإقليمية (كما تشمل "أفضل الممارسات الدولية: الكشف عن النقل غير المشروع للنقد والصكوك القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود ومنعه"، ١٩ فبراير ٢٠١٠م).

٤-٣-١ الأشخاص الطبيعيون:

- طلبات شراء أو امتلاك مبالغ كبيرة من العملة الأجنبية بدون تفسير معقول. أظهرت الدراسات التي أجرتها سلطات المملكة المتحدة في سياق مشروع كوفير (QUAVER) أن متوسط مبلغ العملة الأجنبية المُستبدلة من قبل شخص ينوي استخدامها بشكل مشروع كأموال للإجازة كانت تتراوح بين ٣٥٠ جنيهاً إسترلينياً إلى ٤٥٠ جنيهاً إسترلينياً.
- حيازة مبالغ كبيرة من المال دون تفسير مقنع.
- حيازة المال المفترض أنه لأسباب تجارية عند السفر إلى إحدى الدول التي تفرض قيود على المدفوعات النقدية.
- عدم الإفصاح عن النقد إلا عند اعتراض المسافر، خاصةً عندما ينكر المسافر أولاً وجود مال معه أو عندما يفصح أنه يحمل أموالاً إلى جهات أخرى.
- طلبات شراء أو حيازة مبالغ كبيرة من الأوراق المالية ذات الفئات الكبيرة. هناك عدد قليل جداً من شركات البيع بالتجزئة في الاتحاد الأوروبي تقبل أي فئة أكبر من فئة ٥٠ يورو لعمليات الشراء الروتينية.
- الإيداعات النقدية في الحسابات البنكية (ربما تشير إلى عمليات نقل النقد السابقة).
- أنماط سفر غير منطقية. على سبيل المثال، تستغرق المدة أقل من ٢٤ ساعة بين حجوزات السفر الداخلية والخارجية، أو السفر إلى وجهات غير سياحية أو عبر طرق ملتوية بدون أي مبرر، ووجود تفاصيل غامضة أو متناقضة لوجهات السفر أو أسبابه.
- عدم وجود أمتعة أو وجود القليل منها.
- السفر المتكرر لفترة قصيرة إلى نفس الوجهة.
- شراء تذاكر السفر نقداً في وقت قصير جداً بأسعار أغلى من الأسعار العادية.
- شراء التذاكر من قبل شخص غير الشخص المسافر.
- العديد من المسافرين الفرديين الذين يبدو أنهم متورطون في تحركات غير عادية مماثلة أو يظهرون أنماط سفر متشابهة.
- القصص المتناقضة للمسافرين الذين يبدو أنهم مرتبطين ببعضهم.
- أنماط السفر التي تعكس أنماط تهريب البضائع غير المشروعة (مثل المخدرات) وطرق الاتجار في البشر.

- سلوك المسافرين. العصبية أو العدوانية أو المراوغة، وعدم توافق الملابس والأمتعة مع "القصة الوهمية"، والانفعال المفرط عند وجود حيوانات كشف و/أو رفض التواجد على مقربة من حيوانات الكشف و/ أو أجهزة الكشف الأخرى (مثل أجهزة الأشعة السينية).
- مسافر لديه أي صلة (عن طريق الجنسية أو الوجهة أو الأصل أو سفر سابق أو غير ذلك) بدول أو مناطق خطرة، مثل قضايا الجرائم المحددة والدول والمناطق التي بها مؤسسات دولة غير عاملة وغيرها.
- مسافر لديه سوابق جنائية تشير إلى صلته بالجرائم الأصلية (على سبيل المثال الاتجار بالمخدرات، جريمة الهجرة المنظمة (OIC) وغيرها).
- مسافر لديه سوابق في فقدان وثائق سفره أو تعرضها للسرقة.
- وثائق هوية تبدو أنها مزورة.
- وثائق هوية تبدو جديدة تماماً.
- مسافر مزدوج الجنسية.
- أمتعة الراكب "المغلّفة" (على سبيل المثال، عن طريق تغليفها بالبلاستيك الشفاف أو غيره).
- رفض تناول الأطعمة أو المشروبات المقدمة إليه على متن السفينة، مما يشير إلى أن العملة قد تكون مخبأة في جسمه.
- الحركة غير المستقرة أو شكل الجسم غير العادي ربما تكون بسبب كميات النقد المخبأة على الجسم.
- مسافر لديه مكواة في أمتعته. حيث إنه يتم كي الأوراق النقدية أحياناً لتسهيل تعبئتها في مساحات صغيرة.
- مسافر يكون شخصاً سياسياً ممثل للمخاطر أو شخصية محط اهتمام.
- مسافر يترك أمتعته على الحدود/ (المطار) الميناء.
- مسافر يلغي محاولة عبور الحدود.
- تسجيل الدخول أو المغادرة في اللحظة الأخيرة.
- استخدام نماذج الإقرار بالنقد السابقة لإضفاء الشرعية على إيداع مبالغ كبيرة من النقد. فكما في النقاش السابق في هذا التقرير، يمكن تحديد ذلك من قبل تحليل وحدة التحريات المالية للتصاريح بالاشتباه.

- شحنات الجنيه الإسترليني تحتوي على كميات كبيرة من الأوراق النقدية الأسكتلندية و/أو الأيرلندية الشمالية حيث إنه معروف على نطاق واسع داخل المملكة المتحدة أنه مؤشر موثوق فيه للأصل الإجرامي للنقد (ولكن ذلك فقط إذا كان المسافر غير قادم من اسكتلندا أو أيرلندا الشمالية).[٦١]
- التفسيرات غير المقنعة بشأن الاستخدام المحتمل للنقد أو أصله على سبيل المثال: " لقد أخذت ٢٠٠٠٠ يورو معي للخارج لأشتري سيارة ولكني لم أعثر على السيارة التي أريدها لذلك رجعت بالمال."
- حجم العملة في حيازة المسافر يتجاوز حد رقابة النقدية/ العملة لدولة الإصدار.
- حمل النقد بعدة عملات.
- سحب العملة بالقرب من الحدود.
- حيازة مبالغ كبيرة من العملة من دول ليست لها صلة بالمسافر.
- الأوراق النقدية ذات الفئات الصغيرة القذرة و/ أو التالفة.
- الأوراق النقدية المحمولة بشكل مخفٍ (أكثر من اللازم لتجنب السرقة).
- حيازة بضائع غير مشروعة (على سبيل المثال المخدرات، أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، البضائع المزيفة).
- مسافر في حيازته هاتف نقال (مدفوع مسبقاً) أو (جديد) بعدد قليل و/ أو غير معروف من الأرقام المحفوظة في دليل الهاتف.
- حيازة بطاقات قيم مخزنة لا يمكن إقرارها في دولة الوجهة.
- مسافرون يبدو أن لديهم معرفة مفصلة و/ أو يُظهرون اهتماماً حول إجراء و/أو نظام الإفصاح/ الإقرار.
- مسافر يغادر الدولة بمبلغ من العملة يزيد عن المبلغ الذي دخل به إليها.
- عدم امتثال المسافر لمتطلبات الإقرار في الأصل.
- ظهور ورق وثائق السفر وكأنها تالفة لإخفاء السفر الماضي.
- استخدام (مشتبه به) لوثائق سفر مختلفة لإخفاء السفر السابق.

[٦١] يتوفر مزيد من المعلومات حول هذه القضية عند طلبها من فريق خبراء أدلة غسل الأموال بوكالة الجرائم الوطنية بالمملكة المتحدة، ويمكن التواصل معظمهم عبر عنوان البريد الإلكتروني هذا: expert.laundering@nca.x.gsi.gov.uk

- الجنسية المذكورة في وثيقة السفر لا تتطابق مع المسافر.
- المبالغ الموجودة في الإقرار/الإفصاح لا تتطابق مع المبالغ الفعلية التي يحملها المسافر.
- عدم اعتراض المسافر عند عرض إمكانية مصادرة السلطات للعملة/ للصكوك القابلة للتداول لحاملها.
- حيازة نماذج إقرار كثيرة بالنقد.
- عدم الإفصاح عن النقد إلا عند اعتراض المسافر.
- إخفاء النقد بالرغم من الإفصاح عنه.

٤-٣-٢ الشحن والبريد:

- طريقة التعبئة فيما يخص الشحنات من بنك إلى بنك. أغلب البنوك تفضل الأوراق النقدية الجديدة والتي عادةً ما يجمعها البنك على شكل رزم كل رزمة ١٠٠ ورقة نقدية، ثم تُجمع كل الرزم مع بعضها لتشكل رزمة أكبر من ١٠٠٠ ورقة نقدية. ويجب أن تكون فئة العملة موحّدة ثم يتم ختمها وتغليفها حرارياً. في أغلب الأحيان، يتم نقل الأوراق النقدية في أكياس من البلاستيك أو الخيش القوي، ويجب أن يحتوي كل كيس على فئة واحدة. يجب أن يتطابق الختم الموجود على الحقيبة مع الأعمال الورقية. يجب أن تطابق المحتويات قائمة التعبئة التي قد تكون في الحقيبة. ويقوم تداول النقد الدولي على هوامش صغيرة جداً لأسعار الصرف بحيث أن التعبئة الفوضوية ووضع عدة عملات في كل حقيبة ووضع أحجام مختلفة وفئات مختلفة في كل رزمة ولف كل رزمة بأربطة مرنة وغير ذلك هي أغلى بكثير من عملية العد والترتيب كما يمكن أن تظهر باعتبارها مؤشراً محتملاً على أصل النقد المكتسب بطريقة إجرامية.[٦٢]
- تقديم عملية نقل النقد باعتبارها معاملة بنك إلى بنك، ولكن لا تقوم الشركات المتخصصة بنقل النقد/ الأشياء الثمينة.
- شحنات نقد غير اقتصادية. عندما تكون الشحنة عبارة عن كمية صغيرة من النقد، لماذا لا يتم إيداعها وتحويلها بنكياً؟
- مسار غير منطقي أو غريب.
- مطالبة أحد الأشخاص بالنقد مستخدماً وثائق مزيفة؛ لتعريف نفسه أو تقديم مطالبات مزيّفة تتعلق بملكية الأموال.
- توقف مسار الشحن المستخدم بشكل متكرر بعد تدخل السلطات/وجود انخفاض في الأنشطة التي تبدو قانونية بعد التحريات الجنائية.
- عدم وجود أي اتصال من الشاحن أو المستفيد الحقيقي بعد أن يتم فحص الشحنة.

[٦٢] استناداً إلى مقابلة مع كبرى المؤسسات المالية الدولية ذائعة الصيت التي تعمل في أسواق تداول العملات العالمية.

- قيام المالك أو ناقل النقد عن طريق الشحن بتغيير تفسيره المتعلق بأصل المال ووجهته.
- قيام المالكين أو ناقلي النقد عن طريق الشحن بتغيير تفسيراتهم المتعلقة بأصل المال ووجهته.
- نقل النقد بأوراق مالية ذات فئات كبيرة.
- عدم تطابق طبيعة العملة أو حجمها مع نقطة الأصل.
- بالحس التجاري – لماذا يتم شحن البضائع إذا كانت متوفرة بتكلفة منخفضة وبسهولة في دولة الوجهة.
- عدم وجود مبرر اقتصادي للبضائع أو المسار.
- السلع تبدو وكأنه أُعيد استخدامها. نفس البضائع تبدو أنه يتم شحنها إلى نفس الوجهة عدة مرات.
- الشركات غير موجودة أو تبدو أنها ليست للتجارة.
- شحن البضائع من دول مرتفعة المخاطر أو ترحيلها.
- العمل الورقي أساسي جداً، أو يبدو أنه قد تم تبديله. قد يحتوي أيضاً على أخطاء مادية، مثل أخطاء إملائية في أسماء الشركات أو الدول وما إلى ذلك، وهو ما يؤدي إلى عدم اتساق العمل الورقي مع البضائع.
- المستفيد الحقيقي للنقد غير واضح أو تم التمويه عنه.
- أنواع مختلفة من الأوراق النقدية (بعض منها جديد والبعض الآخر قديم وبالٍ وممزق).
- إقرار جمركي مزيف.
- قيمة الإقرار منخفضة جداً بالنسبة للمحتوى.
- الطرود المشحونة من/إلى الدولة مصدر المخدرات.
- تفاصيل الاسم والعنوان غير واضحة على الطرد و/أو غامضة و/أو تم تزويرها.
- التوقيعات والكتابة اليدوية غير متسقة.

٤-٣-٣ المركبات:

- سائق المركبة ليس هو المالك.
- جنسية السائق لا تطابق جنسية السيارة.
- سلوك السائق: عصبي ويتعرق كثيراً ويدخن بإفراط وغير ذلك.

- سيارة قديمة.
- المركبة غير مؤمّن عليها أو مؤمّن عليها باسم شخص آخر غير السائق.
- المركبة تم شراؤها حديثاً.
- السيارة تم شراؤها نقداً.
- علامات متعلقة بإحداث تعديلات أو إصلاحات على المركبة عبارة عن خدوش أو بصمات أصابع على حواف الإطارات أو حول اللوحات ومانع تسرب متناثر ومسامير جديدة ورائحة مواد كيميائية وغيرها.
- أجزاء السيارة التي يصعب الوصول إليها، مثل صندوق السيارة وأسفل المقاعد وغيرها.
- العناصر الكهربائية أو الأسلاك الجديدة (ربما يتم تشغيلها الكترونياً للوصول إلى المكان حيث تم إخفاء النقد).
- البضائع التي تحملها السيارة غير مجدية للشحن.
- البضائع لا تطابق الوثائق المقدمة.
- السائق والركاب يقصون قصصاً متناقضة.
- إظهار السائق لأي صفة من صفات الأشخاص الطبيعيين المفصلة أعلاه.
- استخدام السيارات المستأجرة.

٥- تحديات مراقبة نقل النقد عبر الحدود والكشف عنه

٥-١ على الحدود – التعاون المحلي:

قد يكون من أكثر الإجابات أهمية في هذا الاستبيان هي التي كانت على سؤال ما إذا كان ضباط الجمارك قد تلقوا تدريباً خاصاً حول كيفية كشف غسل الأموال من خلال النقل المادي للنقد. مرة جديدة، لم تُجب كافة الدول على هذا السؤال، فيما تم توضيح كل الإجابات التي قدمتها الدول في الرسم البياني أدناه؛

الرسم البياني ٩. **هل تلقى ضباط الجمارك تدريباً خاصاً لكشف غسل الأموال من خلال النقل المادي للنقد؟**

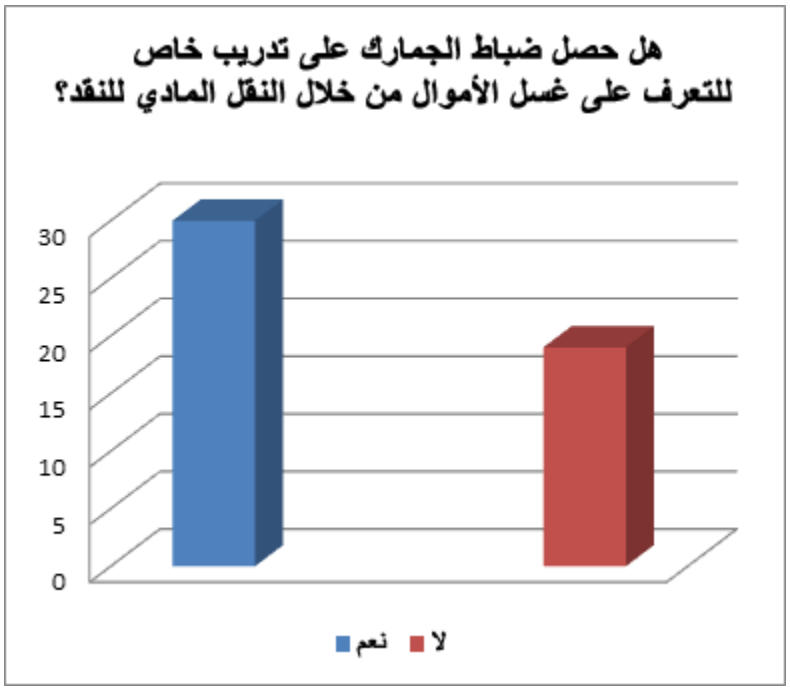

زهاء ٤٠٪ من الذين قاموا بالإجابة على السؤال لم يمنحوا ضباط الجمارك تدريباً خاصاً حول كيفية كشف النقد القائم على غسل الأموال. وهذا ما يثير الدهشة، بالنظر إلى أن نقل النقد عبر الحدود هو أحد أهم وسائل غسل الأموال وأوسعها انتشاراً. وأغلب الدول التي قامت بتوفير مثل هذا التدريب تعتبر ذلك من المهارات المتخصصة.

المسألة الثانية هي أنه بالنسبة إلى معظم الذين قاموا بالإجابة على السؤال، فإن الجمارك والجهات الأخرى (الشرطة بشكل أساسي) بحاجة إلى العمل معاً في مراقبة الحدود. قد يرجع ذلك لعدد من الأسباب، مثل أنه يتم وضع السياسات من قبل جهة فيما تتولى جهة أخرى التنفيذ، أو لأن الجمارك ليس لديها سلطة إجراء التحقيقات الجنائية. أياً كان السبب، فالتعاون الداخلي الفعال أمر ضروري من أجل السيطرة على المشكلة بفعالية.

ويسلط تحليل إجابات الاستبيان الضوء على أن وحدة التحريات المالية بالنسبة لعدد من الدول لها أدوار مهمة في جمع سجلات إقرارات النقد ومصادرة النقد وتحليلها. فما لا يقل عن ٤٣% من الدول التي لديها قاعدة بيانات جمركية أو بعض الأنظمة الأخرى التي تسجل استيراد الأوراق النقدية أو تصديرها بالشحن أو البريد تمنح وحدة التحريات المالية لديها حق الوصول لقواعد البيانات هذه.

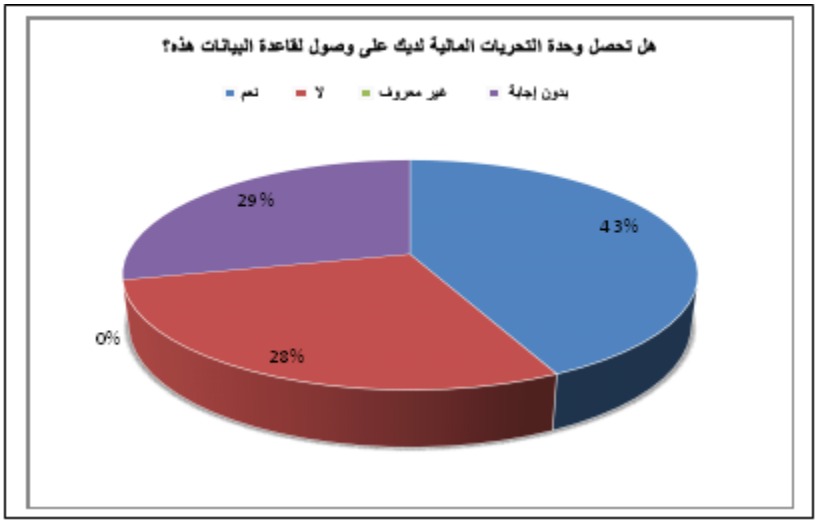

تكون الأرقام والإحصائيات التي تخص إقرارات النقد واستيراده بالشحن أو البريد متاحة لوحدة التحريات المالية فيما يقارب ٥٨٪ من الدول. وحينما تكون المعلومات غير متاحة لوحدة التحريات المالية (٢٤٪ من الدول)، عادةً ما يكون ذلك بسبب عدم تبادل المعلومات بشكل قياسي. وفي تلك الحالة، يمكن أن يقوم نظام الإقرار الجمركي بتوفير الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالشحن والبريد لوحدة التحريات المالية عند الحاجة. وحوالي ١٧٪ من الدول لا تعلم ما إذا كانت الأرقام والإحصائيات بالنسبة لحركة النقد بالشحن والبريد متاحة لوحدة التحريات المالية لديها.

تُعتبر الموارد مسألة أخرى. فلا توجد دولة لديها من القوة البشرية ما يؤهلها لمراقبة جميع منافذها الحدودية طوال الوقت (بالإضافة إلى أن هناك اتفاق بين دول الاتحاد الأوروبي يمنح جميع مواطني الاتحاد الأوروبي حرية التنقل في جميع أنحاء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي). ولذلك، يجب على الدول أن تتخذ قراراً بشأن المكان الذي تضع فيه مواردها المحدودة، ولا بدّ من القيام بهذا على أساس منهج تحديد المخاطر. ومع ذلك، فإن إجابات الاستبيان تشير إلى أن بعض الدول ليس لديها تقدير تام بحجم المخاطر، وخاصة فيما يتعلق بالمراقبة الفعالة للشحن والبريد، وبذلك قد لا تتمكن من إصدار أحكام مبنية على معلومات وافية.

لا تمتلك بعض الدول بعد بعض الأدوات المذكورة في تلك الورقة، مثل أجهزة الأشعة السينية والماسح الضوئي للجسم وفِرَق الانياب لكشف النقد، أو لم تستفد منها. فهذه الأدوات تُعتبر استثماراً جديراً بالاهتمام بالنسبة لأي دولة حيث أنها أثبتت فعاليتها في الكشف عن التنقلات غير المشروعة للنقد عندما يتعذر الاعتماد على الاستهداف أو التوجيه في تحقيق النتائج.

يبدو واضحاً من عدد المجيبين على الاستبيان الذين سلطوا الضوء على مسألة أن أنظمة الإقرار بالنقد، وفيما توصف بأنها أداة مهمة في عملية خفض تهريب النقد ومصدراً قيّماً للمعلومات عن بعض الأشياء مثل قيم النقد الذي سيتم نقله والمسارات التي

ستسلكها، يمكن أيضاً أن تتحول لصالح المجرمين. والطريقة الأساسية التي قد يحدث بها ذلك هي استخدام وثيقة الإقرار بالنقد لإضفاء واجهة شرعية مزيفة على النقد المتأتي من العمليات الإجرامية ومن ثم يتم إدخاله إلى النظام المالي الشرعي.

يبدو أن موظفي البنوك لديهم فهم محدود وغير كافي بالأنظمة القائمة وليس لديهم تقدير كافٍ حول كيفية استخدام النقد ليبدو شرعياً عن طريق استخدام نموذج الإقرار بالنقد. وفي الواقع، هناك دلائل تشير إلى أن موظفي البنك يقومون بتشجيع الأشخاص لتقديم نماذج إقرار النقد كمؤشر لحسن النية دون التحقق لمعرفة ما إذا تمت مراجعة الإقرار على الحدود أو حتى التأكد من أنه صدر بشكل حقيقي (وليس مجرد ملء نموذج). وعلاوة على ذلك، فإن وجود إقرار النقد في بعض الحالات يجعل موظفي البنك "يغضون الطرف" عن طرح الأسئلة الواضحة التي تتعلق بمصدر الأموال في الدول بالخارج ولماذا تم استيراد النقد كنقد بدلاً من إيداعه في الخارج لدى البنوك وإرساله عن طريق التحويل الإلكتروني.

٥-٢ التعاون الدولي:

خلال مناقشات مشروع التطبيقات وفي إجابات الاستبيان وفي أمثلة القضايا المقدمة، كان التحدي الأكثر شيوعاً الذي أثارته الدول هو التعاون الدولي. فبوضوح، كل عمليات تهريب النقد لديها طرفين، كل طرف في دولة. ومع ذلك، ومع وجود بعض الاستثناءات مثل مبادرة ميريدا بين الولايات المتحدة والمكسيك، فإن مستوى التعاون بين الدول على جميع الأصعدة يمكن أن يترك نطاقاً فسيحاً للتحسين.

٥-٢-١ تبادل التحريات/المعلومات:

هناك فوائد واضحة للمشاركة الحرة والمفتوحة للمعلومات بين الدول، على افتراض إمكانية التغلب على المسائل القانونية. فتبادل المعلومات يجعل الدول على دراية بقضايا مثل أوجه التشابه والاختلاف بين الترتيبات القانونية الخاصة بهم والقضايا الثقافية وقضايا التنوع (مثل الاتجاهات داخل المجموعات العرقية) والاتجاهات الحالية في التطبيقات والطرق. كما يمكن رفع مستوى الوعي بالمزايا الفريدة لدى دولة محددة، على سبيل المثال حقيقة أن كميات كبيرة من الأوراق النقدية الأسكتلندية والأيرلندية الشمالية في شحنة من الجنيهات البريطانية تُعتبر مؤشراً موثوقاً للأصل الإجرامي للنقد.[٦٣]

في الوقت الحاضر، لا يوجد إطار عالمي للتعاون وتبادل البيانات والمعلومات. فمعظم الدول هي عضو بمجموعة إغمونت لوحدات معالجة المعلومات المالية. ومع ذلك، إذا لم يتم تبادل بيانات مصادرة النقد والإقرارات بالنقد ومعلومات الجمارك فيما يخص حركة النقد بالشحن والبريد (الشرعية أو غير ذلك) روتينياً مع وحدة التحريات المالية (التي تشدد مرة أخرى على ضرورة التعاون الدولي فضلاً عن التعاون المحلي)، فلن تكون هذه المعلومات متاحة أو على الأقل لن يتم الوصول إليها بسهولة، لتتم مشاركتها مع دولة أخرى. وفي هذا الصدد، يجب الإشارة إلى أن هناك ٣٩ دولة تتبادل المعلومات حول عمليات نقل النقد بالشحن والبريد مع الدولة الأصل أو الوجهة في حالة الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، كما أن هناك ٣ دول تتبادل هذه المعلومات حتى في حالة عدم وجود أي اشتباه (تبادل فوري للمعلومات).

تحتفظ منظمة الجمارك العالمية بقاعدة بيانات شاملة (شبكة الإنفاذ الجمركي أو CEN)، وهي أداة قيّمة تحتوي على كميات كبيرة من المعلومات حول الجرائم والمصادرات الجمركية، تعمل كموقع الكتروني يحتوي على منشورات ذات صلة بالإنفاذ، كما

[٦٣] راجع الهامش رقم ٤١.

تقدم نظاماً آمنًا مستقلاً (CENcomm) لتسهيل الاتصال بين المستخدمين على المستوى الدولي ولحفظ البيانات التشغيلية فيما يخص الحالات الجنائية. ويمكن استخدام النظام لنطاق واسع من الأغراض التحليلية كما يمكن أن يسلط الضوء على الاتجاهات والأساليب الناشئة والجديدة، فضلاً عن توفير البيانات الإحصائية القيّمة لكثير من الدول.

تنصب المشكلة على عدم استخدام شبكة الإنفاذ الجمركي ومنصة CENcomm بأفضل شكل. وتقوم بعض الدول بإدخال كميات كبيرة من البيانات بشكل منتظم في النظام، في حين يبدو أن بعض الدول لا تستخدمه مطلقاً. ومن الواضح أن هذا له تأثير يقلل من فائدة البيانات وأي تحليلات تُجرى عليها. ليس من الممكن القول بشكل مؤكد أن السبب في انتشار إحدى طرق أو مسارات التهريب هو لأنه/لأنها كذلك أو لأن الدولة قررت أن تولي اهتماماً خاصاً به. وربما توجد دول أخرى لديها خبرة عن مجال تهريب النقد على نطاق أوسع من خلال طرق ومسارات أخرى، ولكن إذا لم تقم بإدخال المعلومات في النظام، فلن يتمكن أحد من الاستفادة من تلك الخبرة.[٦٤]

يبدو من الواضح أن الجهود المبذولة للتصدي لغسل الأموال من خلال النقل المادي للنقد قد تكون أكثر فعالية لو كانت الدول أكثر رغبة أو أكثر جاهزية لتبادل معلومات التحريات، سواءً من خلال شبكة الإنفاذ الجمركي أو نظام إيغمونت أو بأي وسيلة أخرى، على سبيل المثال عن طريق مذكرات التفاهم.

٥-٢-٢ جمع الأدلة وتبادلها

تشكل مسألة تبادل الأدلة بين الدول مسألة أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع البحث. تنصب الأهمية القصوى على أن هذا الأمر يتم التعامل معه بشكل مناسب من قبل الدول حيث إنه، مثلما سبق وأوضحنا في هذه الصفحة، أن أحد أهم الدوافع الرئيسية لغسل الأموال من خلال النقل المادي للنقد هو فصل النقد عن الجريمة التي نتج عنها، عن طريق نقله ببساطة إلى دولة أخرى. وكما جرت مناقشته أيضاً، فإن كل حركة نقل تتضمن على الأقل دولتين، وإذا قُدّر النجاح للادعاء الجنائي، فمن المهم جداً أن تكون إحدى الدول قادرة على الحصول على دليل لدعم قضيتها من الجهة الأخرى. ولقد أصبح فريق المشروع على دراية بالعديد من القضايا التي لم يتم فيها تقديم طلبات المساعدة القانونية في إطار زمني مناسب (أو في الواقع مطلقاً) من قبل الدولة النظيرة.

ستتعامل معظم الدول مع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المقدمة من دولة أخرى وذلك من خلال إعداد وتقديم إنابة قضائية دولية أو ILOR، ما لم يتم تناول هذه المسألة في القوانين أو الاتفاقيات التي وقعت عليها الدولتان المعنيتان. ولا ترتبط مناقشة الآثار العملية لهذه العمليات بهذه الورقة، إلا أن المبدأ العام يتمثل في تقديم إحدى المحاكم في دولة ما طلب إلى محكمة في دولة أخرى للحصول على الأدلة بالنيابة عنها.

ويتمثل أحد التحديات التي يواجهها هذا الإجراء في أن الدول في بعض الأحيان لا يكون لديها تقدير للإجراءات التشريعية في الدولة التي تسعى إلى جمع الأدلة منها، أو لا تكون قادرة على فهم ما إذا كان الطلب عملياً بالفعل، أو يمكن حتى الالتزام به في هذه الدولة. وسيكون لذلك تأثير مباشر على قدرة واستعداد الدولة المتلقية في الردّ على الطلب ضمن إطار زمني مناسب. فقد تكون المعلومات المطلوبة غير مجمّعة ومسجلة مركزياً على سبيل المثال، وقد يتضمن الحصول على ما تسعى إليه تلك

[٦٤] المصدر – العرض التوضيحي لمنظمة الجمارك العالمية في اجتماع خبراء التطبيقات المشترك، قطر، ديسمبر ٢٠١٣م.

الدولة شروع الدولة المتلقية للطلب في بدء رحلة البحث المتواصل في أنحاء الدولة عن الأوراق اللازمة وإجراء مقابلات مع عشرات الشهود. قد يوجد أيضاً مانع قانوني في الدولة المتلقية للطلب يحظر الإفصاح عن المعلومات المطلوبة، أو أن المعلومات المقدمة في الإنابة القضائية الدولية غير كافية لإقناع المحكمة بضرورة استخدام القوى القسرية للحصول على المعلومات. ومن ناحية أخرى، قد لا توضح الإنابة القضائية الدولية الجهة الأمثل لتوجيه طلب المساعدة؛ على سبيل المثال إلى الشرطة أو السلطات الجمركية.

وثمة مشكلة أخرى هي أن بعض الدول تتلقى عدداً كبيراً من الإنابات القضائية الدولية وليس لديها الموارد اللازمة للتعامل معها كلها في الوقت المناسب. ومن الطبيعي أن ترغب سلطة تقصي الحقائق من الدولة المتلقية للطلب في التعامل مع الإنابة القضائية الدولية من دون تأخير، ولكن إذا كانت الإنابة القضائية الدولية التي تم تلقيها هذا الأسبوع هي الأحدث من بين عشرين إنابة أخرى، فمن غير المرجح أن تصبر الدولة المقدمة للطلب على التأخير. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان الطلب غامضاً وسيتطلب توفير عدد كبير جداً من الموارد لتلبيته أو بكل بساطة ليس ممكناً من الناحية القانونية، فمن المحتمل أن يتم استبعاده ووضعه في آخر قائمة الطلبات. وثمة مشكلة أخرى هي أن أي طلبات سيتم تلقيها في المستقبل من نفس الدولة وفي حالة مماثلة، فغالباً ما سيتم إعطاؤها أولوية منخفضة على نحو مماثل.

ويعد جزءاً من حل هذه المشاكل على الأقل هو تبادل المعلومات والاستخبارات بشكل أفضل. فمن الضروري أن تكون للدول علاقات طيبة مع الدول التي من المرجح أن تطلب منها المساعدة القانونية. يجب أن تتوفر لديها سهولة الاتصال بشخص من الدولة المتلقية للطلب، حيث يكون بمقدور هذا الشخص تقديم المشورة لها حول نوع المعلومات التي قد تتوفر (والتي لن تكون متوفرة)، وكيفية صياغة الطلب، والشخص المناسب لإرسال الطلب له، وما الاحتمال المتوقع للردّ عليه ضمن إطار زمني مقبول. ولا تخص هذه المسألة السلطات المركزية فقط، ولكن الوكالات نفسها أيضاً. فكل من تبادل المعلومات والتعاون الوثيق أساسيين لضمان الاستجابة الفعالة لهذه المشكلة.

٥-٣ المسائل التشريعية:

وكما تم مناقشته من قبل، تواجه بعض الدول مشكلات تشريعية، فعلى الرغم من وجود إطار قانوني شامل للتصدي لعمليات تهريب النقد التي يجريها الأشخاص الطبيعيين من خلال الموانئ والمطارات، قد لا تمتلك هذه الدول (دون أن تدرك ذلك) الأدوات القانونية اللازمة لمعالجة القضايا بشكل صحيح فيما يتعلق بالنقد المنقول في الشحنات والطرود البريدية. وتحديداً، حيث يتم نقل الشحنة (كما ذكرت التقارير) بين مؤسستين ماليتين وتحتوي سجلات الجمارك (المتفرقة) على كل المعلومات المطلوبة قانونياً بمقتضى اللوائح الجمركية. قد لا تمتلك هذه الدول السلطة القانونية لاحتجاز شحنات للحصول على معلومات إضافية أو لطلب الإفصاح عن مزيد من المعلومات. إذا كان هذا هو الحال، فقد تفتقر أيضاً إلى الأدوات التشريعية اللازمة لإجراء التحقيق بشكل مناسب. بالإضافة إلى ذلك، قد توجد مشاكل عند التعامل مع النقد الذي يمر عبر دولة عن طريق المرور العابر (الترانزيت) من مكان لآخر.

عادةً ما يكون الكشف عن النقل المادي للنقد في حد ذاته غير كافٍ لاشتباه مدعوم بأدلة قوية في حدوث جريمة غسل أموال، حيث يكون هذا الاشتباه ضرورياً لبدء إجراءات التحقيق من قِبل وكالات إنفاذ القانون. وفي الوقت نفسه، قد لا تُخوّل للجمارك،

في بعض الدول، سلطة إجراء التفتيش/البحوث الخاصة بها، حتى وإن كانت الظروف مثيرة للتساؤلات. ويبدو أن سبب المسألة الأخيرة يرجع في المقام الأول إلى غياب التشريع.

بالإضافة إلى ذلك، يشترط القانون في بعض الدول على المحققين إثبات الجريمة الأصلية التي ترتب عليها غسل الأموال وذلك من أجل التمكن من إثبات جريمة غسل أموال. وقد يشكل هذا صعوبة بالغة، لا سيّما في حالة وقوع الجرائم الأصلية في دولة أخرى. وهذا يسلط الضوء مرة أخرى على الأهمية الحيوية للتعاون الدولي الفعال من أجل التصدي لجرائم غسل الأموال التي تمت من خلال النقل المادي للنقد.

٥-٣-١ حظر و/ أو ترخيص نقل النقد عبر الشحنات والطرود البريدية:

سنّت بعض الدول تشريعات أخرى بشأن نقل النقد عبر الشحنات والطرود البريدية إلى جانب تشريعاتها الوطنية المتعلقة بإقرارات النقد المحددة. وتحظر ١٦ دولة نقل النقد في الشحنات والطرود البريدية بدون ترخيص. ويبدو من إجابة دولة واحدة على الاستبيان أنها تقترح فرض الحظر التام، حيث لم تشير هذه الدولة إلى إمكانية التقديم للحصول على ترخيص. وصرّحت خمس دول من خلال إجاباتها على الاستبيان أنها لا تفرض حظراً، ولكن يلزم وجود ترخيص لنقل النقد في الشحنات والطرود البريدية.

ونستخلص من ذلك أن ٢١ دولة تمنع نقل النقد في الشحنات والطرود البريدية بدون وجود ترخيص. ويلزم أيضاً تقديم إقرار محدد بالنقد (بالإضافة إلى الإقرار الجمركي المعتاد) في ١٠ من هذه الدول. لا تمتلك ثماني دول نظام ترخيص معمول به، ولكنها تطلب تقديم إقرار محدد بالنقد. ويعني ذلك أن إجمالي ٢٩ دولة يوجد بها تشريع محدد معمول به بشأن نقل النقد في الشحنات والطرود البريدية.

يختلف التشريع بشكل ملحوظ بين الدول. وقد قدمت الدول التفاصيل التالية في إجاباتها على الاستبيان:

- الحد الأدنى للتقدم بطلب الحصول على الترخيص هو ما يعادل ١٠ آلاف دولار أمريكي أو ٥ آلاف دولار أمريكي؛
- تمتلك البنوك المعتمدة من البنك المركزي فقط حق نقل النقد عبر الحدود في الشحنات والطرود البريدية؛
- يمنح البنك المركزي ترخيصاً للسماح بتصدير العملة في الشحنات أو الطرود البريدية ويضع حداً خاضعاً لقيود الرقابة على أسعار الصرف؛
- يجب أن يخضع نقل الأموال إلى موافقة مسبقة صادرة عن البنك المركزي للمؤسسات التجارية، فيما تتطلب المنظمات غير الهادفة للربح الحصول على موافقة مسبقة لهذا من وزارة الشؤون الاجتماعية؛
- يجب تسجيل الخدمات البريدية لدى الغرفة التجارية وامتلاكها التراخيص اللازمة؛
- يجب الحصول على ترخيص من البنك المركزي لتصدير العملة الوطنية التي يتجاوز مبلغها مستوى حدي معيّن؛
- يجب على حامل الترخيص الالتزام بقانون غسل الأموال؛
- يجب على متعهدي النقل الالتزام بمتطلبات الإبلاغ.

ومن المهم ملاحظة أن جزءاً كبيراً[٦٥] من التشريعات الموجودة في ٢٩ دولة له طبيعة نقدية. تمتلك بعض الدول فقط من بين ٢٩ دولة بالفعل تشريعات معمولاً بها بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتمتلك السلطات الجمركية أو السلطات الأخرى أيضاً، في بعض الحالات فقط، السلطة القانونية لفحص النقد في الشحنات والطرود البريدية فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. (ويبرز ذلك أيضاً أهمية التعاون الدولي، عند التعامل مع نقل النقد العائد من الجرائم الذي يتم نقله عبر الحدود الوطنية).

٥-٣-٢ النقد العابر:

بسبب التشريعات الجمركية، يلزم تقديم نموذج إقرار جمركي في جميع حالات مرور النقد عبر دولة في الشحنات والطرود البريدية حيث تمتلك الجمارك السلطة القانونية لفحص هذه الشحنات. ومع ذلك، تُعدّ الإجراءات الرسمية لفحص حركة المرور العابر للنقد في الشحنات والطرود البريدية أقل شمولاً مما هي عليه في حالات الاستيراد والتصدير. حيث يكفي فقط تقديم وصف وإقرار موجز بالبضائع. ويعني هذا، على سبيل المثال، أن إقرار المرور العابر لطرد يحتوي على كتب مستعملة سيبدو مماثلاً بالضبط لعلبة بها مبالغ كبيرة من النقد (على افتراض عدم الإقرار بالنقد). إذا لم تتوفر أسباب تدعو إلى الاشتباه، وعندما لا توجد التزامات قانونية محددة تتعلق بنقل النقد، مثل الإقرار المحدد بالنقد أو حظر نقل النقد بدون ترخيص، فلا يتم فحص حركة النقد العابر بحثاً عن وجود شبهة غسل أموال وتمويل إرهاب. ولا يتم إجراء الفحوصات إلا في إطار اللوائح الجمركية (مثل الإقرار الصحيح)، ولكن وفقاً للمنهج الحالي القائم على المخاطر (لا يتم فرض ضريبة على النقد ولا توجد أعباء تشريعية)، لن يتم اختيار أي شحنة تحتوي على نقد مخبأ لإخضاعها للتفتيش الجمركي. في حالة وجود أسباب معقولة للاشتباه، يتم فحص حركة النقد العابر بشكل انتقائي بغرض البحث عن تهمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبالرغم من ذلك، تشير ٣٩٪ من الدول التي أجابت على الاستبيان إلى عدم خضوع حركة نقل النقد المشروع التي تمر عبر الدولة في الشحنات والطرود البريدية لأي شكل من أشكال الرقابة أو الإقرار أو التفتيش. وحوالي ثلث الدول التي أجابت على الاستبيان لا تعلم ما إذا كانت هذه الحركة تخضع إلى أي شكل من أشكال الرقابة أم لا. ومن ثم، يمكن الافتراض أنه لا توجد رقابة على مرور النقد العابر (ترانزيت) في معظم الدول.

عند الإجابة على الاستبيان، أشارت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى وجود مشكلة على مستوى الاتحاد الأوروبي تتعلق بالنطاق المحدود للائحة (EC) (المجلس الأوروبي) رقم ٢٠٠٥/١٨٨٩ الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس في ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٥ بشأن الرقابة على النقد الداخل إلى الاتحاد أو الخارج منه. وتنطبق هذه اللائحة بشكل مباشر على كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويتمثل العائق هنا في أن قانون الاتحاد الأوروبي المذكور يرسي قواعد فقط تتعلق بالنقد المنقول بواسطة الركاب (الأشخاص الطبيعيين) ولأجل النقد (الصكوك القابلة للتداول لحاملها، بما في ذلك الأدوات المالية لحاملها مثل الشيكات السياحية).

ويجري المجلس الأوروبي حالياً مراجعة حول تنفيذ هذه اللائحة ونطاقها، وقد أرسل المجلس استبياناً منفصلاً حول هذه المسألة لكل الدول الأعضاء. وفي ضوء الإجابات التي وردت وكذلك التحليلات الإضافية التي أجراها المجلس الأوروبي، يمكن لهذه العملية أن تؤدي إلى حدوث تغييرات في اللوائح.

[٦٥] لم يكن من الممكن معرفة عدد الدول التي تمتلك تشريعات نقدية فقط من خلال الاستبيان.

٥-٤ التطبيقات والإرشادات:

وجاء في رد بعض الدول على السؤال حول التحديات التي واجهتها أثناء توفير الاستجابة الفعالة لمشكلة غسل الأموال من خلال النقل المادي للنقد، الإشارة إلى وجود المشكلات التالية:

- يوجد افتقار ملموس لأفضل الممارسات والتطبيقات الواضحة والقابلة للاستخدام؛ من كل من المنظورين الدولي والوطني. حددت البحوث بما في ذلك مراجعة الدراسات، في سياق إعداد هذا التقرير، أنه لم تتوفر ورقة واحدة شاملة لكل هذه الخبرة، على الرغم من أن العديد من الدول ومجموعات العمل المالي الإقليمية قد نظرت في هذه المسألة. نأمل أن تعالج هذه الورقة المشكلة إلى حدّ ما.

- لا تتوفر أي ملفات تعريف تستهدف العبوات والشحنات التي قد تحتوي على نقد لم يتم الإقرار به (و/ أو العائد من سلوك إجرامي)، (وهو أمر أساسي بالنسبة للمنهج القائم على المخاطر بالنسبة للجمارك). مرة أخرى، فقد جاء تصميم هذه الورقة لمعالجة هذه المشكلة.

- يوجد نقص في المعلومات ذات الصلة المتاحة للحكم على ما إذا كان النقد الجاري نقله عبر الحدود مرتبط بغسل الأموال أم لا. كما هو موضح أعلاه، يمكن معالجة هذا من خلال توفير تبادل البيانات والتعاون الدولي بشكل أكبر، وربما من خلال التعاون الوثيق مع منظمة الجمارك العالمية.

- وبمجرد اكتشاف النقد في الشحنات والطرود البريدية، تبدأ مواجهة العقبات المتعلقة بتبادل المعلومات السريع وفي الوقت المناسب بين الدول فيما يتعلق بأصل/مصدر النقد. ويبدو أن التعاون الوثيق بين الدول (ولا سيّما تلك التي تتشارك في الحدود البرية، أو في الصلات مثل العرقية، أو في مدى تردد سفر المواطنين بينها) سيكون له فائدة، فعلى سبيل المثال، ستصبح الدول أكثر وعياً بالظروف الخاصة في كل الدول الأخرى، وبالعقبات التي يحتاجون إلى التصدي لها لتمكين عملية تبادل المعلومات اللازمة.

www.fatf-gafi.org | www.menafatf.org

نوفمبر ٢٠١٥م

غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد

بهدف قطع مسار المراجعة المالية، يقوم المجرمون غالباً بسحب أصولهم غير المشروعة من المصارف ونقل هذه الأمـــوال إلـى بلد آخر لإنفاقه أو إدخـالـه فـي النظام المصرفي. ويـحـدد هذا التقرير الأساليب والتقنيات التي يستخدمها المجرمون لنقل الأموال عبر الحدود، ويسلط الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجهها أجهزة مراقبة الحدود لكشف عملية النقل والتصدي لها. كما يقدم هذا التقرير سلسلة من الحالات العملية وغيرها من المعلومات لاستخدامها من قبل جميع الجهات الوطنية المعنية، والتي تحتاج إلى العمل سوياً وتبادل المعلومات فيما بينها للسيطرة على الحدود.